المملكة المغربية

المغرب
بين
أهداف الألفية من أجل التنمية
و
أهداف التنمية المستدامة

المكتسبات و التحديات

التقرير الوطني 2015

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

المغرب
بين
أهداف الألفية من أجل التنمية
و
أهداف التنمية المستدامة

المكتسبات و التحديات

التقرير الوطني 2015

غشت 2015

”[....] كما يجب الانخراط من الآن في تفكير استشرافي، وعمل استباقي، لما بعد سنة 2015، لتحقيق استمرارية مبادراتنا، والتأهيل لرفع التحديات الجديدة. سبيلنا إلى ذلك العمل الجماعي الهادف لتوطيد نموذج تنموي بشري مستدام، تضامني ومتناسق، وذلك في نطاق حكامة عالمية منصفة وناجعة، وتوفير العيش الكريم لأجيالنا الصاعدة، وبناء مستقبل مشترك، يسوده الأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.“

مقتطف من الخطاب الذي ألقاه **جلالة الملك محمد السادس**
أمام قمة الأمم المتحدة المنعقدة حول أهداف الألفية من أجل التنمية بنيويورك
في الفترة ما بين 20 و22 شتنبر سنة 2010.

منهجية إعداد التقرير

يكتسي هذا التقرير المتعلق بسنة 2015 أهمية خاصة لسببين. فهو يعطي الحصيلة الإجمالية لإنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية لمجمل الفترة المرجعية 1990-2015 كما يرتكز على معطيات محينة على ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والبحث الوطني الديمغرافي لسنة 2010. كما يشكل هذا التقرير آلية لتحليل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للمغرب خلال الفترة مابين 1990-2015 ومرجعا لتقييم إنجازاته في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. كما يقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على أهم التحديات التي يواجهها المغرب وكذا أولوياته بالنسبة لما بعد سنة 2015.

ومنذ إسناد مهمة إعداد التقارير لتتبع إنجازات المغرب في مجال أهداف الألفية من أجل التنمية، سنة 2003، للمندوبية السامية للتخطيط، قامت هذه الأخيرة بإعداد ستة تقارير (2003، 2005، 2007، 2009 و2012) في إطار تشاركي وتشاوري مع وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للنساء وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة داء السيدا واللجنة الاقتصادية لإفريقيا) وكذا الوزارات المعنية وممثلي المجتمع المدني.

ومع مرور الوقت، تم تدقيق هذه التقارير وأدرجت بها عدة مواضيع خاصة. وعلى هذا الأساس، تم دمج البعد المتعلق بالنوع منذ سنة 2005 من خلال اعتماد مرامي معينة وتصنيف المؤشرات حسب الجنس. كما تم إثراء تقرير سنة 2009 بإدماج فصلين تم تخصيصهما لتحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وآثار التغيرات المناخية على إنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية. وأثناء إنجاز تقرير سنة 2012، تم تناول مؤشرات أخرى لقياس الفقر، وكذا إدماج مقارنة جهوية لمختلف الأهداف من أجل التنمية.

وقد اتسم كذلك المسلسل التشاركي لإعداد هذه التقارير، بتنظيم ورشات لتقديم التقرير الوطني على صعيد بعض الجهات (مراكش، طنجة، مكناس، أكادير وجدة، فاس والدار البيضاء) بهدف توسيع النقاش مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين على الصعيد الترابي.

هذا ويعود الفضل جزئيا إلى توصيات هذه الورشات في شروع المندوبية السامية للتخطيط، في شراكة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، في إعداد أربعة تقارير جهوية (الدار البيضاء الكبرى، سوس-ماسة-درعة، الجهة الشرقية وفاس-بولمان) بعد أن تم، في شهر مارس 2010، إعداد تقرير نموذجي حول جهة مكناس-تافيلالت.

وفي إطار إنجاز هذا التقرير، سيتم تفعيل خطة تواصلية لمناقشة محتواه مع المسؤولين والمنظمات غير الحكومية وكافة العموم وتحسيسهم بالإلتزامات الجديدة لبلادنا لمرحلة ما بعد 2015.

الفهرس

المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات **7**
بقلم أحمد لحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط

إنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية حسب الهدف **25**

الهدف 1 : التقليص من الفقر المدقع والجوع **26**
1. اتجاه الفقر النقدي سنة 1990-2014 26
2. اتجاهات الفوارق بين 1990 و2014 28
3. التحديات الكبرى في مجال محاربة الفقر والفوارق 29
4. محاور محاربة الفقر والفوارق 30

الهدف 2 : ضمان التعليم الابتدائي للجميع **34**
1. الوضعية الحالية 34
2. الإكراهات 39
3. الاستراتيجية المعتمدة 39

الهدف 3 : النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء **42**
1. الوضعية الحالية 42
2. الإكراهات 47
3. الاستراتيجية المعتمدة 48

الهدف 4 : تقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة **50**
1. الوضعية الحالية 50
2. الإكراهات 51
3. الاستراتيجية المعتمدة 51

الهدف 5: تحسين صحة الأم **54**
1. الوضعية الحالية 54
2. الإكراهات 55
3. الاستراتيجية المعتمدة 55

الهدف 6 : محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، وحمى المستنقعات (الملاريا) وأمراض أخرى **58**
1. الوضعية الحالية 58
2. الإكراهات 62
3. الاستراتيجية المعتمدة 63

الهدف 7 : ضمان بيئة مستدامة **66**
1. الوضعية الحالية 67
2. الإكراهات 70
3. الاستراتيجية المعتمدة 71

الهدف 8 : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية **74**
1. الدعم العمومي للتنمية 74
2. تمويل القطاعات الاجتماعية بالمغرب 74
3. التزام المغرب بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف 76

ملحق: ملخص نتائج المشاورات الوطنية التي تم القيام بها في سنتي 2013 و2014 حول أولويات التنمية لما بعد سنة 2015 **79**

تقديم

المغرب
بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات

بقلم أحمد لخليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

بعد مرور سنة بالكاد على تولي جلالة الملك محمد السادس الحكم، انضمت المملكة المغربية، بمعية رؤساء الدول والحكومات المجتمعين بمناسبة انعقاد الدورة 55 للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر شتنبر من سنة 2000، إلى التزام المجموعة الدولية بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق سنة 2015.

إن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لازالا يتحملان إرثا ثقيلا نتيجة الفترة الصعبة للاستدانة والتقويم الهيكلي التي مر بها المغرب خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ولم يؤد الشروع في نهج سياسة إصلاح اقتصادي وانفتاح ديمقراطي وتقليص الفقر، في منتصف ونهاية تلك الحقبة، إلى الحد من مستويات العجز المسجلة إلا بشكل جزئي.

وعلى هذا النحو، فإن أهداف الألفية للتنمية قد عززت الإرادة التي أعلن عنها العهد الجديد في بدايته والرامية إلى انخراط البلد في مسلسل تكييف تدريجي لهياكله الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية وفقا لمعايير نمط إنتاج الثروة ولمنظومة القيم التي غدت كونية بفعل انتصار العوْلمة. وقد أضفت الترجمة السياسية لهذه المقاربة، الرامية للوصول إلى تنافسية شاملة للاقتصاد والمجتمع، بُعد استراتيجية تشييد مشروع مجتمع كرَّس له الملك الشاب، بعزم، ريادته التاريخية والدستورية والشعبية، مدعوما في ذلك بانخراط القوى الحية للأمة فيه.

خيار الإصلاحات المجتمعية والمؤسساتية لتحقيق تنافسية شاملة

من أجل تملك النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا المشروع، انطلق نقاش عمومي، واسع وبدون مجاملة، حول الشطط في استعمال السلطة والعجز الاجتماعي اللذين شهدهما المغرب منذ حصوله على الاستقلال. وتم ذلك بناء على خلاصات البحوث التي قام بها، بكل حرية، المعتقلون السياسيون السابقون والمناضلون في مجال حقوق الإنسان.

بفعل التأثير الإيجابي للتحولات المُعلن عنها تم الشروع في مسلسل الإصلاحات مع العزم على تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وعلى دمقرطة النظام المؤسساتي للحكامة. وتدريجيا، تحقق تقدم مهم قي اتجاه إنجاز هذه الأهداف بتآزر مع بروز أجيال جديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، منفتحة على العالم وتطمح لتحديث نموذجها الاستهلاكي.

بصفة عامة، وفت الدولة بالتزاماتها المتعلقة بإعادة الاعتبار للضحايا التاريخيين لتجاوزات السلطة وجبر أضرارهم وإعادة إدماجهم في الحياة الوطنية. كما تم الاعتراف بالتعددية التاريخية وتثمينها، خاصة منها اللغوية والثقافية والمتعلقة بالهوية الوطنية. أما الحقوق الفردية فقد أصبحت مطابقة أكثر فأكثر لمقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات المنصوص عليها، في هذا المجال، من طرف الهيئات الأممية المختصة. وبدعم من الدستور الذي كرس سمو القانون الدولي في هذا المجال، استفادت الممارسة الحرة لهذه الحقوق، من الدفاع الذي يقوم به مجلس وطني تعددي ومستقل، ومن يقظة منظمات المجتمع المدني التي تكرس عملها لهذا الغرض. وقد مكنت سياسة التمييز الإيجابي لصالح الفتيات، وخاصة في العالم القروي، من فتح أبواب المساواة في الولوج إلى المدرسة، وأمام النساء من أجل حضور متنام في المؤسسات التمثيلية. وتُوجت المكتسبات المتتالية، على طريق تحقيق المساواة

في الحقوق بين الجنسين، في مجالات الزواج والمجتمع والسياسة، بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

اكتست مشاركة المنظمات المهنية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني بعدا جديدا في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها. وهي المشاركة التي كرسها الدستور الجديد لسنة 2011، من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي وإحداث مؤسسات مستقلة لليقظة تسهر على دمقرطة الحكامة. فبفضل حضورهم الوازن في مجلس المستشارين بالبرلمان والأغلبية التي يتمتعون بها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي المؤسسات المستقلة لحماية حقوق الإنسان وتخليق الحياة العامة والمساواة في الولوج إلى وسائل الإعلام السمعية- البصرية العمومية وفي مؤسسات أخرى للحكامة، يُساهم هؤلاء الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون بمهاراتهم وتجاربهم في إضفاء طابع تشاركي متزايد على مسلسل دمقرطة البلد.

لقد شكلت إرادة تعزيز استقلال السلطة القضائية وتقوية دورها في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم عصب مسلسلَ إصلاح نظام القضاء. ويندرج هذا المسلسل، الذي بدأ خلال تسعينيات القرن الماضي، في إطار مقاربة تستهدف إحداث محاكم متخصصة في مجالات التجارة والمالية والإدارة، مع الإلغاء التدريجي للمحاكم الخاصة. وقد شكل الحد من اختصاصات المحاكم العسكرية، ليقتصر اختصاصها حصريا على المتقاضين الخاضعين للنظام العسكري وحالات خرق هؤلاء لذلك النظام، أحد الإصلاحات الأكثر رمزية في هذا المجال. وتُوّج مسلسل الإصلاحات القضائية بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي ينص عليه الدستور، وباعتماد الميثاق الوطني لإصلاح القضاء بعد نقاش عمومي واسع.

ومن جهته، شكل الحقل الديني، المعروف بتحديده الصارم للقيم والسلوكات الفردية والجماعية في المجتمعات المسلمة، موضوع مراجعة مؤسساتية تميَّزت بتحديد دقيق لمجال اختصاصه. وبهذا الصدد، تم تأكيد السلطات السامية لجلالة الملك في هذا المجال، بناء على مقامه التاريخي والدستوري باعتباره أميرا للمؤمنين، خدمة لقيم التسامح والانفتاح التي ما فتئت تساهم في حماية المغرب من أي انحراف شعبوي.

وفضلا عن ذلك، صادق البرلمان، في يونيو 2015، على إصلاح عميق للإطار القانوني والمؤسساتي المُنظم لقانون الجماعات الترابية. ويُكرس هذا الإصلاح مفهوم «الجهوية المتقدمة»، الذي حدد جلالة الملك مضمونه بدقة في خطابه بتاريخ 9 مارس 2011 الذي أعلن فيه جلالته عن الخطوط العريضة للإصلاح الدستوري، وهو الخطاب الذي يُشكل، في هذا المجال، الفعل التأسيسي للجغرافيا المؤسساتية لمغرب الغد.

مع دخول هذا الإصلاح الكبير حيز التنفيذ وبعد الانتخابات الجهوية والجماعية التي جرت في شتنبر 2015، ستُصبح السياسات العمومية سياسات لا مركزية بشكل واسع لفائدة مجالس ورؤساء الجهات الاثنى عشرة الجديدة بالمغرب. وفي هذا الإطار، يتمتع الرؤساء والمجالس باختصاصات واسعة، ذاتية ومشتركة وقابلة للنقل، حسب مبدأ التفريع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات. ولهذا الغرض، خصصت لهم موارد مالية مهمة، وأصبحوا يتوفرون على إطارات مؤسساتية جديدة للنهوض بالتضامن بين المجالات الترابية وعلى آليات خاصة للتمويل، خدمةً للاندماج الاقتصادي والقضاء على العجز الاجتماعي في مجالاتهم الترابية. ونظرا لانتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر، فإن مشروعية سلطتهم ستتعزز نتيجة لذلك، كما ستتقوى مراقبة تدبيرهم للشأن العام من طرف المواطنين.

نظرا لعدم الاستقرار الذي أثر على المحيط الجيوسياسي للبلد خلال ربيع سنة 2011، فإن الجهوية، التي كانت تشكل مدخل الدستور الجديد في النسخة الأولى من سلسلة الإصلاحات، تم إرجاؤها إلى المرتبة الثانية من الأولويات لفائدة الإصلاح الدستوري الذي أجري استفتاء بشأنه وتمت المصادقة عليه في 29 يوليوز 2011، وهو الإصلاح الذي أصبحت الجهوية بموجبه إحدى الأحكام الرئيسية التي ينص عليها الدستور.

ويكرس الدستور الجديد في مقتضياته العامة الطابع «الدستوري والديموقراطي والبرلماني والاجتماعي» للملكية المغربية، كما يُحدد سلطات الملك بصفته رئيسا للدولة وأميرا للمؤمنين. وينص الدستور أيضا على تقوية سلطات البرلمان وعلى توسيع صلاحيات الحكومة وسلطات رئيسها. وفضلا عن الجهوية المتقدمة، كرس الدستور الإصلاحات المجتمعية والمؤسساتية التي تم تطبيقها منذ سنوات 2000، فاسحا بذلك المجال لجيل جديد من الإنجازات الديمقراطية. وعلى هذا النحو، فإن مشاركة المواطنين، وخاصة منهم النساء والشباب ومختلف أنواع جمعيات المجتمع المدني في التدبير الديمقراطي للسياسات العمومية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبحت الآن تندرج في صلب القاعدة الدستورية، بعدما كانت «مناسباتية» فيما قبل. وفضلا عن ذلك، أضفى الدستور، من خلال مقتضى مجدد، على توازن المالية العمومية طابعا إلزاميا دستوريا بالنسبة للحكومة والبرلمان على حد سواء. ونتيجة لذلك، غدت استمرارية نموذج نمو الاقتصاد ضرورة وطنية تُلزم

الدولة بتحمل مسؤولياتها. ومن الآن فصاعدا أصبحت هذه المقتضيات ذات الطابع الاقتصادي والمجتمعي تُشكل المرجعية على صعيد الميزانية وعلى المستوى المؤسساتي لهذا النموذج.

نموذج شراكي للنمو

في مطلع الألفية الجديدة، راهن المغرب، الذي ورث اقتصادا من حجم متوسط ومتنوع نسبيا وذي قدرة تنافسية ضعيفة، على إرساء نموذج نمو مدمج على أساس الليبرالية الاقتصادية وعلى الديمقراطية، وذلك في سياق دولي يتميز بعولمة تنافسية الأسواق.

ووفق هذا المنظور، تم تسريع تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي لاقتصاد كان لمدة طويلة اقتصادا موجها، وذلك من أجل الشروع في تقريب معاييره من المعايير التي أقامتها العولمة باعتبارها معايير تشكل شرطا مسبقا لتنافسية مستدامة. إن مسلسل تحرير الاقتصاد وخوصصة المقاولات العمومية الذي انطلق خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، قد تم توسيعه ليشمل عددا متناميا من القطاعات الاقتصادية، وفي الآونة الأخيرة قطاعات اجتماعية، بغاية جعلها تستفيد من فرص نقل التكنولوجيات والمهارات ومن نماذج تدبيرية لفائدة إعادة هيكلتها التنافسية. وهذا ما مكن الدولة، في بعض القطاعات الاستراتيجية، من الحصول على موارد جديدة تم إيداعها بكيفية مناسبة في صندوق خارج عن الميزانية مُخصص حصريا للاستثمارات. وشكلت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي أصبح المغرب يتمتع اليوم بموجبها بوضع متميِّز، وكذا اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بلدان من الشرق الأوسط ومن إفريقيا، بحكم التاريخ والجغرافيا السياسية، فرصة أتيحت للمغرب للولوج مباشرة إلى هذا التقارب ومعرفة متطلباته ومزاياه.

في هذا السياق، وبدعم من سياسة توسعية للميزانية، وبتدبير مرن للسياسة النقدية، تم تسهيلهما في بداية سنوات 2000، بفضل وضعية مريحة واستثنائية للمالية الخارجية، ارتقى الاستثمار والاستهلاك النهائي للأسر إلى مصاف عوامل استراتيجية لنمو رأسمال مادي وتثمين رأسمال بشري ولتحسين ظروف عيش السكان.

بمساهمة متوسطة بلغت، بين 2004 و2014، حوالي 24 % قدمتها الدولة والمقاولات والمؤسسات العمومية للاستثمار الوطني، وبوزنه المتنامي في الموارد المعبأة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كسبت الدولة في الواقع أداة إجرائية لقيادة مسلسل هيكلة قطاعية وترابية للاقتصاد الوطني. وهكذا، شكل تركيز مجهودات الاستثمار على البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية المحور المركزي لاستراتيجية تثمين المزايا التنافسية للبلد وتقوية جاذبية جهاته. ومن أجل نجاعة أقوى، كانت العلاقات بين الدولة، اعتبارا لمهمتها التنموية، وقطاع خاص مهتم بتحقيق أرباح مأمونة، تميل إلى تفضيل أشكال الشراكات لإنجاز استثمارات ذات بعد استراتيجي.

بفضل الدينامية المتولدة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تمت إقامة أقطاب حقيقية للتنمية الجهوية حول مشاريع كبرى للموانئ والطرق السيارة والسكك الحديدية والماء والطاقة. ووُضعت برامج لإعادة الهيكلة الاستراتيجية لعدة قطاعات، خصوصا الفلاحة والسياحة والصناعة والطاقة، وتم تطبيق هذه البرامج بمشاركة المنظمات المهنية المعنية. وأعطيت انطلاقة لمخططات تهيئة البنيات التحتية الحضرية ولترميم التراث المعماري ولتحسين إطار العيش بالمدن التاريخية وضواحيها وذلك في إطار اتفاقيات بين المؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات الترابية، بل، في بعض الحالات، مع جمعيات من المجتمع المدني.

ساهمت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي تم القيام بها في إطار مشاريع جهوية كبرى، في إعادة توزيع ترابي واسع للقيم المضافة ولمناصب الشغل والمداخيل. وساهمت هذه الأنشطة أيضا في إعادة الانتشار التي شهدها الاقتصاد الوطني لفائدة جهات كانت مُهمشة خلال مدة طويلة. إن بروز أقطاب جديدة للتنمية، في شمال وشرق وجنوب البلد، يُبشر بميلاد جغرافيا اقتصادية جديدة للمغرب. وتشكل الأقاليم الصحراوية تجليا واضحا لذلك بما تسجله من نسب نمو لقيمة الاستثمار وللاستهلاك النهائي للأسر تساوي أو تتجاوز، في المتوسط السنوي، معدلات الجهات الأخرى من المملكة، بما فيها الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة.

في إطار مسلسل إعادة تشكيل مشهده ونموذجه الاقتصادي، كان على المغرب أن يستثمر، بين 1999 و2014، 107,2% من ادخاره الوطني كمعدل سنوي. كما ضاعف ثلاث مرات تقريبا الاستثمار الوطني الخام من حيث القيمة وذلك بنسبة

31,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث انتقل من 25,8% سنة 1999 إلى 32,2% سنة 2014. وقام المغرب بتقوية اقتصاده بواسطة بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية ذات جودة عالية وبذلك حسّن، بشكل واضح، من قدرته الاستقطابية دون أن يغيّر مع ذلك هياكله بشكل ملموس. فالقطاعات الكلاسيكية للصناعة والمناجم والطاقة تميل بالأحرى، بنسبة 21% من الناتج الداخلي الإجمالي، إلى تراجع معدلات نموها أو حصصها من الصادرات. إلا أنه في الآونة الأخيرة، بدأت تبرز منتوجات السيارات والإلكترونيك وصناعة أجزاء الطائرات، ساهمت في إحداث تحول نسبي في القيمة المضافة الوطنية وفتح آفاق واعدة لتطوير العرض الوطني الموجه للتصدير. ومع ذلك لاتزال قطاعات الفلاحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية تشكل المصدر الرئيسي للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 69,2%. وتظل هذه القطاعات، التي تهيمن فيها الأنشطة ذات الإنتاجية الضعيفة أو غير المنظمة، تحدد بشكل رئيسي بنية الشغل، ذلك أنها تشغل لوحدها ما يقارب 87,5% من مجموع اليد العاملة أي 42,7% و36,8% و8,1% على التوالي (الرسم البياني رقم 1).

إن مناصب الشغل، التي تتميز بهشاشتها من حيث التأهيل والاستقرار والأجور، تشغلها، في حدود ثلاثة أرباع، يد عاملة من الرجال بدون شهادات، وهي يد عاملة موسمية وعَرَضية ومُضطرة إلى التنقل المستمر بين القطاعات حسب الظرفيات الاقتصادية. كما أنها شكلت مصدر 46,3% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح للأسر، وعاملا، في ظل نسبة تضخم متحكم فيها في مستوى منخفض بشكل خاص، وزيادة قوية في قدرتها الشرائية. وفضلا عن ذلك، وفي ظل السياسة السخية للميزانية المتبعة إلى غاية سنة 2013 في مجال التوظيف والأجور في الوظيفة العمومية ودعم الاستهلاك، فإن مناصب الشغل تلك ساهمت بشكل واسع في حصول الأسر على مداخيل واستفادتها من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن الصحة ونظام التعليم والتكوين. وفي هذا الإطار، انتقلت حصة الميزانية العامة للدولة المخصصة للقطاعات الاجتماعية من 41% إلى 55% بين 1999 و2014 مع حصة 5,2% في المتوسط مخصصة لقطاع الصحة و25% لقطاع التعليم والتكوين، وهو ما يُمثل 1,3% و6,2% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي.

الرسم البياني رقم ١

حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الإجمالي ومساهمتها في النمو الإقتصادي

(المتوسط السنوي 2000-2014)

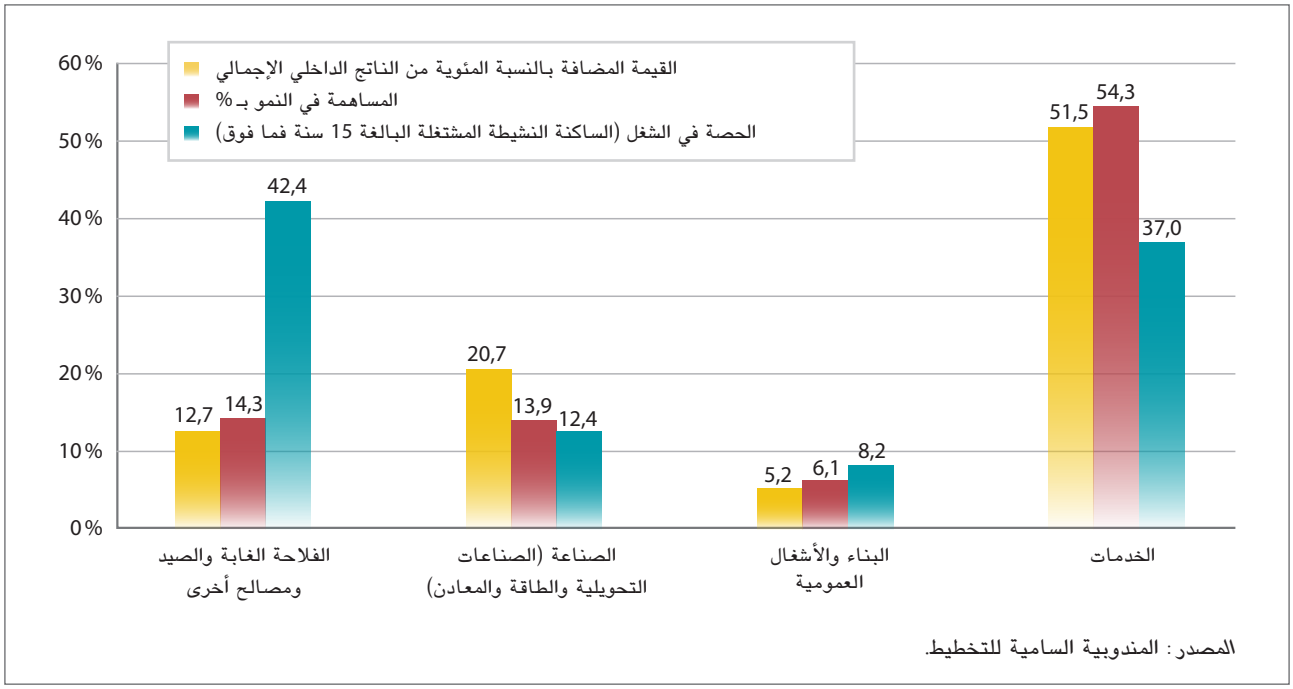

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

وفي هذا الصدد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال برامجها المندمجة لمحاربة الفقر والهشاشة في الجماعات القروية والمناطق شبه الحضرية الأكثر حرمانا، دعما ثمينا للأعمال التي أنجزتها الميزانية في القطاعات الاجتماعية. ويهدف هذا المشروع الكبير، الذي وضع تصوره جلالة الملك محمد السادس، إلى تحسين البنيات التحتية الاجتماعية ومحاربة الأمية والتكوين ودعم الجمعيات المحلية للتنمية والمساعدة على إحداث مشاريع مُدرة للدخل من طرف الشباب والنساء بشكل خاص، وقد أعطى هذا المشروع، منذ تدشينه سنة 2005، قيمة مضافة خاصة لدينامية توزيع الدخل ومناصب الشغل في مجموع التراب الوطني بفضل نموذج الاستهداف الاجتماعي والجغرافي الذي تم اعتماده في برامج محاربة الفقر والإقصاء.

وفي ظل هذه الظروف، أصبح الاستهلاك النهائي والاستثمار محركين للنمو، حيث يساهمان بحوالي 73,9% و39,6% على التوالي في متوسط معدل تطوره. ونظرا للمساهمة السلبية للطلب الخارجي، فإن الطلب الداخلي أصبح مهيمنا على هوية نموذج النمو الاقتصادي بالمغرب وركز الشكوك حول استدامته.

نموذج نمو في محك الأزمة

بالرغم من الهشاشة الكامنة لنموذج النمو بالمغرب، وبفضل النزعة الإرادوية التي وجهت منذ بداية سنوات 2000، السياسة المزدوجة للاستثمار والاستهلاك، فإنه قد حقق نتائج تدعم بشكل مفيد المقارنة مع نتائج بلدان من نفس مستوى المغرب وأكثر غنى منه من حيث مجالها الترابي ووزنها الديموغرافي وثرواتها الطبيعية.

يُشكل المعدل السنوي للاستثمار الوطني الذي يبلغ حوالي ثلث الثروة الوطنية إحدى أعلى النسب، مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، في العالم. وقد شهدت نفقات الاستهلاك الإجمالي النهائي للأسر تقدما بنسبة 4,2% في السنة. واستعادت نسبة النمو الاقتصادي قوة نسبية، حيث انتقلت إلى 4,4% بدلا من 3% خلال عقد التسعينات. وسجل القطاع الأولي، الذي كان أقل عرضة للتقلبات المطرية، نسبة نمو متواصلة بلغت 4,7% بعد نسبة 0,3% خلال الفترة 1990-1999. وانتقلت نسبة البطالة من 13,9% إلى أقل من 10%. كما تم تحسين الدخل الإجمالي المتاح للأسر بنسبة نمو إجمالية بلغت 6,3% وبنسبة 5,1% للفرد. واعتبارا لتغير أسعار الاستهلاك التي بقيت في مستوى 1,6%، تحسنت القدرة الشرائية للأسر بنسبة 3,5% في السنة (الرسم البياني رقم 2). وتم القضاء

الرسم البياني رقم 2

تطور دخل الأسر الفردي وأسعار الاستهلاك والقدرة الشرائية (نسبة التغير بـ %)

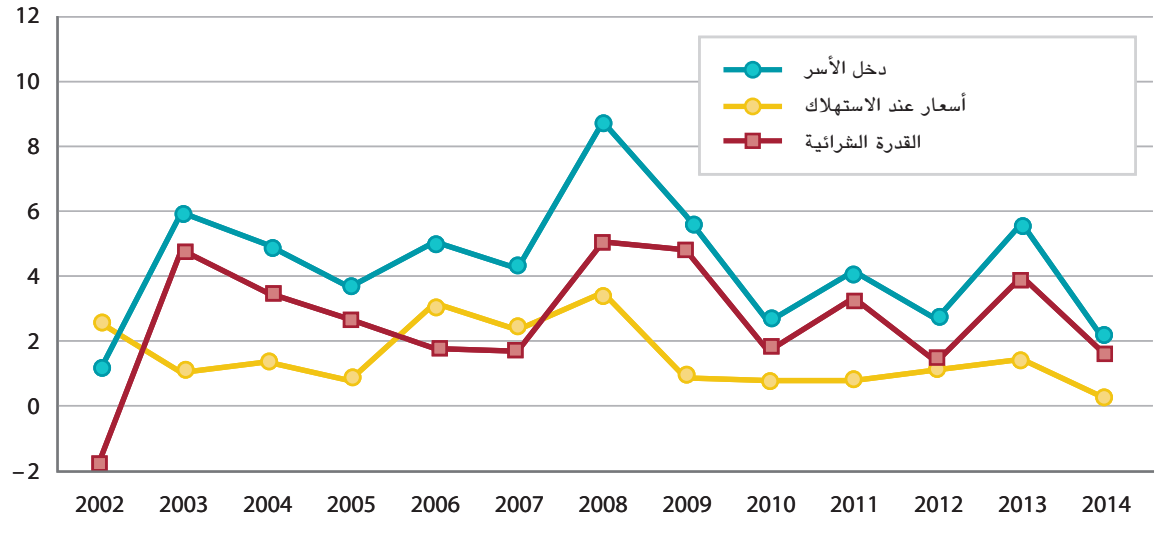

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

بشكل كبير على كافة أشكال الفقر في الوسط الحضري وانخفضت بقوة في الوسط القروي، كما سيتم تفصيل ذلك في الفصل المخصص لأهداف الألفية للتنمية. وقد بدأت نسب التفاوتات في الانخفاض وتحققت أهداف الألفية للتنمية أو من المفترض أن تتحقق خلال سنة 2015.

في ظل هذه الظروف، تميز الاقتصاد الوطني بمقاومته النسبية لتأثيرات الأزمة الدولية خلال 2007-2008، بفضل الوتيرة الإيجابية التي اكتسبتها ديناميته. وقد أثرت تلك الأزمة، التي ضربت مباشرة اقتصاديات الشركاء الرئيسيين للمغرب وخاصة منهم الأوروبيين، على نتائج القطاعات غير الفلاحية على وجه الخصوص. ومع استمراره، تفاقم هذا التأثير نتيجة أثر سياسات القيود التي فرضتها الميزانيات والإجراءات شبه الحمائية التي اتخذتها بعض البلدان.

شهدت النتائج التي تم تحقيقها تراجعا واضحا خلال فترة 2008-2014 مقارنة مع فترة 1999-2007، حيث أن القطاعات غير الفلاحية، باستثناء الصناعات التحويلية التي حافظت على نسبة نموها، قد انخفض متوسط معدل نموها السنوي من 5% إلى 3,5% بفعل تأثير تراجع وتيرة نمو قطاعات البناء والأشغال العمومية والطاقة والمناجم، وبمستوى أقل في قطاع الخدمات (الرسم البياني رقم 3).

انتقل الإحداث الصافي لمناصب الشغل في المتوسط السنوي من 151.000 منصبا إلى 84.000. أما معدل النمو السنوي لحجم الاستثمار الإجمالي، فقد انخفض بأربع نقط مما أدى إلى تراجع نمو حجم الطلب الداخلي بـ 0,4 نقطة.

في الوقت الذي كان فيه معدل النمو السنوي المتوسط للعرض الوطني ونسبة الطلب الأجنبي الموجه للمغرب يميلان إلى الانخفاض، كان معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي للأسر يتجه بالأحرى، نحو الارتفاع، حيث انتقل من 3,9% إلى 4,6% في السنة، مشددا بذلك ضغطه على عدم توازن الميزان التجاري. ومع الزيادة في الأسعار الدولية للمنتوجات الطاقية والغذائية وتراجع التحويلات الخارجية، تدهور عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات والمالية العمومية حيث بلغ سنة 2012 مستويات قياسية سجلت على التوالي 9,5% و6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي (الرسم البياني رقم 4).

كان من مزايا الأزمة الدولية كونها كشفت إنهاك نموذج النمو، المدعوم بالطلب الداخلي في غياب قدرة تنافسية للعرض الوطني الموجه للتصدير تسمح بضمان تمويله بشكل متواصل على المدى الطويل. وهكذا شرع المغرب، مع الوقوف

الرسم البياني رقم 3

مساهمة القطاعات الإنتاجية في تطور الناتج الداخلي الإجمالي (بنقط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي)

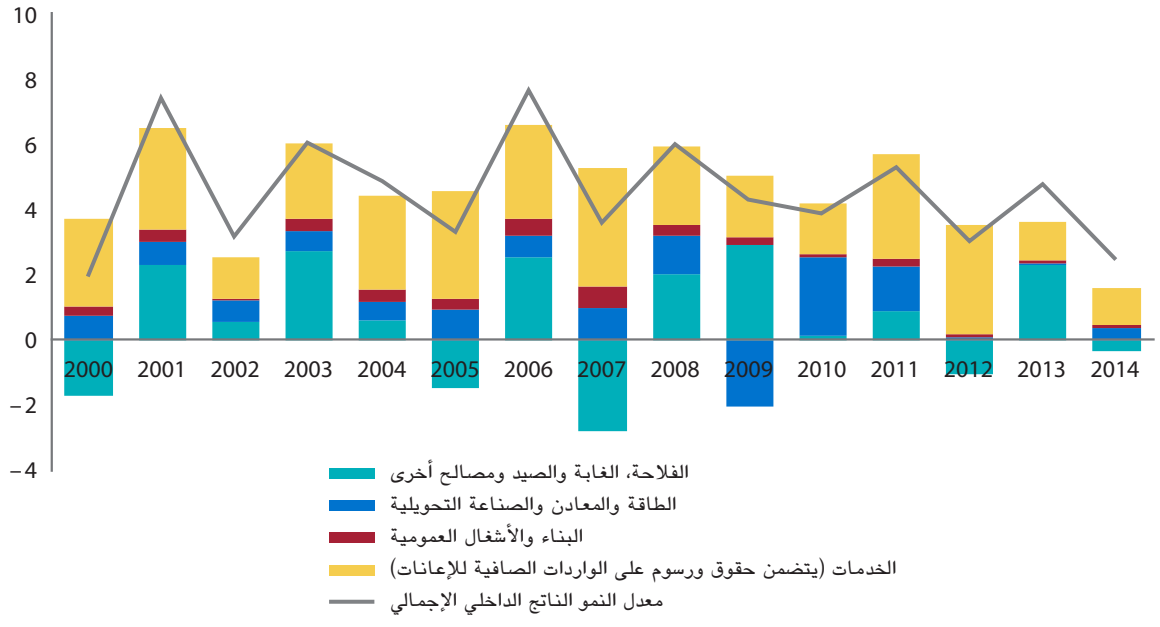

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 4

مساهمة وحدات الطلب في النمو الاقتصادي (بنقط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي)

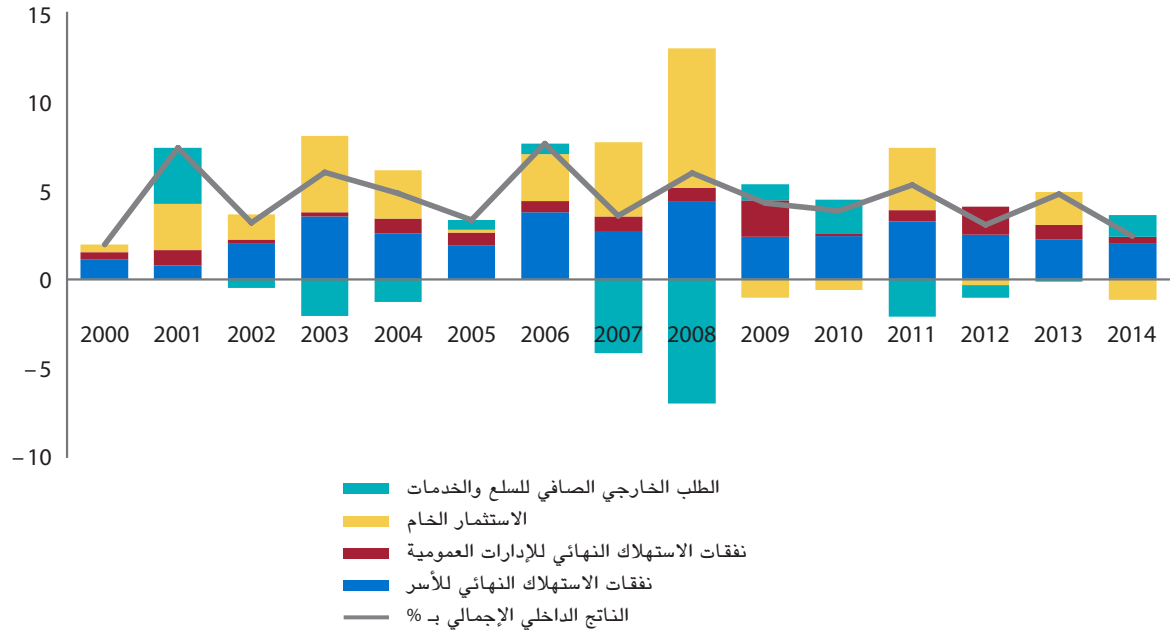

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على المصدر البنيوي لهذا الإنهاك، في تطبيق جيل جديد من الإصلاحات طال تأجيلها من أجل استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية والوقاية من مخاطر تدهور التوازنات الاجتماعية وتوفير حوافز استدامة أكبر لنموذج نموه.

في هذا الإطار، أصبح التقليص من عجز المالية العمومية، الذي ساعد عليه الانخفاض الذي شهدته أسعار المنتوجات الطاقية والفلاحية والغذائية، ضرورة وطنية حاسمة. وهكذا تم إلغاء الجزء الأكبر من الدعم الذي كان يقدم لاستهلاك هذه المنتوجات وخضعت الواردات لتحكم أكثر صرامة، وأصبح إصلاح نظام التقاعد، المهدد جزئيا بالإفلاس، مطروحا في جدول الأعمال. واستباقا للقواعد التي يقرها القانون التنظيمي للمالية المنصوص عليه في الدستور، يجب أن تُدرَج قوانين المالية، من الآن فصاعدا، في إطار برامج للميزانية متعددة السنوات وأن تحدد الاعتمادات المخصصة لتمويلها حسب القطاع والجهة والنوع وأن تتم هيكلتها حسب المشروع أو النشاط. وبفعل ذلك، ينبغي أن تصبح نفقات الميزانية أكثر شفافية، والمراقبة البرلمانية لها أكثر نجاعة وانسجام السياسات العمومية أكثر وضوحا. ومع ذلك، ما زالت نفقات إدارة الدولة تستعصي على الانخفاض، بالرغم من وجود توجه نسبي نحو اعتماد صرامة في ما يتعلق بسياسة التشغيل والأجور ونفقات الإدارة العمومية.

في ظل هذه الظروف، سلك عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات منذ سنة 2013 منحىً تصحيحيا، منتقلا على التوالي بين 2012 و2014 من 6,8% من الناتج الداخلي الاجمالي إلى 4,6%، ومن 9,5% إلى 5,5%. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعرف كل من نسبة استدانة الخزينة ونسبة الدين العمومي الإجمالي اللتان شهدتا اتجاها نحو الارتفاع منذ سنة 2009، استقرارا شبه تام ابتداء من سنة 2015. وإذا كان أصل هذا الأداء يرجع إلى هاجس أكبر للتحكم في الميزانية وإلى تحسن نسبي للميزان التجاري تحت تأثير الصادرات المتنامية لمنتوجات المهن العالمية للمغرب بصفة خاصة، فإنها تعود، في جزء كبير منها مع ذلك، إلى الظرفية الدولية المواتية مؤقتا. وقد أدرك المغرب كذلك مدى ضعف تنافسية القطاعات الكلاسيكية لاقتصاده، خصوصا الفلاحة والصناعات والمناجم والطاقة وتبعيته الطاقية القوية. وقد أصبح هذا الواقع أكثر وضوحا، في ظل التحولات العميقة لمصادر التنافسية والأرباح، القطاعية

والتكنولوجية والترابية، التي يشهدها السياق الاقتصادي العالمي. ومنذ ذلك، تم تسريع برامج إعادة هيكلة تلك القطاعات لتثمين مزاياها التنافسية، الفعلية والكامنة. وهكذا، تشهد عدة قطاعات، خاصة الفلاحة والصناعات والطاقة، دينامية جديدة من الإصلاحات الهيكلية والاستثمار وتعبئة المبادرات العمومية والخاصة.

ومع مخطط التنمية الفلاحية الذي أطلق عليه إسم «مخطط المغرب الأخضر»، التحق القطاع الفلاحي، الذي استفاد، خلال مدة طويلة، من دعم الدولة للتجهيزات المائية أكثر مما استفاد من الاستثمار الفلاحي، بالقطاعات ذات الأولوية في الولوج إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتمثل هدف مخطط المغرب الأخضر، الذي يطمح إلى نقل تقنيات تنظيم الصناعة وتسييرها وتسويقها إلى القطاع الفلاحي، في ضمان الأمن الغذائي للبلد وتحسين الميزان التجاري والنهوض بمجموعة البرامج التكنولوجية للاستغلال والري المفضية لاقتصاد الماء والمحافظة على التربة. ولهذا الغرض، يتمحور هذا المخطط حول مقاربة مزدوجة تتمثل في تكوين أقطاب كبرى للتنمية للاستجابة، بتنافسية دائمة، للطلب الخارجي التقليدي ودمج الضيعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من التجزيئ العقاري وضعف تنظيم الفلاحين، وذلك بهدف النهوض بمنتوجات محلية جديدة تحمل علامة تجارية، وتخصص لتلبية الطلبات الجديدة للأسواق.

في هذا السياق، أصبح القطاع الصناعي، من جانبه، يشكل الرهان المركزي للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تنويع العرض الموجه للتصدير وإلى إحداث مناصب شغل دائمة. إن المغرب الذي راكم مكتسبات تجربته في القطاعات التقليدية للنسيج والصناعة الغذائية والصناعات المنجمية، يسعى جاهدا إلى تطوير أنظمة إيكولوجية حول المهن العالمية الجديدة، وبصفة خاصة صناعة السيارات وصناعة أجزاء الطائرات والإلكترونيات والأفشورينغ والصناعة الغذائية ومشتقات الفوسفاط. وتهدف هذه المقاربة إلى تحقيق إدماج كبير لهذه الأنشطة في البنية الإنتاجية الوطنية وتنشيط اندماجها التنافسي في منظومة القيم العالمية.

كما تجدر الإشارة إلى أن كلا من النمو المتوقع للطلب على الطاقة بوتيرة 6% سنويا بين 2014 و2020 وسياق التبعية القوية للتزود الخارجي بها، يضفيان على إشكالية الطاقة بُعدَ رهان استراتيجي بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الوطني. ووفقا لالتزامات المغرب الدولية بتقليص انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وبهدف المساهمة في تحسين الميزان التجاري، يراهن البرنامج الوطني لتنمية الطاقة على مشاريع طموحة لاستغلال مؤهلات وطنية مهمة من الطاقة المتجددة المتأتية من الماء والشمس والريح. وتهدف مختلف مكونات هذا البرنامج على المدى البعيد إلى تشييد منظومة طاقية متنوعة يمكن أن تنتقل فيها حصة الطاقات المتجددة من 4,8% من الاستهلاك سنة 2014 إلى 12,8% سنة 2020. وبالتالي، ينبغي أن تنخفض التبعية الطاقية للمغرب من 93,6% سنة 2013 إلى 86,82% سنة 2020 وأن تنخفض حصة المواد البترولية من 58,4% إلى 48,5%.

ومن خلال سياسة تنويع عرضه الموجه للتصدير والجهوية المتقدمة لحكامته الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المرجعية الاقتصادية والمجتمعية التي كرسها الدستور، فإن المغرب بصدد تمهيد الطريق نحو استدامة ضرورية لنموه الاقتصادي والانفتاح على متطلبات جديدة تقتضيها الاستدامة الضرورية لتماسكه الاجتماعي. وتفتح الأجندة الدولية الجديدة للتنمية خلال الخمسة عشر سنة المقبلة، أفقا جديدا أمام المغرب لإعادة توجيه نموذجه الاجتماعي وفق هذا المنظور ثنائي الأبعاد.

بين أهداف الألفية للتنمية و أهداف التنمية المستدامة، المكتسبات و التحديات

في الوقت الذي تقوم فيه المجموعة الدولية، في نهاية 2015، بوضع حصيلة منجزات أهداف الألفية للتنمية ورسم آفاق الأجندة الجديدة للتنمية تحت شعار الاستدامة، يتعين على المغرب أن ينخرط في الرؤية الاستشرافية للرسالة الملكية السامية الموجهة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أهداف الألفية للتنمية، بتاريخ 20 شتنبر 2010 بنيويورك، وأن يشرع في تقييم المكتسبات اللازم تعزيزها، والمؤهلات الواجب تثمينها والتحديات التي ينبغي رفعها، بالنظر للأهداف المحددة في برامج العمل الدولية حول التنمية. وكان ذلك بالضبط موضوع المشاورات الوطنية حول آفاق ما بعد سنة 2015 التي تمت عبر ربوع البلد، بمبادرة من المندوبية السامية للتخطيط على وجه الخصوص ومن مؤسسات أخرى، حكومية وغير حكومية، مع مشاركة واسعة لممثلي الإدارات والمنظمات السوسيو-مهنية والجامعة والمؤسسات التمثيلية المنتخبة والمجتمع المدني وبدعم من الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

في ضوء هذه المناقشات والأبحاث والدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، وهي المؤسسة المستقلة المكلفة بالإحصاء، يُمكن للمغرب أن يعتد بكونه كان قادرا على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية في أفق سنة 2015. وقد تم تحقيق هذه الأهداف، بكيفية شبه كاملة، أو هي في طريقها إلى التحقيق في ذلك الأفق.

وحسب المعطيات المؤقتة للبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر، تحسن مستوى عيش السكان بنسبة 3,3% بين 2001 و2014، مع وجود نسب أكثر مواتاة للفئات الاجتماعية المتواضعة والوسيطة. وعلى هذا النحو فإن حصة الـ 10% من الأسر الأقل غنى في الاستهلاك الإجمالي ارتفعت بنسبة 7,7% في حين انخفضت حصة الـ 10% من الأسر الأكثر غنى بنسبة 5,4%. وفي ظل هذه الظروف بدأت التفاوتات الاجتماعية، على مستوى الاستهلاك، بين سنوات 2007 و2014، تشهد انعطافا أوليا في سياق إصرارها على عدم الانخفاض. وبقياس هذه التفاوتات بواسطة مؤشر جيني (GINI) تبين وجود انخفاض بنسبة 4,7% على المستوى الوطني (حيث انتقلت من 0,407 إلى 0,388). كما أنها انخفضت بشكل قوي بنسبة 6,8% في الوسط الحضري وبنسبة 4,8% في الوسط القروي (الرسم البياني رقم 5).

ساهم التحسن الإجمالي لمستويات العيش وتقلُص التفاوتات الاجتماعية في تقليص الفقر والهشاشة بشكل ملموس. وقد تم القضاء، عمليا، على الفقر المدقع (الرسم البياني رقم 6).

أصبحت نسبة الفقر المطلق اليوم بدون دلالة إحصائية على الصعيد الوطني، وهي نسبة لا يُعتد بها في الوسط الحضري وتنخفض بشكل قوي بنسبة 8,9% في الوسط القروي (الرسم البياني رقم 7).

بلغت نسبة الفقر متعدد الأبعاد، حسب المقاربة المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تسمى مقاربة أكسفورد، 6% على الصعيد الوطني وهو بدون دلالة إحصائية في الوسط الحضري وقد انخفضت تلك النسبة بشكل قوي في الوسط القروي حيث بلغت 13,1% (الرسم البياني رقم 8).

حتى وإن تبين أن الهشاشة إزاء الفقر، منظورا إليها وفق مقاربة البنك الدولي، ضعيفة في الوسط الحضري بتأثير 6,9%، فإنها تظل موجودة بالرغم من انخفاضها القوي في الوسط القروي، حيث انتقلت من 30% إلى 18%.

الرسم البياني رقم 5

تطور فوارق نفقات الأسر – مؤشر جيني –

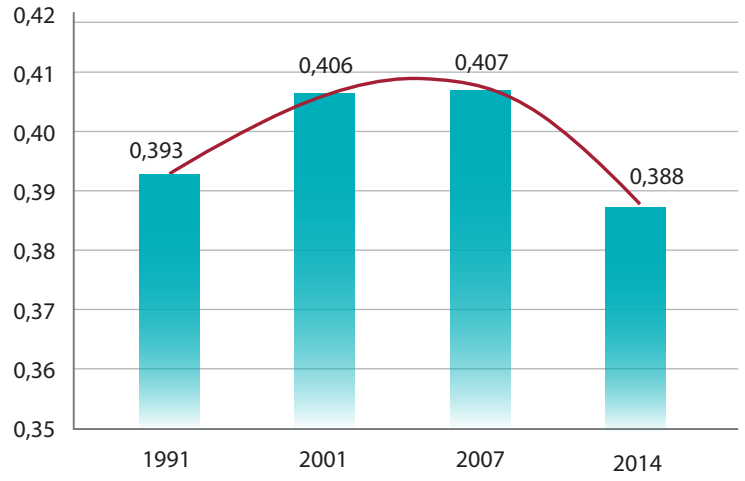

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 6

تطور معدل الفقر المدقع والغذائي (بـ %)

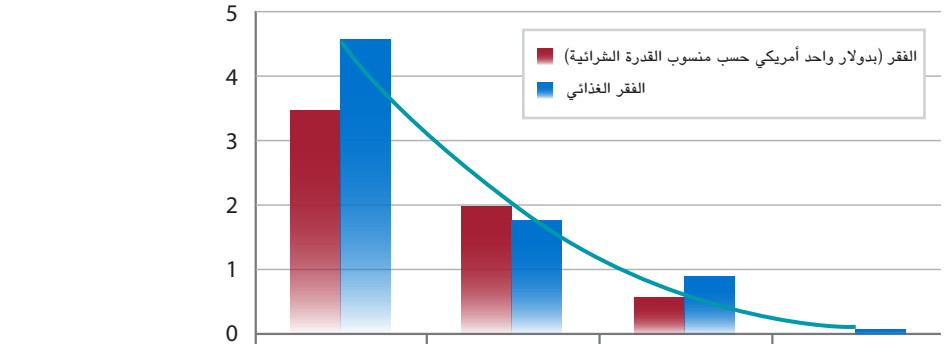

	1990	2001	2007	2014
الفقر (بدولار واحد أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية)	3,5	2,0	0,6	0
الفقر الغذائي	4,6	1,8	0,9	0,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 7

تطور معدل الفقر المطلق حسب وسط الإقامة (بـ %)

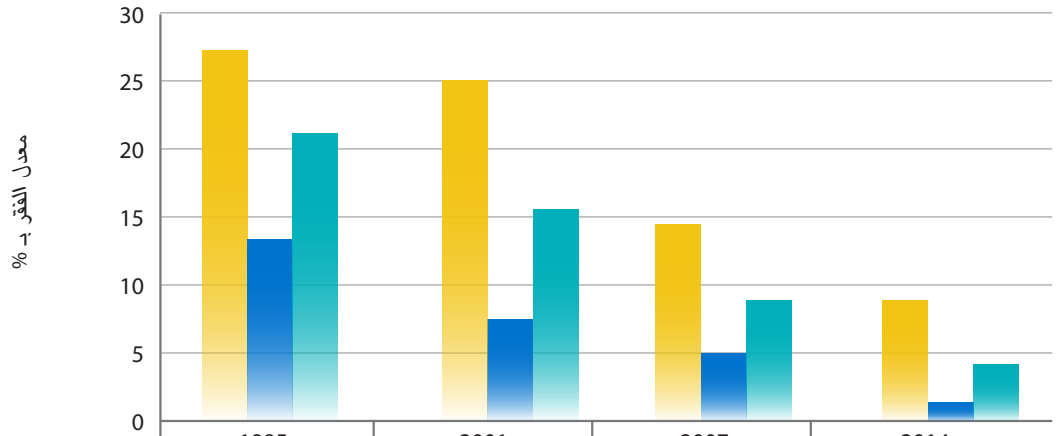

	1985	2001	2007	2014
الوسط القروي	26,8	25,1	14,4	8,9
الوسط الحضري	13,3	7,6	4,8	1,1
الوطني	21,0	15,3	8,9	4,2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 8

تطور معدل الفقر متعدد الأبعاد

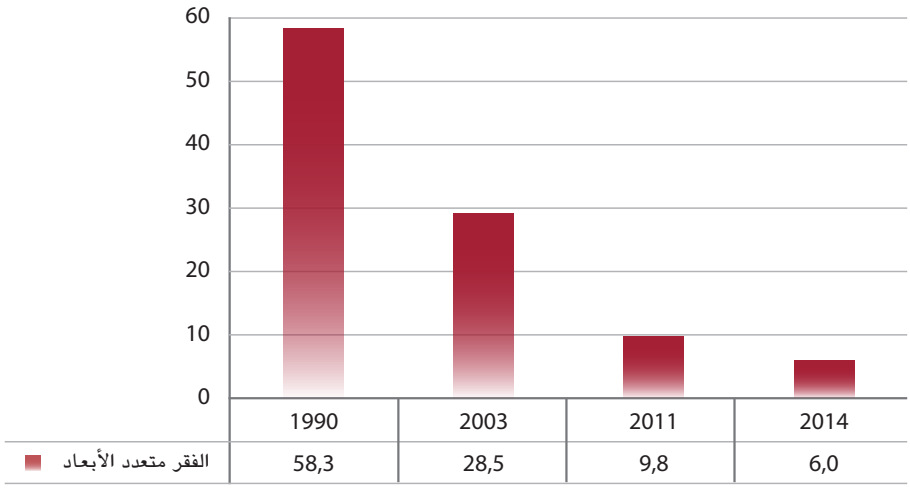

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تم تعميم التعليم الابتدائي بأكمله تقريبا. وأن محو الأمية بين صفوف السكان الذين تبلغ أعمارهم 15-24 سنة هي في طريق التعميم، مع وجود تحسن ملموس بين الفتيات أفضل مما هو عليه الأمر بين الفتيان. أما محو الأمية بين صفوف الفئة البالغة أعمارها 10 سنوات فما فوق فإنه دون الهدف الذي حددته أهداف الألفية للتنمية. وفي كل مستويات التعليم، تحققت المناصفة بين الجنسين بفضل إعمال تمييز إيجابي، مع وجود نسبة تقدم أكثر أهمية في الوسط القروي منه في الوسط الحضري.

انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ 60% خلال السنوات العشرين الأخيرة وهي تتراوح بين 26,2‰ و27,6‰ حسب تقديرات مجموعة وكالات نظام الأمم المتحدة وخبراء المندوبية السامية للتخطيط مع تحديد مرمى بلوغ نسبة 25‰ في سنة 2015. وبالمقابل فإن نسبة وفيات الأمهات ستحقق الهدف المحدد في نهاية سنة 2015. وتبقى نسبة انتشار فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ضعيفة نسبيا كما تم القضاء على حمى المستنقعات المحلية مع وجود عدد ضعيف نسبيا من الحالات الوافدة. وتم تقليص تأثير مرض السل ليبلغ 82 حالة جديدة بالنسبة لـ 100.000 نسمة في سنة 2014 مقابل 113 في سنة 1990.

تم تعميم استفادة السكان من الماء الصالح للشرب ومن الكهربة، بوتيرة متواصلة، في حين يوجد التطهير السائل في طريقه إلى التعميم في الوسط الحضري بنسبة ناهزت 90% في سنة 2014، وذلك في سياق انتقلت فيه نسبة السكان في الوسط الحضري التي تسكن بمدن القصدير أو السكن غير اللائق من 9,2% سنة 1994 إلى 5,6% سنة 2014.

يضاف إلى ذلك أن التمييز الإيجابي، الذي كان هو أصل تدارك التأخر التاريخي لتمدرس الفتيات في الوسط القروي، كان كذلك أصل تحسن نسبة المقاعد التي تَشْغَلها النساء في البرلمان من 0,7% سنة 1997 إلى 17% سنة 2011. ومن المفترض أن يرتقي التمييز الإيجابي بهذه النسبة إلى 30% في الجماعات المحلية والجهوية. وحتى إن كان تمثيل النساء عاليا نسبيا حيث وصل إلى 40% في الوزارات، وضمن الأطر العليا للإدارة العمومية، فإنه يظل ضعيفا بصفة خاصة كمديرات في الوزارات وبين صفوف الوزراء.

اندرج تحقيق أهداف الألفية للتنمية ويمتد إلى ما بعد 2015 في إطار الأجندة الدولية للتنمية المستدامة وذلك في سياق الانتقال الثلاثي الديموغرافي والاقتصادي والمجتمعي الذي يُشكل الأبعاد الأساسية للتوجهات المؤثرة في مسلسل التنمية بالمغرب.

سياق انتقال ديموغرافي متقدم

بفضل ساكنة يمثل فيها البالغون أقل من 40 سنة أكثر من 62% ويمثل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة أكثر من 54%، يستفيد المغرب من نعمة انتقال ديموغرافي مُتقدم بشكل خاص.

بتأثير من انخفاض الوفيات والخصوبة، فإن الانخفاض الحاد لوزن السكان الذين يقل عمرهم عن 15 سنة والذين انتقلت نسبتهم من 31,2% سنة 2004 إلى 28% سنة 2014 لتبلغ 20,9% المتوقعة سنة 2030، يعتبر مصدرا من مصادر هذه النعمة. وينشأ المصدر الآخر عن الزيادة المستمرة، إلى غاية 2030، للسكان الذين هم في سن النشاط، بين 15 و59 سنة، التي تكون مصحوبة من جهة أخرى بانخفاض أعداد السكان الذين يتراوح سنهم بين 15 و29 سنة الذي يشكل مصفوفة إعادة إنتاج أعدادهم (الرسم البياني رقم 9).

هكذا، ففي سنة 2013 تراوحت نسبة البطالة بين 2,3% بين صفوف الأشخاص الذين لم يتم تمدرسهم أبدا و18,2% بين صفوف أولئك الذين تابعوا الدراسة لمدة 10 إلى 12 سنة. ولا تتحسن هذه الوضعية بكيفية نسبية إلا بعد مدة تمدرس تبلغ 17 إلى 19 سنة مع وجود نسبة بطالة تبلغ مع ذلك حوالي 16%.

يُشكل مستوى من هذا القبيل لتثمين سكان نشيطين في أوج عطائهم مصدر قلق سيما أن التكفل بكلفة الشيخوخة المتنامية للسكان رهين بمستوى إنتاجية أولئك السكان النشيطين. وانتقل الأمل في الحياة عند الولادة من 47 سنة في 1960 إلى قرابة 75 سنة في 2010، وسينتقل عدد الأشخاص البالغين 60 سنة وأكثر من حوالي 3,3 مليون في 2014 إلى 6 ملايين في 2030 وإلى 10 ملايين في 2050. وباحتلال الأشخاص البالغين 60 سنة وأكثر وزنا متناميا في بنية السكان تكتسي ظاهرة الشيخوخة، في مجتمع شاب

الرسم البياني رقم 9

توزيع السكان بالمغرب حسب الفئات العمرية ما بين 1960 و2030 (بـ %)

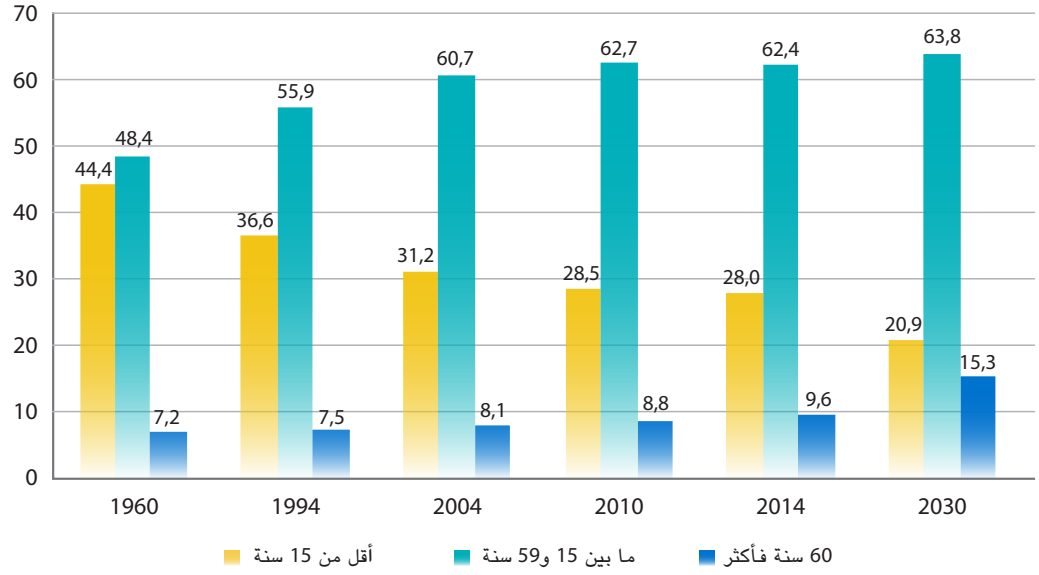

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

بالرغم من التحسن التدريجي لمستوى تكوين هذه الفئة العمرية، يظل عرض مناصب الشغل متوفرا على نحو أكبر لليد العاملة ذات المستوى التعليمي الضعيف والمتوسط، باستثناء التقنيين الممتازين والمهندسين خريجي المدارس العليا ويعاقب ذلك العرض أصحاب التكوينات العامة وحملة الشهادات من المستوى العالي.

يتميز بضعف العمل المأجور، بعدا متناميا لتَحَدٍّ ذي طبيعة اقتصادية ومجتمعية.

هكذا، فإن التحويل الفعلي للنعمة الكامنة، التي يدعمها التحوّل الديموغرافي إلى ربحية فعلية لفائدة التنمية الاقتصادية والبشرية، يرتبط بشكل كبير بقدرة البلد على

إصلاح نظام التعليم والتكوين من أجل القضاء على أشكال عجزه الدائم وتحسين فعاليته الداخلية وتأهيل المستفيدين منه للتكيُّف مع طلب سوق الشغل الذي تتزايد متطلباته. ومهما كانت ضرورة واستعجال إصلاح التعليم، فإنه قد يبقى غير كاف بدون وجود عرض وطني خلاق لقيمة مضافة متنامية توفر مناصب شغل ذات جودة عالية قادرة على استثمار الكفاءات المكتسبة من طرف يد عاملة ذات تكوين أفضل. ويجب أن يندرج هذا الإصلاح أيضا في مسلسل تم الشروع فيه لإعادة هيكلة ضرورية الموارد القطاعية والتكنولوجية من أجل تحقيق تنافسية أكثر قوة ومستدامة لاقتصاده.

سياق اقتصاد في طور إعادة الهيكلة

يتصدى المغرب، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، للأجندة الدولية للتنمية المستدامة في سياق اقتصادي يتميز بالانعطاف الذي يشهده نموذج نموه مع تنويع إراداوي للبنيات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقوية أسس البنيات التحتية والمؤسساتية لجاذبيته وإعادة التوازن لفائدة نمط أكثر داخلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لهذا الغرض.

وهكذا، فإن استدامة المكتسبات على مستوى النمو الاقتصادي وتراكم الرأسمال المادي وتحسين الرأسمال البشري وتقليص الفوارق والفقر وذلك في إطار المحافظة، على المدى البعيد، على التوازنات الماكرو اقتصادية التي أصبحت إلزاما دستوريا، سوف تُشكل تحديا يتعيّن على المغرب رفعه خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة من أجل الوفاء بالتزاماته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض، فإن الحفاظ على الاستثمارات في نفس مستويات النسب، التي تم تحقيقها خلال السنوات العشر الأخيرة، يجب أن يكون في صلب هذا التحدي المُتمثل في تسريع وتيرة تراكم الرأسمال المادي. ويقتضي ذلك تخصيص المزيد من الموارد المتوفرة للقطاعات الاقتصادية البارزة التي تنتج قيما مضافة قابلة للتصدير توفر مناصب شغل ذات جودة عالية من أجل تحسين مسار النمو الاقتصادي وجعل آفاق تمويله «داخلية». وفي هذا الإطار، قد يُساهم تدبير ذو أداء أفضل لبرمجة تلك الاستثمارات، فضلا عن ذلك، في تحسين المردودية الهامشية التي بقيت ضعيفة مقارنة مع مردودية بلدان من نفس مستوى التنمية، لفائدة نمو مستدام للإنتاجية الإجمالية للاقتصاد وخلق الثروات والمداخيل.

يتم قياس التحدي الآخر، الذي يتعين على المغرب رفعه، بقدرته على تعزيز تراكم الرأسمال البشري باعتباره رافعة، مع الرأسمال المادي، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد بينت الدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول إنتاجية الاقتصاد الوطني أن عدد سنوات التمدرس والأمل في الحياة عند الولادة، اللذين يقدمان معلومات حول المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية في مجال عرض خدمات التربية والصحة، قد شهدت خلال السنوات الأخيرة تحسنا مهما. ذلك أن متوسط عدد سنوات الدراسة لكل فرد نشيط مشتغل قد ارتفع بأكثر من النصف (59,3%) خلال العقدين الأخيرين حيث انتقل من 3,2 في سنة 1991 إلى 5,1 سنة 2013؛ كما أن نسبة البقاء على قيد الحياة بالنسبة للسكان البالغين 15 إلى 59 سنة كانت تبلغ 920 في الألف سنة 2013 بزيادة بلغت 9,6% بين 1988 و2010. وهكذا عرف مؤشر الرأسمال البشري زيادة بنسبة 15,8% بين 1991 و2013 ليبلغ 2,9 (الرسم البياني رقم 10) ويمكن مقارنته مع مؤشر البرازيل (2,6) والصين (3,0).

ومن جانبه، فإن تعزيز تحسين مستويات المعيشة، في الأمد البعيد، الذي تحقق بين 2001 و2014، ينبغي أن يندرج كذلك في دينامية وتيرة ونسبة استفادة الفئات الشعبية، الفقيرة والهشة، من هذا التحسين. فالتوجه الذي بدأ نحو نمو اقتصادي إدماجي لفائدة الفقراء ينبغي أن يستمر في طبع سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

وبهذا الصدد، بينت الدراسات التي أُنجزت في المندوبية السامية للتخطيط، أنه في كل واحدة من السنوات 2000 و2007 و2014، عند افتراض تقليص الفوارق بنسبة 1%، كان انخفاض الفقر ضِعْف الانخفاض الذي أحدثته زيادة 1% للنمو الاقتصادي. وتبيِّن نفس الدراسات أنه، في مقابل ذلك، كلما مال الفقر إلى الانخفاض كان هناك ميل إلى انتشار الشعور بالفقر وإدراك مبالغ فيه للفوارق بين صفوف عدة فئات اجتماعية، وخصوصا الفئات الوسطية.

ينبغي أن يرتقي تقليص الفوارق، باعتبارها مصدرا رئيسيا لدوام انخفاض الفقر وعاملا حاسما للتماسك الاجتماعي، إلى نفس مرتبة الأولوية التي يحظى بها النمو الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن هذا الهدف أصبح إلزاما دستوريا ويندرج في التوجيهات الملكية السامية التي توجَّه بانتظام إلى الحكومة، خصوصا تلك المتعلقة بالنهوض بالطبقات المتوسطة أو الداعية إلى توزيع عادل لثمار نمو الرسمال غير المادي للأمة التي كانت على التوالي موضوع الخطابين الملكيين بتاريخ 30 يوليوز 2008 و30 يوليوز 2014.

الرسم البياني رقم 10
تطور مؤشر الرأسمال البشري

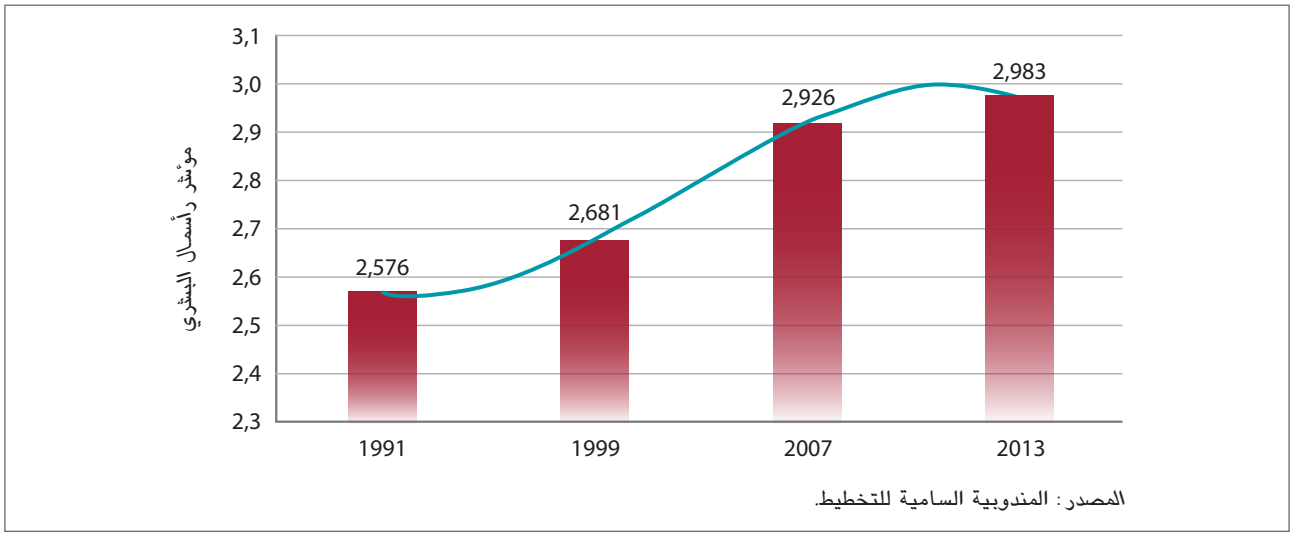

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

وتندرج الدعوة الملكية إلى اعتماد السياسات العمومية، من أجل تفعيل البرامج الاجتماعية لطريقة عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتوسيعها لتشمل الـ 29.000 وحدة ترابية وقع الاختيار عليها بسبب ضعف مستوى تنميتها البشرية في نفس هذه المقاربة. وقد تم إبراز العديد من أبعادها خلال اللقاءات العمومية التي تم تنظيمها من أجل مناقشة أهداف التنمية بعد سنة 2015. وهذه الأبعاد معروضة في ملحق هذا التقرير. وتم التأكيد بصفة خاصة على تلك المتعلقة بالفوارق بين الرجال والنساء وبين الوسط الحضري والوسط القروي. وتم تحليلها بنفس مستوى تلك التي تخص الفئات الاجتماعية في وضعية هشة، وهي حالة 1,4 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو 3,3 مليون شخص من البالغين 60 سنة وما فوق ولا يستفيد 84% منهم من معاشات التقاعد و85% منهم لا يستفيدون من التغطية الطبية. وتم اعتبار محاربة الهشاشة التي تعاني منها هذه الفئات الاجتماعية بمثابة إلزام دائم تتحمله السلطات العمومية في المجال الاجتماعي. ومن جانبها، اعتُبرت الفوارق بين الرجال والنساء وبين الوسط الحضري والوسط القروي، الموروثة عن الهياكل والمعايير الاجتماعية بمثابة نماذج ينبغي العمل على استفادتها من أعمال خاصة ومن تمييزات إيجابية في إطار برامج إرادوية للنضال من أجل المساواة في الموقع وتكافؤ الفرص أمام كافة المواطنين.

يجب أن يشكل تقليص الفوارق، بكافة أشكالها وفي كل الحالات، عاملا حاسما لتعزيز التماسك الاجتماعي في مجتمع ذي تقاليد عريقة تشهد فيه قيمُ وسلوكاتُ الشباب الذي يهيمن تغيراتٍ عميقة.

هاجس الاقتصاد الأخضر

أمام «الفوضى العارمة» التي تثيرها التغيرات المناخية، المغرب مدعو من جهة أخرى، مهما كان مستوى خطورة السيناريوهات التي أعدها الخبراء بالنسبة له في هذا المجال، إلى الانضمام إلى جهود المجموعة الدولية للتخفيف من حدة التأثيرات من خلال تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولتعزيز العامل المتعلق باستدامة نموه وتنميته البشرية.

بما أن المغرب بلد نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيه ضئيلة للغاية، فإنه لن يكون لمجهوده بكل تأكيد سوى تأثير هامشي على مستوى التلوث العالمي. وفي مقابل ذلك، يشكل اختيار نموذج إنتاج يعتمد على الطاقة النظيفة وتكييف الاستراتيجيات القطاعية مع تأثيرات التغيرات المناخية، بالنسبة له، الطريق ليُدرِج نموذجه التنموي في منظور ذي طابع مستدام، إلى جانب التزامه بالمشاركة في جهود المجموعة الدولية.

لهذا الغرض، تمت صياغة استراتيجيات للشروع في بناء نمو أخضر في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والبناء والنفايات الصلبة، وبدأت تشهد شروعا في إنجازها. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تستهدف استراتيجية الطاقات المتجددة إنتاج 6000 ميغا واط ونقص 18 مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون من الآن وإلى غاية 2020 من خلال إنجاز 42% من الطاقة الكهربائية المنشأة انطلاقا من مصادر متجددة، شمسية وريحية ومائية من الآن وإلى

غاية 2020. فاقتصاد الطاقة بنسبة 12% من الآن وإلى غاية 2020 و15% من الآن وإلى غاية 2030 بالنظر الى اتجاه التطور في قطاعات البناء والصناعة والنقل يشكل اليوم هدفا قد يندرج في أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، قد يكون التحدي الأكبر الذي ينبغي أن يرفعه المغرب يكمن في قدرته على الرفع من مستوى تكيفه مع تأثيرات التغيرات المناخية. وينبغي أن يرتكز هذا الهدف حول تدبير مندمج للموارد المائية بهدَف تحقيق تضامن مجالي بين العالية والسافلة وما بين الأجيال يفضل الزمن الإيكولوجي في التخطيط. ومن المفترض أن يتم إدراج عكس اتجاهات التدهور من خلال تقليص ضياع التربة بـ 30 إلى 50% والحد من توحل السدود الذي قد يمكِّن من ربح مخزون لسقي حوالي 10.000 هكتار في السنة، في خطة العمل الوطنية لتهيئة الأحواض المائية والمخطط الوطني للماء والمخطط الوطني لاقتصاد مياه الري.

كما أن القيام بتوجيه كبير لنماذج الاستغلال الفلاحي نحو احترام أكبر لطبيعة الأراضي وإمكانيات الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية يقتضي القيام بإعادة توجيه المخططات القطاعية للتنمية، مع اهتمام أكبر بالتنمية المستدامة.

أخيرا، ينبغي أن يشهد التدبير المستدام للأنظمة الإيكولوجية الغابوية المنصوص عليه في توجهات المخطط المديري لإعادة التشجير وفي المخطط المديري لمحاربة الحرائق، أو في الاستراتيجية الوطنية لصحة الغابات، وتيرة أسرع في مجال التفعيل لتعزيز التوجه الحالي الرامي إلى إعادة تكوين تلك الأنظمة الإيكولوجية وبلوغ 5% من الآن وإلى غاية 2030.

قد يشكل التكيف مع تأثيرات الجفاف بذلك صيغة إجرائية كبرى للحفاظ على ميل إلى فوارق أقل ممكنة بين الجهات والأجيال.

بروز سياق مجتمعي جديد

يتجه مسلسل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في سياق ديموغرافية تشهد انتقالا متقدما ونموذج نمو في طور إعادة الهيكلة والتهديدات التي تمثلها التغيرات المناخية إلى الاندراج في سياق مطبوع ببروز حاجيات مادية وثقافية جديدة في المجتمع المغربي، مع تنامي وزن التعبير عن تلك الحاجيات، من طرف فئات اجتماعية جديدة، خاصة منها حاجيات الشباب والنساء وجمعيات المجتمع المدني.

أبرز تحليل نتائج البحث الديموغرافي متعدد الزيارات لسنة 2010، من خلال السلوكات الديموغرافية والتحولات العميقة التي تشهدها منظومات القيم والسلوكات المجتمعية في سياق تمازج قوي للسكان تحت تأثير تعمير متزايد وصعود سريع للعائلات النووية واستمرار حركية قوية، داخلية وخارجية للسكان، خصوصا بين صفوف الشباب والنساء. وقد تم بهذا الصدد اعتبار الخصوبة التي تزايد التحكم فيها، بمثابة عنصر كاشف لتلك التحولات، لكونها تقتضي اختيارات فردية أو اختيارات تخص الزوجين لا علاقة لها مع قيم مجتمع تقليدي. فبالنسبة لهذا الأخير المدافع عن التوالد في غالب الأحيان، يمثل العدد الكبير من الأطفال، كما هو معروف، مصدرا للشعور بالأمان، حتى ولو أنه يتم في الواقع على حساب رغد عيش الأبوين والأطفال. ويشكل الانخفاض القوي للخصوبة بهذا الصدد مؤشرا على بروز الفردانية في المجتمع مع نتائجها الاقتصادية والمجتمعية، بل والسياسية. ومع انفجار أطر التضامن التقليدي التي تتجه إلى تخفيف كلفة دخول الشباب في الحياة النشيطة والتكفل بالأشخاص المسنين، يميل هذا التطور إلى إبعاد ساكنة ذات غالبية من الشباب عن الأنظمة وعن النخب التقليدية للوساطة الاجتماعية والسياسية. وفي سياق الانفتاح على أنماط جديدة للاستهلاك وقيم وسلوكات اجتماعية تزداد هيمنة على الصعيد الدولي، تبحث الحاجيات الجديدة لجزء من هؤلاء السكان وطموحاتهم إلى التمتع برغد العيش ومعاييرها الثقافية إلى أطر جديدة للتعبير، وكان عليها أن تكتسي، خلال ردح من الزمن على الأقل، طابعا تعاونيا أو عفويا.

في هذا الإطار، وكما بيّن ذلك البحث حول الرفاه الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2012، تبرُز أبعاد جديدة في إدراك السكان لمصادر تحسين ظروف عيشهم. ومن بين هذه الأخيرة يحتل التعليم مرتبة الأولوية بالنسبة لـ 78% من المغاربة وقرب المؤسسات المدرسية بالنسبة لـ 58% منهم والتغطية الصحية بالنسبة لـ 49% منهم وقرب المؤسسات الصحية بالنسبة لـ 38% منهم وجودة الخدمات الصحية بالنسبة لـ 36% منهم. ومن جهة أخرى، تشكل ملكية سكن خاص بالنسبة لـ 60% من المغاربة ووسائل الراحة فيه بالنسبة لـ 38% منهم مصادر تكتسي الأولوية في ما يخص الرفاه. وكرس الدستور الجديد حق الفتيات في احترام السن القانوني للزواج مثلا أو المناصفة بين الجنسين أو مشاركة الشباب والمجتمع المدني في تدبير الشأن العام، وأصبحت تلك الأمور من المتطلبات الجديدة التي يكون عدم تلبيتها مصدرا لفئة جديدة من الإحباطات المحتملة.

بصفة عامة، فقدت الأبعاد المعتمدة في أهداف الألفية للتنمية، مثل الولوج إلى الماء والمدرسة، مضمونها الكمي وحدة حضورها في الطلب الاجتماعي. وبالمقابل، فإن قرب الخدمات الاجتماعية وجودتها وتأمين دوام وكرامة الشغل والمداخيل وتخليق الحياة العامة وتأمين الشيخوخة والمساواة في الموقع وتكافؤ الفرص كلها متطلبات تزايدت قوتها. فضلا عن ذلك، أصبحت انشغالات جديدة وحساسيات بيئية تعبأ المزيد من الفاعلين من المجتمع المدني بتآزر مع المبادرات الملكية في قطاعات الطاقة المتجددة والمياه والغابات والتعمير. ويُصاحب التعبير الواسع عن كافة هذه الأبعاد عموما، طموحا قويا للمواطنين للمشاركة في مسلسل تحديد السياسات العمومية وقيادتها.

استطاع دستور 2011 الاستجابة لبروز هذا الطلب الاجتماعي القوي من خلال التكريس الدستوري لأبعاده الديمقراطية وعَبْر منح الفئات الاجتماعية التي تُعبر عنه إطارا مؤسساتيا للحوار والاقتراح والمشاركة من أجل المساهمة في أخذهم بعين الاعتبار من طرف أصحاب القرار السياسي. ولهذا الغرض نص الدستور، إلى جانب مقتضيات أخرى ذات طابع اقتصادي ومجتمعي، على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي ومجلس للأسرة والطفولة وتأسيس هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

إن التماسك الاجتماعي الذي يتعيّن عليه أن يُقوي هذا البعد التشاركي الذي كرسه الدستور عليه أن يُشكل، في آخر المطاف، الغاية من النمو الاقتصادي خدمة لأهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب أن يجد التماسك الاجتماعي، في مسلسل مزدوج لانخفاض التفاوتات في الموقع وتكافؤ الفرص، قاعدة لصلابته وعاملا لاستدامته. ذلك أن انخفاض التفاوتات في الموقع يجب أن يجد تعبيره في إطار نمط مُنصف لتوزيع ثمار النمو وتسيير ديمقراطي للحوار الاجتماعي الذي أصبح أيضا من المتطلبات الدستورية. ما زال انخفاض التفاوتات المتعلقة بتكافؤ الفرص رهينا باستراتيجية تمكين جميع المواطنين مهما كان انتماؤهم الطبقي أو جنسهم أو مكان سكناهم من قدرة متكافئة للولوج إلى المعرفة والتملك والسلطة.

وبهذا الصدد، فإن جميع الدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول الفقر والهشاشة والتفاوتات والحركية الاجتماعية قد أقرت أن عدم المساواة في الولوج إلى التعليم والتكوين يُوجد في صُلب عدم المساواة في تكافؤ الفرص. إنها تعوق الاندماج الاقتصادي وتقوي إعادة إنتاج الفقر والتفاوتات وتقلص من الميل إلى المشاركة في المؤسسات ومن الثقة في فعالية صلاحياتها. وعلى الصعيد الاقتصادي، يتبين أن سنة إضافية من الدراسة تؤدي إلى تحسين دخل الأجير بنسبة 9,6 % في المتوسط مع نسبة 2,4 % فيما يخص الأجير من مستوى الإعدادي ونسبة 9,6 % للأجير من مستوى الثانوي ونسبة 11 % للأجير من مستوى التعليم العالي (الرسم البياني رقم 11). وعلى صعيد الحركية الاجتماعية ففي نفس السن ومكان الإقامة والمستوى الدراسي والأصل الاجتماعي يكون لشخص نشيط من مستوى التعليم الأساسي

الرسم البياني رقم ١١

المردودية المتوسطة في السنة حسب المستوى الدراسي والتكوين سنة 2013

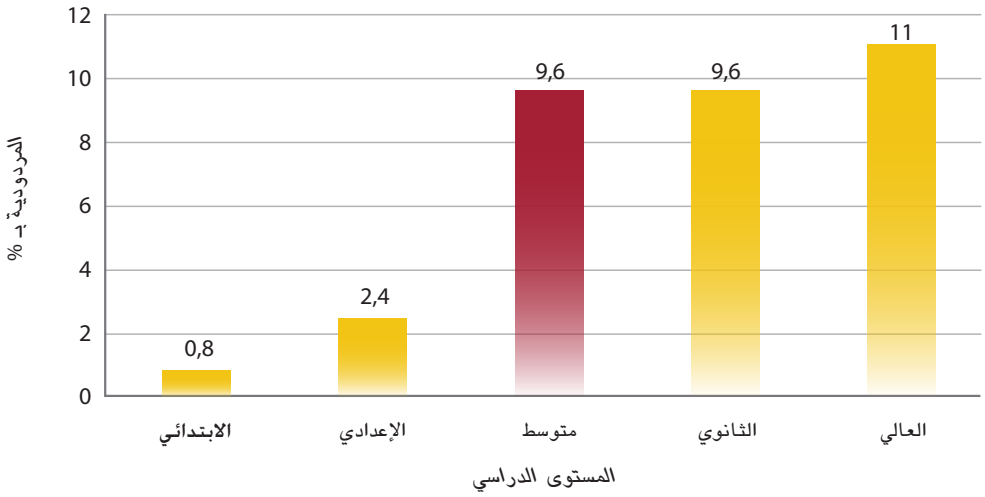

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

1,6 مرة من الحظوظ أكثر من مثيله الذي يكون «بدون مستوى دراسي» لكي يُحقق حركية اجتماعية صاعدة. وهذه العلاقة التي تخص الحظوظ ترتفع لتبلغ 4,6 مرة بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على مستوى التعليم الثانوي و16,2 مرة بالنسبة للأشخاص ذوي مستوى التعليم العالي.

في ظل هذه الظروف، فإن الإصلاح الكبير لنظام التعليم والتكوين، من خلال إقرار إلزامية التعليم ما قبل المدرسي والتمييز الإيجابي فيما يخص ولوج التعليم من طرف الأطفال المنحدرين من الأوساط المحرومة والأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية هشاشة وتقوية مساهمة القطاع الخاص في المجهودات الرامية إلى التعميم المنصف للتعليم، كلها عوامل ينبغي أن تجعل من المدرسة المغربية مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ينبغي مع ذلك التذكير أنه إذا كان التعليم، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، يُشكل عاملا حاسما في تحسين دخل الأفراد ومحاربة التفاوتات، يبقى من الثابت أيضا أن عدد سنوات التمدرس، على صعيد الاندماج المهني، يميل اليوم إلى أن يكون مصحوبا بارتفاع البطالة ومدتها، خاصة في صفوف اليد العاملة من حملة الشهادات. وفي المجالات العلمية والتقنية ترتفع نسبة البطالة، إلى غاية السنة التاسعة من الدراسة لتبلغ 24,6%. وبعد هذا المستوى من الدراسة تنخفض نسبة البطالة بموازاة ارتفاع عدد سنوات الدراسة لتبلغ 10% عند مستوى يتجاوز 16 سنة من الدراسة (الرسم البياني رقم 12).

الرسم البياني رقم 12

معدل البطالة حسب مجال ومدة التكوين سنة 2013

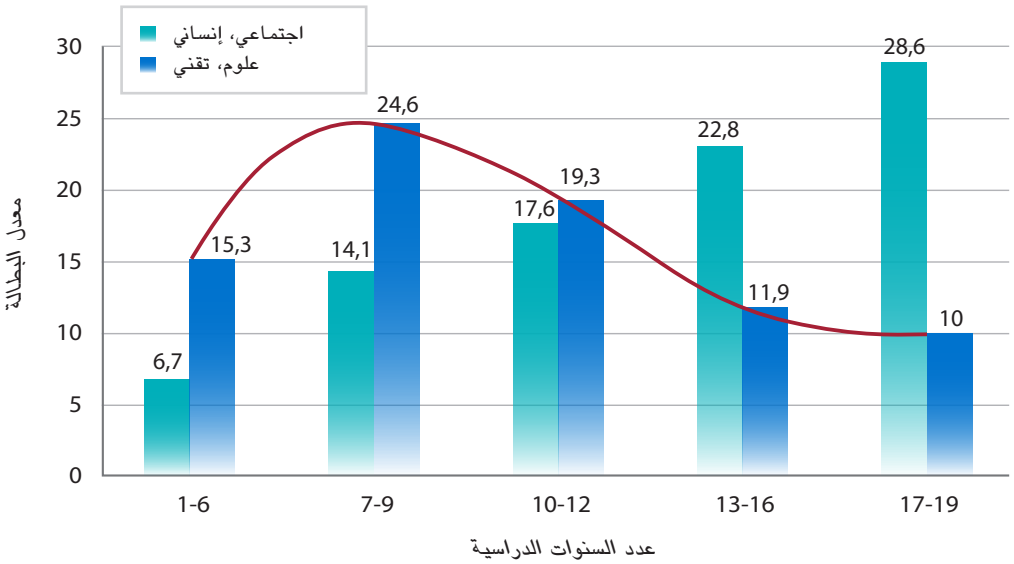

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

يكمن الأصل الهيكلي لهذه المفارقة في ضعف تنويع القطاعات ذات القيمة المضافة القوية التي تُحدث مناصب شغل ذات جودة عالية وبأجر جيد تكون قادرة على تثمين الكفاءات التي تكتسبها الموارد البشرية المتوفرة. وهكذا، فإن المغرب مطالب بالنجاح في النهوض المتوقع لنظام تعليم وتكوين ذي أداءات عالية يستبق حاجيات اقتصاد في طور إعادة الهيكلة ويُحقق، بواسطة مستوى عال من المردودية الداخلية والخارجية، التكيف الضروري للعرض والطلب على الشغل باعتباره عاملا لاستدامة النمو والإنتاجية وتقوية التماسك الاجتماعي.

أحمد الحليمي

إنجاز
أهداف الألفية
من أجل
التنمية

حسب
الهدف

التقليص من الفقر المدقع والجوع

تشكل مكافحة الفقر محورا أساسيا للسياسة التي تنهجها السلطات العمومية. ويتجسد ذلك من خلال حجم الميزانية العامة المرصودة للقطاعات الاجتماعية وتدعيم آليات الحماية والمساعدة الاجتماعية. وقد كان لهذه السياسة وقع إيجابي على تطور الفقر بجميع أبعاده وأيضا على انخفاض الفوارق الاجتماعية. رغم هذا، فإن توطيد تراجع الفوارق الاجتماعية الذي بدأ بين سنتي 2007 و2014، يشكل تحديا حقيقيا يواجه تكريس الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الميدان.

1. اتجاه الفقر النقدي سنة 1990-2014

وضع المغرب بين 1991 و2014، حدا للفقر المطلق ذو العتبة الدنيا، وقلص بنسب قوية، الفقر المطلق ذو العتبة المرتفعة، وذلك قياسا بالعتبات التي حددتها كل من المندوبية السامية للتخطيط والمؤسسات الدولية (الجدول 1).

الفقر المدقع

القضاء على الفقر المدقع: قلص المغرب نسبة الفقر، الذي يقاس بدولار أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية في اليوم الواحد لكل فرد، من 3,5% سنة 1985 إلى مستوى يكاد أن يكون غير ذي أهمية من الناحية الإحصائية (ما يقارب الصفر) في 2014 مقابل قيمة مستهدفة تبلغ 1,8% في أفق 2015 لأهداف الألفية من أجل التنمية (الرسم البياني رقم 13). وتجدر الإشارة أنه تم القضاء عمليا على هذا الشكل من الفقر سواء بالوسط الحضري أو القروي. وقياسا على أساس 2 دولار أمريكي لكل فرد في اليوم الواحد حسب منسوب القدرة الشرائية، فإن الفقر لم يكن يمس سنة 2014 سوى 1,3% من المغاربة، 0,3% من الحضريين و2,9% من القرويين.

القضاء على الجوع

تم تقليص نسبة الأشخاص الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، الذي يقاس بمعدل الفقر الغذائي[1]، قد تم تقليصها بدورها من 4,6% سنة 1985 إلى 0,1% سنة 2014 مقابل قيمة مستهدفة تبلغ 2,3% في أفق سنة 2015. في سنة 2014، 0,6% فقط من ساكنة الوسط القروي كانوا يعانون من الفقر الغذائي، بينما تم القضاء عمليا على الجوع في المدن.

التقليص بنسبة 65,6% من انتشار نقص الوزن: تم تقليص انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة، الذي يشكل مؤشرا لنقص الوزن بالنسبة للسن، بقرابة الثلثين بين 1992 و2011. وقد تمت معاينة هذا التقليص بشكل كلي بين سنة 2003 و2011. وإذا كانت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن قد ارتفعت من 9,0% إلى 10,2% بين 1992 و2003، فإن الإنخفاظ المهم سجل ما بين 2003 و2011، حيث وصل إلى مستوى 3,1% سنة 2011 متجاوزا بذلك القيمة المستهدفة في أفق 2015 لأهداف الألفية من أجل التنمية والمحددة في 4,5%. وقد استفاد من هذا الانخفاض الحضريون والقرويون، الفتيان والفتيات على حد سواء (الجدول 1 بعده).

ونستخلص من ذلك أن مؤشرات الفقر المدقع، خاصة مؤشرات الجوع، استقرت في سنة 2014 في مستويات غير ذي أهمية من الناحية الإحصائية. وهذا يعني أن تتبع الفقر المطلق، ينبغي أن يرتكز على العتبة الوطنية[2] (عتبة الفقر المطلق المتمثلة في 2,4 دولار أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية في اليوم لكل فرد وعتبة الهشاشة المتمثلة في 3,6 دولار أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية في اليوم لكل فرد في سنة 2014)، إضافة إلى خطوط فقر جديدة، تقاس بأجزاء من وسيط نفقات الاستهلاك.

[1] عتبة الفقر الغذائي هي تكلفة مجموعة المواد والخدمات الغذائية التي تضمن توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة وفق المعايير الموصى بها من قبل منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. تم وضع الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية للفرد في اليوم من خلال تطبيق جدول الاحتياجات الطاقية الموصى بها (منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) على بنية السكان حسب الجنس والسن ووضعية النساء خلال الحمل والرضاعة.

[2] تفوق العتبة الوطنية العتبة العالمية بقليل والتي تم تحديدها سنة 2005 في 2 دولار أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية في اليوم لكل فرد.

الرسم البياني رقم 13

تطور نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية (%)

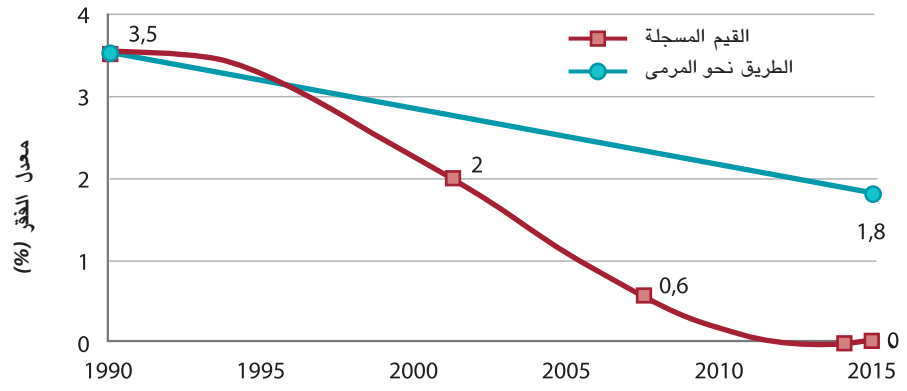

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الفقر المطلق

تقليص الفقر المقاس بالعتبة الوطنية بأزيد من الثلثين:
اتخذ الفقر المطلق، مقاسا بالعتبة الوطنية المرتفعة [3]، اتجاها تصاعديا خلال التسعينات من القرن الماضي ولم يعكس هذا الاتجاه إلا ابتداء من 2001، مؤديا بذلك إلى انخفاض ملموس للفقر على مدى العشرية الأولى من هذا القرن أي ما بين 2000 و2010.

وبالفعل، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2014 تحقق ما يلي :

- تقلص معدل الفقر المطلق بأزيد من الثلثين:
  - بـ 72,5 % على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 15,3 % إلى 4,2 %؛
  - بـ 85,5 % في الوسط الحضري، من 7,6 % إلى 1,1 %؛
  - وبـ 64,5 % في الوسط القروي، من 25,1 % إلى 8,9 %.
- كما انخفض معدل الهشاشة [4] بأكثر من 40 %:
  - بـ 49,6 % على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 22,8 % إلى 11,5 %؛
  - بـ 58,4 % في الوسط الحضري، من 16,6 % إلى 6,9 %؛
  - وبـ 39,7 % في الوسط القروي، من 30,5 % إلى 18,4 %.

في المجموع، 5,3 مليون من المغاربة، سنة 2014، كانوا يعانون إما من الفقر المطلق (1,4 مليون) أو من الهشاشة (3,9 مليون). ويضم الوسط القروي، الذي يمثل 40 % كوزن ديمغرافي، 85,0 % من الفقراء و64,0 % من السكان الذين يعيشون في وضعية هشة.

[3] تقوم المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب بقياس عتبة الفقر المطلق طبقا لمعايير منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (المكونة الغذائية) ومنهجية التقدير من طرف البنك الدولي للمكونة غير الغذائية لهذه العتبة. في سنة 2014، بلغت عتبة الفقر المطلق – عتبة مرتفعة – للفرد وسنويا 4395 درهم في الوسط الحضري و4266 درهم في الوسط القروي. وتساوي في المتوسط 2,5 دولار أمريكي حسب منسوب القوة الشرائية في اليوم لكل فرد (1 دولار أمريكي حسب منسوب القوة الشرائية = 4,88 درهم). وتعتبر هشة، كل أسرة تقع نفقاتها لكل فرد ما بين عتبة الفقر المطلق وضعف هذه العتبة ونصف. وهي أسرة ليست فقيرة ولكنها معرضة بشكل كبير لخطر الفقر. ونشير هنا إلى أن نسبة الفقر المطلق – عتبة مرتفعة – ارتفعت من 13,1 % سنة 1991 إلى 16,3 % سنة 1999.

[4] لا بأس من التذكير بأنها نسبة السكان التي يتراوح استهلاكها لكل نسمة بين مرة واحدة 1,5 ومرة ضعف العتبة الوطنية للفقر المطلق.

ومن جانبه، انخفض الفقر النسبي مقاسا بـ60% من وسيط نفقات الاستهلاك لكل فرد، بين 1990 و2014، من 22,0% إلى 18,8% على الصعيد الوطني بينما شهد ركودا يقارب 10,0% في الوسط الحضري مقابل انخفاض طفيف من 32,6% إلى 31,3% في الوسط القروي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عتبة الفقر المحددة بهذا الشكل ترتفع بارتفاع دخل الأسر.

وخلاصة يمكن القول بأن الفقر في المغرب، مهما كانت عتبته، قد تقلص بشكل ملحوظ ويؤكد هذا الاتجاه تراجع الفقر المتعدد الأبعاد.

الفقر متعدد الأبعاد، خلال فترة 1990-2014

على غرار الفقر النقدي، شهد الفقر متعدد الأبعاد، الذي تم تقديره باستخدام المقاربة التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهي المقاربة التي تدعى أكسفورد[5] أو ألكير-فوستير، انخفاضا سريعا في المغرب. وتبين الاتجاهات التي سجلها، عن إحراز تقدم مهم في مجال ظروف العيش.

وبالفعل انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد،الذي يقاس بما تم ذكره، بين 1992 و2014 بـ:

- بـ 78,9% على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 58,3% إلى 6,0%؛
- بـ 84,5% في الوسط الحضري، من 25,8% إلى 1,3%؛
- بـ 75,8% في الوسط القروي، من 84,3% إلى 13,1%.

باختصار، يمكن القول بأن المغرب يتجه نحو القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الوسط الحضري. أما في الوسط القروي، فإنه يتجه نحو التقلص، بالرغم من أن أكثر من شخص من أصل 10، يعاني من الفقر متعدد الأبعاد. وفي سنة 2014، ما يقرب من 2,015 مليون من المغاربة كانوا يعيشون في أسر تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، 87,3% منهم ينتمون إلى الوسط القروي.

الفقر الذاتي

منذ سنة 2007، تعتمد المندوبية السامية للتخطيط، في قياس الفقر الذي يتم الإحساس به والمسمى بالفقر الذاتي، على سلم الرفاه[6] حيث يتم تصنيف الأسر حسب اعتبارها الذاتي، جد غنية أو غنية نسبيا أو متوسطة أو فقيرة نسبيا أو فقيرة للغاية.

في سنة 2014، اعتبر 42,3% من المغاربة أنفسهم فقراء، 37,9% منهم في الوسط الحضري و49,0% في الوسط القروي. وسبع سنوات من قبل، أي في سنة 2007، بلغ معدل الفقر الذاتي 39,3% على الصعيد الوطني، 37,3% في الوسط الحضري و42,0% في الوسط القروي.

وتعاني من الفقر الذاتي مجموع الطبقات الاجتماعية، لكن بمستويات مختلفة[7]. وتكون النسبة أكبر وسط الأسر التي تعاني من الفقر النقدي و/أو الفقر متعدد الأبعاد والهشاشة.

2. اتجاهات الفوارق بين 1990 و2014

نتج انخفاض الفقر النقدي في المغرب، بين 1990 و2014، أساسا عن النمو الاقتصادي وتوسيع الولوج إلى الخدمات والتجهيزات الاجتماعية، وابتداء من 2007، عن انخفاض الفوارق الاجتماعية.

على مدى خمسة عشر سنة، من 2001 إلى 2014، عرف الاستهلاك الفردي نموا كبيرا (3,3% سنويا) حيث انتقل، بالدرهم الثابت، من 10286 درهم إلى 15609 درهم. ويشكل هذا الارتفاع في الاستهلاك[8]، إلى جانب انخفاض الفقر متعدد الأبعاد وانخفاض الفوارق الاجتماعية بين 2007 و2014، العامل الرئيسي لانخفاض الفقر المطلق خلال الفترة ذاتها. وفي سنة 2014، بلغ مؤشر جيني 0,388، أقل مما

[5] المصدر (باللغة الانجليزية) سابينا ألكير ودجيمس فوستر (2008): «Counting and Multidimensional Poverty Measurement», OPHI, Working paper series.

[6] يرتكز هذا السلم على السؤال التالي الذي يوجه إلى أرباب الأسر: «في أي مستوى اجتماعي تصنفون أسرتكم، مقارنة مع ما يسود في بيئتكم الاجتماعية، هل تصنفونها ضمن الأسر الغنية للغاية أو الغنية نسبيا أم المتوسطة أو الفقيرة نسبيا أو الفقيرة للغاية ؟».

[7] في سنة 2014، بلغ معدل الفقر الذي يتم الإحساس به أو الفقر الذاتي 61,7% بين صفوف الطبقات المتواضعة (التي تقل نفقة الفرد فيها عن 75% من وسيط نفقات الاستهلاك لكل فرد) و37,7% بين صفوف الطبقات المتوسطة (التي تتراوح نفقة الفرد فيها بين 75% و2,5 مرة وسيط نفقات الاستهلاك لكل فرد) و9,4% بين صفوف الطبقات الميسورة (التي تفوق نفقة الفرد فيها 2,5 مرة وسيط نفقات الاستهلاك لكل فرد).

[8] تظهر مرونة النمو – الفقر بأن للنمو تأثيرا متزايدا في تقليص الفقر: نمو اقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى تقليص معدل الفقر بنسبة 2,7% سنة 2001 و2,9% سنة 2007 و3,9% سنة 2014.

كان عليـــه في سنة 2007 (0,407) أو في سنة 2001 (0,406) وسنة 1985 (0,399).

ويلاحظ أن اتجاه الفوارق الاجتماعية نحو التقلص غالبا ما يكون له تأثير على انخفاظ الفقر[9]. في سنة 2014، كان بإمكان ارتفاع الفوارق بنسبة 1% أن يلغي التأثير على انخفاض الفقر بـ 2,4 نقطة من النسبة المئوية للنمو الاقتصادي مقابل 0,2 نقطة من النسبة المئوية أواخر 2000. ومن هنا يأتي دور انخفاض الفوارق، أو على الأقل استقرارها، في محاربة الفقر.

بالنسبة لنمط التوزيع، استهلكت 10% من الأسر الأكثر ثراء خلال الفترة ما بين 1990-2014، أكثر من 30% من مجموع استهلاك الأسر. وشهدت سنة 2014 لأول مرة تحسنا لوزن 10% من الأسر الأقل ثراء، في الاستهلاك (2,8%) مقابل ركود سجل (2,6%) ما بين 1985 و2007.

كما أن إعادة توزيع الموارد لفائدة الفئة الأقل ثراء، همت أيضا 50% من الساكنة الأقل ثراء الذين شهدوا تحسن حصتهم في نفقات الاستهلاك بنسبة انتقلت من 23,4% سنة 2001 إلى 23,6% سنة 2007 و24,5% سنة 2014.

خلاصة القول، يظهر من انخفاض الفوارق وتراجع تأثير أشكال الفقر والهشاشة، بأن النمو الاقتصادي المسجل بين 2007 و2014، كان نموا شاملا واستفادت منه الفئات الفقيرة والهشة أكثر من الفئات غير الفقيرة (نمو لفائدة الفقراء)[10].

على الصعيد الترابي، سجل السكان القرويون سنة 2014، نسبة فقر أعلى بكثير من نسبة السكان الحضريون، بلغت 10 مرات بالنسبة للفقر متعدد الأبعاد و9,8 مرة بالنسبة للفقر المطلق[11]. وبالرغم أن هذه التفاوتات ما تزال مهمة، فإنهـــا شهدت منذ 1990 تقلصا متواصلا، يبقى من اللازم تسريعه خلال السنوات المقبلة (الرسم البياني رقم 14).

3. التحديات الكبرى في مجال محاربة الفقر والفوارق

تبين اتجاهات ظروف عيش الساكنة أن كل من الفقر المطلق ذي العتبة المرتفعة والمتعدد الأبعاد، يتجهان نحو الإنقراض في الوسط الحضري ويظلان حاضرين بالوسط القـروي بالرغم من انخفاضهما الكبير، ويتم ذلك في سياق يتسم بعكس اتجاه ارتفاع الفوارق الاجتماعية وانتشار مهم للفقر الذاتي بين الطبقات المتواضعة والمتوسطة بصفة خاصة.

ويترتب عن ذلك، ثلاثة تحديات كبرى:

- **يتمثل التحدي الأول في الرفع من وتيرة انخفاض الفوارق الاجتماعيـة**. ويشكل انخفاض الفوارق الملاحظ بين 2007 و2014 انعطافا أوليا لصلابته أمام الانخفاض المسجل منذ التسعينـات، وهذا يشكل مكسبا للمغرب في مجال محاربـة الفقـر والهشاشة. ومن تم يشكل هذا الانخفاض للفـوارق دعمـا ليس لانخفاض الفقـر والهشاشـة فحسب، بل كذلك لتوسيـع وتعزيز الطبقات المتوسطة[12].
- **ويتمثل التحدي الثاني في تخفيف حدة الفقر الذاتي** من خلال تخفيف أسبابه والتي تعزى إلى مستويات التعليم والتكوين الضعيفة وإلى هشاشة مناصب الشغل ومن ثم إلى عدم الشعور بالأمان المالي والاجتماعي. وقد أصبحت نسبة المغاربة الذين يحسون بأنهم فقراء، خلال السنوات الأخيرة تكاد لا تتأثر بالتغيرات الكمية والنوعية التي تعرفها البلاد في مجال ظروف العيش، ومن بينها تلك التي يتم قياسها بمقياس الفقر النقدي أو متعدد الأبعاد، الشيء الذي يستدعي إصلاحا شاملا لمحاربة الفقر، مع إيلاء الأهمية، إلى جانب نظام المساعدة الطبية المخصص للمحرومين اقتصاديا والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لتكافؤ الفرص في تنمية القدرات البشرية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية والأمن المالي.

[9] أدى ارتفاع الفوارق بنسبة 1% إلى ارتفاع الفقر بنسبة 2,6% سنة 1985 و4,1% سنة 2001 و5,9% سنة 2007 و10% سنة 2014.

[10] تم تقدير المعدل السنوي لتطور متوسط النفقات الفردية بين 2007 و2014 بـ: 3,9% للطبقات الضعيفـــة و3,6% للطبقات المتوسطة و2,4% للطبقات الغنية.

[11] يقاس الفقر النقدي بعتبة 2 دولار أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية والفقر متعدد الأبعاد حسب مقاربة ألكير-فوستير.

[12] يشير التقرير الوطني الرابع 2009 (المندوبية السامية للتخطيط) حول أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب، إلى أن تخفيف الفوارق الاجتماعية والترابية قد لا يكون ناتجا فقط عن الاستهداف الجغرافي للموارد العمومية، ولكن أيضا من حركية اجتماعية متصاعدة تركز على الشطر الأسفل والشطر الأوسط من المداخيل.

الرسم البياني رقم 14

الفرق (الوسط القروي-الوسط الحضري) بين معدلات الفقر متعدد الأبعاد (%)

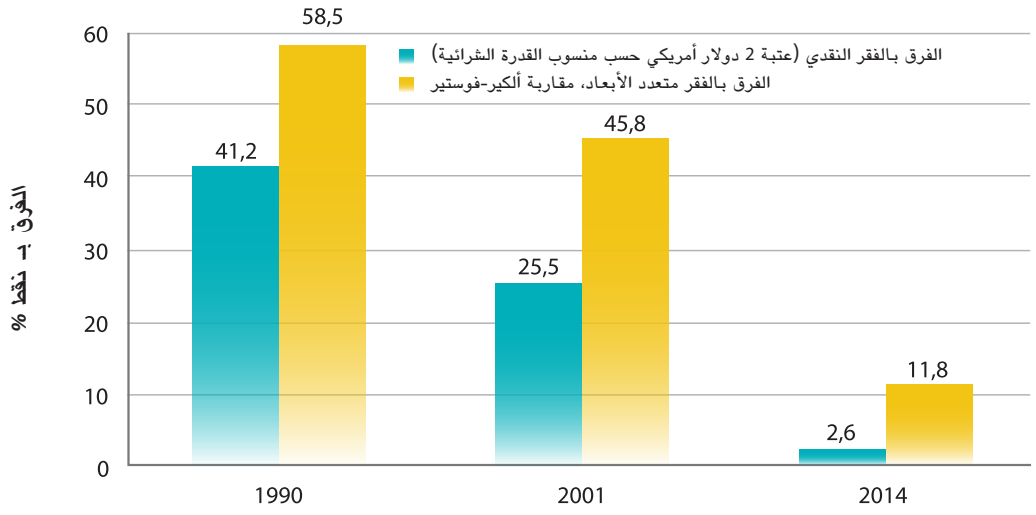

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

• **ويتمثل التحدي الثالث في تسريع وتيرة انخفاض الهشاشة ومختلف مظاهر الفقر في الوسط القروي بكيفية تجعل الفارق الحضري/القروي** في مجال ظروف العيش فارقا مقبولا من الناحية الاجتماعية.

4. محاور محاربة الفقر والفوارق

يعزى تراجع الفقر، النقدي والمتعدد الأبعاد، بين 1990 و2014، فضلا عن تقوية الاستثمارات العمومية في التنمية الاجتماعية، إلى الاستهداف الجغرافي والاجتماعي للبرامج السوسيو- اقتصادية المخصصة للسكان وللمناطق الفقيرة.

وعلى صعيد الإستثمارات العمومية، فقد ارتفعت حصة القطاعات الاجتماعية من الميزانية العامة بـ 51,1% بين سنتي 1994 و2014، إذ انتقلت من 36% إلى 54,4%. وقد استفاد من هذا الارتفاع قطاعا التعليم والصحة اللذان تضاعفت ميزانيتهما بأكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة. على مستوى البرامج السوسيو-اقتصادية التي تستهدف المناطق الفقيرة والسكان المحرومين، هناك ضمن برامج أخرى، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ونظام المساعدة الطبية.

وبالفعل، فإن إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 [13] وعملية تعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2013، أعطيا دفعة جديدة لدينامية التنمية ولمسلسل محاربة الفقر المطلق والبشري. وتوجد اليوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية 2011-2015 [14]، التي طبعها رصد ميزانية قدرها 17 مليار درهم وكذا توسيع الاستهداف ليقوم بتغطية 702 جماعة قروية و532 حيا حضريا. وقد تم تصورها اعتمادا على خرائطية الفقر (المندوبية السامية للتخطيط، 2004 و2007) من أجل تقوية عمل الدولة والجماعات المحلية واستهداف الجماعات القروية

[13] أنجزت في مرحلتها الأولى 2005-2010، أكثر من 22 ألف من المشاريع والأنشطة التنموية، من بينها 3700 نشاطا مدرا للدخل لفائدة أكثر من 5,2 مليون مستفيد مقابل مبلغ استثمار إجمالي يصل إلى 14,1 مليار درهم.

[14] تعتزم في مرحلتها الثانية 2011-2015، إنجاز أكثر من 18.600 من المشاريع والأنشطة التنموية، من بينها 4300 نشاطا مدرا للدخل لفائدة أكثر من 4 مليون مستفيد مقابل مبلغ استثمار إجمالي يصل إلى 17,6 مليار درهم.

والأحياء الحضرية الأكثر حرمانا. ومن جانبه، يتجلى نظام المساعدة الطبية الذي تم تعميمه سنة 2013، في تكفل المستشفيات ومؤسسات الصحة العمومية، كليا أو جزئيا، بخدمات طبية تقدم للفقراء ولمن يعانون من الهشاشة بالمعنى الذي حددته المندوبية السامية للتخطيط.

وموازاة مع ذلك، قام المغرب سنة 2012 بإحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي الرامي إلى تمويل وتقوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تستهدف السكان الموجودين في وضعية صعبة (الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي) والتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة وتمويل نظام المساعدة الطبية. كما تم تبني برنامج اجتماعي للقرب يساهم في تمويل المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات والمتعلقة أساسا بالأنشطة المدرة للدخل والتشغيل والبنية التحتية.

وهناك اليوم برامج أخرى وإستراتيجيات قطاعية تساهم في الحد من الفقر، نذكر من بينها مخطط المغرب الأخضر الذي يقترح عنصره الثاني المتعلق بالزراعة التضامنية، مقاربة موجهة نحو محاربة الفقر، وذلك من خلال الرفع من دخل الفلاحين الأكثر هشاشة وخاصة في المناطق المحرومة والتي تعتمد على الفلاحة البورية.

الجدول رقم ١
تطور مؤشرات الهدف الأول

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1990	2001	2007	2014	القيمة المستهدفة في 2015
المرمى 1 تقليص نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد لكل فرد حسب منسوب القدرة الشرائية (بـ %) إلى النصف، بين 1990 و2015	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد لكل فرد حسب منسوب القدرة الشرائية (بـ %)	المجموع	3,5	2,0	0,6	—(*)	1,8
		الذكور	3,5	2,0	0,5	—	—
		الإناث	3,5	2,0	0,6	—	—
		الوسط الحضري	1,2	0,3	0,1	—	—
		الوسط القروي	5,7	4,0	1,2	—	—
	مؤشر هوة الفقر	المجموع	0,0271	0,0346	0,0192	0,0064	—
	حصة الخمس أكثر فقرا ضمن السكان في الاستهلاك النهائي	المجموع	6,6	6,46	6,51	6,9	—
المرمى 1 مكرر الحصول على شغل منتج وعمل لائق بالنسبة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	معدل نشاط السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق	المجموع	—	51,4	51,0	48,0	—
		الذكور	—	78,1	76,1	72,4	—
		الإناث	—	25,6	27,1	25,2	—
	نسبة السكان الأجراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد لكل فرد بمنسوب القدرة الشرائية (بـ %)	المجموع	2,4	1,2	0,3	0,0	—
	نسبة المستقلين من السكان النشطين المشتغلين (بـ %)	المجموع	—	25,8	24,4	27,6	—
		الذكور	—	30,6	29,0	32,4	—
		الإناث	—	12,1	12,2	14,6	—
	نسبة المساعدين العائليين من السكان النشطين المشتغلين (بـ %)	المجموع	—	31,1	26,8	22,4	—
		الذكور	—	22,9	16,8	12,5	—
		الإناث	—	54,5	53,1	49,2	—
المرمى 2 تقليص نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، بين 1990 و2015	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن (بـ %)	المجموع	(1992) 9,0	(2003) 10,2	—	(2011) 3,1	4,5
		الذكور	9,5	10,4	—	3,6	—
		الإناث	8,4	10,0	—	2,6	—
		الوسط الحضري	3,3	6,5	—	1,7	—
		الوسط القروي	12,0	14,0	—	4,5	—
	نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية (بـ %)	المجموع	(1985) 4,6	1,8	0,9	0,1	2,3
		الذكور	4,6	1,8	0,8	0,05	—
		الإناث	4,6	1,8	1,0	0,07	—
		الوسط الحضري	2,4	0,3	0,1	0,0	—
		الوسط القروي	6,2	3,7	2,0	0,2	
المرمى 3 تقليص نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين أمريكيين في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية (%) إلى النصف، بين 1990 و2015	نسبة السكان الذين يكسبون أقل من دولارين أمريكيين في اليوم لكل فرد حسب منسوب القدرة الشرائية (بـ %)	المجموع	(1985) 30,4	20,2	8,2	1,3	15,2
		الوسط الحضري	13,3	8,7	3,6	0,3	—
		الوسط القروي	54,5	34,2	14,3	2,9	—

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1990	2001	2007	2014	القيمة المستهدفة في 2015
المرمى 4 تقليص نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المطلق ويعانون من الهشاشة إلى النصف بين 1990 و2015	معدل الفقر المطلق ذو العتبة المرتفعة (%)	المجموع	(1985) 21,0	15,3	8,9	4,2	10,5
		الوسط الحضري	13,3	7,6	4,8	1,1	—
		الوسط القروي	26,8	25,1	14,4	8,9	—
	معدل الهشاشة (%)	المجموع	(1985) 24,1	22,8	17,5	11,5	12,05
		الوسط الحضري	17,6	16,6	12,7	6,9	—
		الوسط القروي	29,2	30,5	23,6	18,4	—
المرمى 4 مكرر تقليص نسبة السكان الذين هم في وضعية الفقر المتعدد الأبعاد أو الذاتي إلى النصف، بين 1990 و2015	معدل الفقر النسبي بعتبة 60% من متوسط نفقات الاستهلاك لكل فرد	المجموع	22,0	20,4	19,4	18,8	—
		الوسط الحضري	10,0	8,9	10,3	10,5	—
		الوسط القروي	32,6	35,0	31,2	31,3	—
	معدل الفقر متعدد الأبعاد حسب مقاربة ألكير-فوستير	المجموع	(1992) 58,3	(2003) 28,5	(2011) 9,8	6,0	—
		الوسط الحضري	25,8	8,4	2,3	1,3	—
		الوسط القروي	84,3	54,2	20,2	13,1	—
	معدل الفقر الذاتي	المجموع	—	—	39,3	42,3	—
		الوسط الحضري	—	—	37,3	37,9	—
		الوسط القروي	—	—	42,0	49,0	—
المرمى 5 تقليص الفوارق في نفقات الاستهلاك إلى النصف، بين 1990 و2015	حصة 50% من السكان الأقل غنى في النفقات الإجمالية (%)	المجموع	(1985) 24,2	23,4	23,6	24,5	—
		الوسط الحضري	23,5	24,2	23,7	24,8	—
		الوسط القروي	28,8	28,7	27,7	29,0	—
	حصة 10% من السكان الأكثر غنى في النفقات الإجمالية (%)	المجموع	(1985) 31,7	32,1	33,1	31,3	
		الوسط الحضري	31,8	30,9	33,7	30,6	—
		الوسط القروي	25,3	25,9	25,9	25,4	—
	حصة 10% من السكان الأقل غنى في النفقات الإجمالية (%)	المجموع	(1985) 2,6	2,6	2,6	2,8	—
		الوسط الحضري	2,4	2,8	2,7	2,9	—
		الوسط القروي	3,2	3,4	3,2	3,5	—

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 1985، 2001 و2014
– البحث الوطني حول مستوى عيش الأسر 2007 – البحث الوطني حول السكان والصحة الأسرية 1992 و2004-2003.
– البحث الوطني حول الشغل 2001 و2007 و2014.
(*) يعتبر معدل الفقر المقاس بدولار أمريكي واحد حسب منسوب القدرة الشرائية غير ذي أهمية من الناحية الإحصائية.

القدرة على التتبع والتقييم

	ضعيفة	متوسطة	قوية
القدرة على جمع المعلومات	X		
جودة المعلومات الحديثة	X		
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع	X		

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

ضمان التعليم الابتدائي للجميع

تمثلت الأهداف الرئيسية للسياسات المتبعة منذ الاستقلال في مجال التربية، في توسيع الولوج إلى نظام التربية والتكوين وتحسين جودته. فمنذ 1990، تم تبني مقاربات جديدة لتنمية النظام التربوي تعتمد بالأساس على البحث على الفعالية وترشيد الوسائل واللاتمركز وإشراك فرقاء جدد.وقد أحرز النظام التربوي تقدما على مستوى توسيع الولوج إلى التمدرس، لكن على حساب جودة التعليم.

ومن هذا المنطلق، تم في سنة 1999، تشكيل لجنة خاصة للتربية والتكوين، أسندت لها مهمة إعداد مشروع إصلاح المدرسة المغربية. وقد توجت أعمال هذه اللجنة باعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين للفترة ما بين 2000 و2010. وقد أظهر التقييم الذي أنجز عند منتصف مرحلة الميثاق في سنة 2007، بأن حصيلة المنجزات قد ظلت غير وازنة بالرغم من التقدم الملحوظ في كثير من الميادين.

لذلك، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في خريف 2007، تعليماته السامية لإعادة تفعيل المجلس الأعلى للتعليم، باعتباره مصدرا دائما ومستقلا لتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال التربية، لإعداد خطة استعجالية للفترة ما بين 2009 و2012، تكون بمثابة خارطة الطريق لتسريع تطبيق مضامين الميثاق للسنوات المتبقية، مع اتخاذ توجهات هذا الميثاق كإطار مرجعي.

وفي سنة 2014، تم تعويض المجلس الأعلى للتعليم بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي قام بعد تقييم شامل للميثاق، بإعداد إستراتيجية جديدة للفترة ما بين 2015 و2030، أطلق عليها إسم «الرؤية الإستراتيجية 2030» والتي تستند خطوطها العريضة على ثلاث مبادئ أساسية، وهي مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص ثم مدرسة الجودة للجميع فمدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع.

1. الوضعية الحالية

1.1. التعليم الأولي

يلعب التعليم الأولي دورا مهما في تنمية شخصية الطفل وقدراته المعرفية كما يمكن من تلقين القيم الحضارية الأساسية مبكرا، ويقوي حظوظ مواصلة الطفل ونجاحه الدراسي في المرحلة الابتدائية إذ يساهم بهذه الطريقة في إبقاء التلاميذ بالنظام التربوي وتقليص الرسوب المدرسي وتقليص عدم تكافؤ الفرص.

اتخذ تطور أعداد الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي بين موسمي 1990-1991 و2013-2014، اتجاها نحو الانخفاض بلغ 8,2 % إذ أن الأعداد انتقلت من 812.487 إلى 745.991 طفلا، وذلك نفس اتجاه تطور أعداد الأطفال في سن التمدرس بالأولي (الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و5 سنوات) والذي انتقل من 1.289.000 سنة 1994 إلى 1.154.000 سنة 2014 أي انخفاضا بنسبة 10,5 %.

وفي المقابل، تميز تطور أعداد الفتيات بالتعليم الأولي بمعدل نمو بلغ 31 %، الشيء الذي يعكس الجهود المبذولة، خاصة في الوسط القروي، لتشجيع إقبال الفتيات على التعليم الأولي. ويوضح الجدول الآتي هذه التطورات:

الجدول رقم 2

تطور أعداد تلاميذ التعليم الأولي حسب الجنس

	1991-1990	%	2001-2000	%	2014-2013	%
الذكور	563.913	69,4	491.974	64,4	419.955	56,3
الإناث	248.574	30,6	272.226	35,6	326.036	43,7
المجموع	**812.487**	**100**	**764.200**	**100**	**745.991**	**100**

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

الرسم البياني رقم 15

تطور المعدل الصافي للتمدرس بالتعليم الأولي 4-5 سنوات (%)

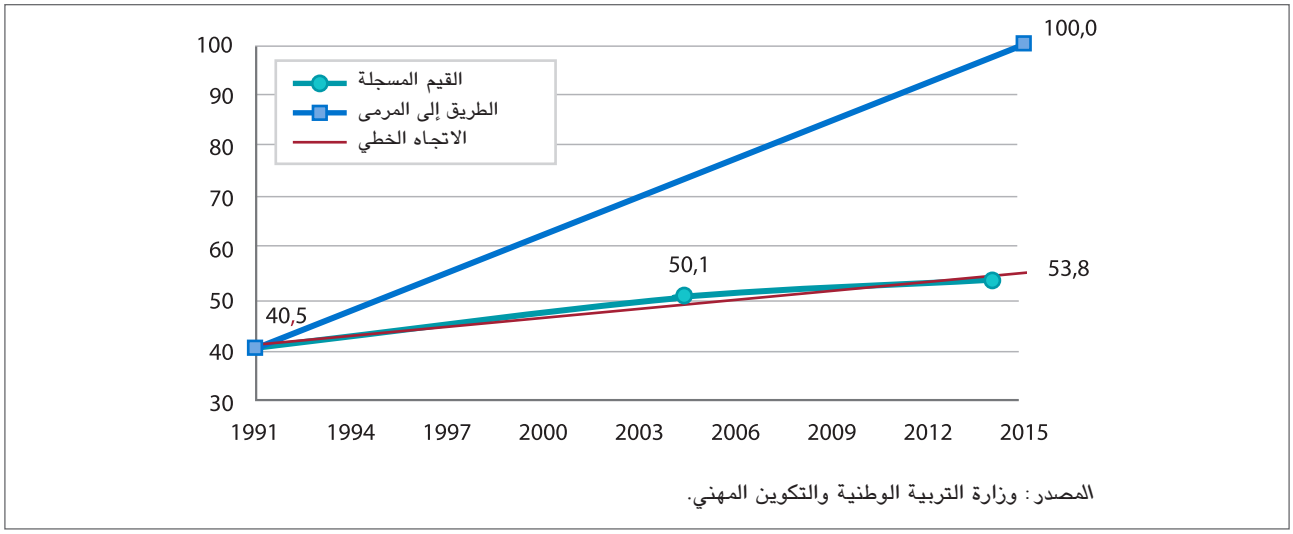

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

وهكذا، فقد انتقلت النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4-5 سنوات) من 40,5 % في الموسم الدراسي 1991-1990 إلى 53,8 % في الموسم الدراسي 2014-2013 (الرسم البياني رقم 15). فيما يخص الفتيات فقد انتقلت هذه النسبة من 25,1 % إلى 47,6 % خلال نفس الفترة.

يشكل تعميم التعليم الأولي محورا رئيسيا في تطور النظام التربوي الوطني، لكن رغم ذلك، فإن التغطية الترابية للعرض الخاص بالتعليم الأولي متفاوتة جدا وتميزت بتغطية مهمة في المراكز الحضرية الكبرى في حين أن الأقاليم الأشد فقرا والوسط القروي يشهدان تغطية محدودة للغاية.

وللتذكير، فقد تم سن القانون 00-05 لسنة 2000 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي، بهدف ضمان تكافؤ فرص الولوج، لكل الأطفال المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 4 و5 سنوات، إلى هذا النوع من التعليم.

2.1. التعليم الابتدائي

سجلت أعداد تلاميذ التعليم الابتدائي نموا متواصلا خلال الفترة الممتدة بين الموسم 1991-1990 و2014-2013، إذ انتقلت من 2.483.973 إلى 4.030.142 تلميذا، بمعدل نمو شامل بلغ 62,2 %. ويبين الجدول الآتي هذا التطور:

الجدول رقم 3

تطور أعداد تلاميذ التعليم الابتدائي

		1991-1990	%	2001-2000	%	2014-2013	%
القروي	الذكور	678.940	70,6	1.033.099	56,9	1.013.738	52,8
	الإناث	282.224	29,4	781.184	43,1	907.839	47,2
	المجموع	961.164	100,0	1.814.283	100,0	1.921.577	100,0
المجموع	الذكور	1.494.479	60,2	2.088.940	54,4	2.111.789	52,4
	الإناث	989.494	39,8	1.753.060	45,6	1.918.353	47,6
	المجموع	**2.483.973**	**100,0**	**3.842.000**	**100,0**	**4.030.142**	**100,0**

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

بلغت النسبة الصافية للتمدرس في التعليم الابتدائي 99 % في الموسم الدراسي 2014-2013، مقابل 52,4 % في الموسم الدراسي 1991-1990 (الرسم البياني رقم 16). ويترجم هذا التطور الجهود الذي بذلها المغرب لتحسين التمدرس والذي استفادت منه الفتيات بصفة أكثر. فقد عرفت النسبة الصافية لتمدرسهن تحسنا واضحا في الوسط القروي، إذ انتقلت من 22,5 % إلى 100 % خلال نفس الفترة.

الرسم البياني رقم 16

تطور النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الابتدائي 6-11 سنوات (%)

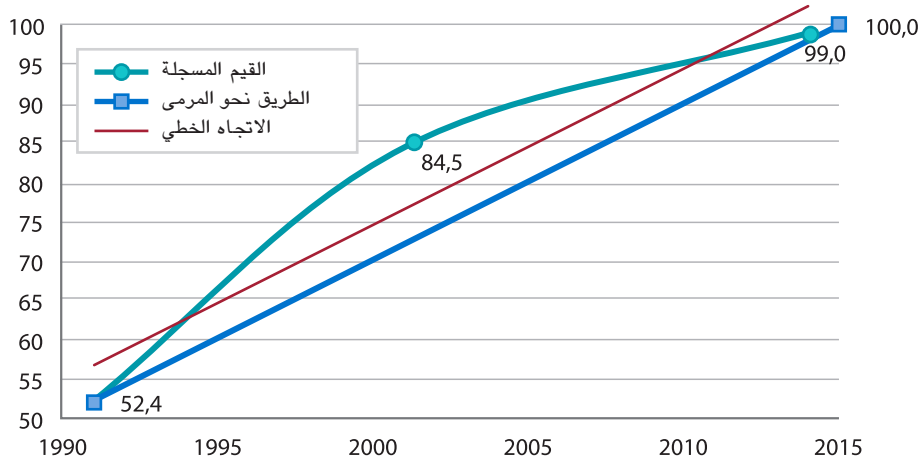

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

ويمكن شرح هذا التطور ببرامج الدعم الاجتماعي، خاصة برنامج المساعدات المالية «تيسير» والمبادرة الملكية «مليون محفظة» إضافة إلى إحداث الداخليات.

زيادة على ذلك، فقد تم تزويد عدد كبير من المؤسسات التعليمية بالمراحيض والماء الصالح للشرب والكهرباء إلى جانب الخزانات المدرسية، وذلك، من أجل تحسين ظروف التمدرس.

كما تضاعف عدد المؤسسات التعليمية خلال الفترة ما بين 1990 و2014، إذ انتقل من 3.686 إلى 7.541 مدرسة وسجل عدد قاعات الدراسة نسبة نمو بلغت 43%، منتقلا من 62.779 إلى 89.739 حجرة برسم نفس الفترة. ويبين الجدول الآتي اتجاه النمو من حيث إنشاء قاعات الدراسة:

الجدول رقم 4

تطور أعداد قاعات الدراسة للتعليم الابتدائي العمومي حسب الوسط

	1991-1990	2001-2000	2014-2013
الوسط الحضري	27.233	35.602	35.621
الوسط القروي	35.546	48.523	54.118
المجموع	**62.779**	**84.125**	**89.739**

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

وقد تم تشجيع هذا النمو الملحوظ للتمدرس، من خلال إنشاء 69 مدرسة جماعاتية بالوسط القروي في السنوات الأخيرة.

3.1. التعليم الثانوي الإعدادي

تضاعف عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي ما بين 1990-1991 و2013-2014، بانتقاله من 811.411 إلى 1.618.105 تلميذ. وقد حاز الوسط القروي الحظ الأوفر من هذا التطور، خاصة الفتيات القرويات اللواتي تضاعف عددهن بـ 14 مرة خلال نفس الفترة.

عرفت النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الثانوي الإعدادي تحسنا واضحا، إذ انتقلت من 17,5% في 1990-1991 إلى 61% في 2013-2014 (الرسم البياني رقم 17). ويجسد هذا النمو الجهود المبذولة لتحسين التمدرس خلال هذه الفترة، وخاصة لفائدة الفتيات، بحيث أن النسبة الصافية للتمدرس انتقلت من 31,9% إلى 84,9% بالوسط الحضري ومن 1,1% إلى 30,7% بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

إن تحسين ظروف الإيواء والتمدرس بالسلك الإعدادي، وخاصة بالوسط القروي، شجع انتقال التلاميذ من الابتدائي إلى الإعدادي، كما يشهد بذلك إنشاء الداخليات ودار الطالب ودار الطالبة، إلى جانب ربط المؤسسات بشبكات التطهير والكهرباء والماء الصالح للشرب.

وهكذا انتقل عدد الإعداديات من 740 في 1990-1991 إلى 1.781 في 2013-2014 أي بمعدل بناء بلغ 45 إعدادية في السنة. وقد استفاد الوسط القروي من هذا أكثر، إذ بلغت نسبة تغطية الجماعات القروية بالإعداديات 60,9% في 2013-2014 مقابل 48,2% في 2007-2008.

الجدول رقم 5

تطور أعداد تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي حسب الجنس

		1991-1990	%	2001-2000	%	2014-2013	%
القروي	الذكور	42.177	77,2	116.156	70,4	370.602	68,1
	الإناث	12.425	22,8	48.797	29,6	173.396	31,9
	المجموع	**54.602**	**100**	**164.953**	**100**	**543.998**	**100**
المجموع	الذكور	478.012	58,9	595.525	57,1	894.568	55,3
	الإناث	333.399	41,1	447.818	42,9	723.537	44,7
	المجموع	**811.411**	**100,0**	**1.043.343**	**100,0**	**1.618.105**	**100.0**

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

الرسم البياني رقم 17

تطور النسبة الصافية بالتعليم الثانوي الإعدادي (12-14) سنوات (%)

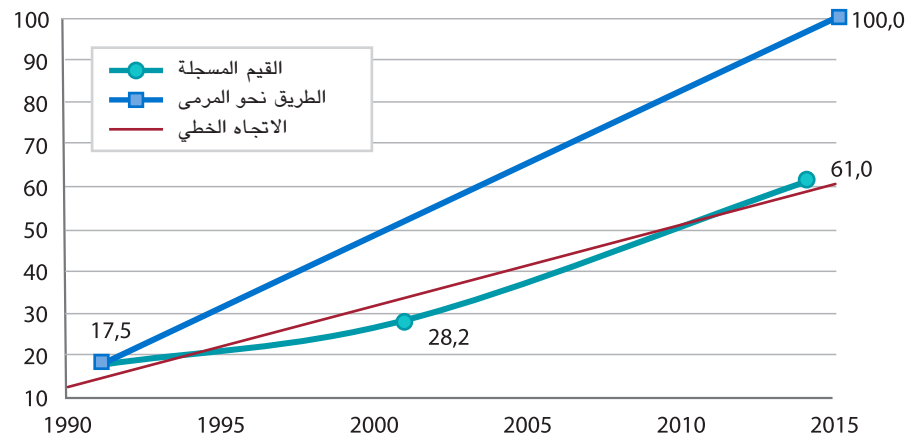

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

4.1. معدل إتمام التعليم

انتقل معدل إتمام التعليم الابتدائي من 53,4% في 1990-1991 إلى 87,8% في 2013-2014، مما يدل على أنه، من أصل 100 من المسجلين الجدد في السنة الأولى ابتدائي، 88 تلميذا تمكنوا من إنهاء الطور الابتدائي سنة 2013-2014.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الطورين الابتدائي والإعدادي معا، فإن نسبة إتمام التعليم قد انتقل من 32,1% في 1990-1991 إلى 65,6% في 2013-2014. وبمعنى آخر، فمن أصل 100 تلميذ مسجل في السنة الأولى من الطور الابتدائي، 66 تلميذا يتمكنون من إنهاء الطور الإعدادي.

ويعود الفضل لهذا النمو إلى الدعم الاجتماعي المقدم للتلاميذ والذي يتجلى في رفع الحواجز السوسيو-اقتصادية والجغرافية التي تعوق الولوج إلى التعليم الإجباري، وأيضا إلى تشجيع إبقاء المتعلمين من خلال مكافحة أسباب الهدر المدرسي. ولقد تولد عن مجموع خدمات الدعم الاجتماعي الموفرة، اتجاه تصاعدي مستمر لأعداد التلاميذ. وقد همت تدابير دعم التمدرس:

- توسيع شبكة المطاعم المدرسية والداخليات وكذا رفع عدد المستفيدين من المنح؛
- توفير النقل المدرسي للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن المؤسسات التعليمية؛
- تحسين خدمات الصحة المدرسية من خلال إرساء برنامج تعاون مع مختلف المتدخلين في مجالي الصحة والطفولة؛
- مواصلة الحملات التحسيسية من أجل تشجيع التمدرس.

وفي هذا السياق، أعطت المبادرة الملكية «مليون محفظة» نفسا كبيرا لتعميم التعليم الإجباري بحيث استفاد 3.915.000 تلميذ وتلميذة سنة 2013-2014 من هذه المبادرة ينحدر 63% منهم من الوسط القروي. في حين هم برنامج المساعدة المالية «تيسير»، من جهته 783.833 تلميذ وتلميذة إلى جانب 465.913 أسرة سنة 2013-2014.

5.1. محاربة الأمية

بناء على النتائج المؤقتة للإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز في سنة 2014، فقد بلغت نسبة معدل محاربة الأمية، على الصعيد الوطني، ضمن السكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق، 68% في 2014 مقابل 50,1% في 1991. أما في الوسط القروي، فقد انتقلت هذه النسبة من 30,9% في 1991 إلى 52,3% في 2014.

وحسب نفس المصدر، بلغ معدل محاربة الأمية بين الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، 90% مقابل 58% في 1994 (الرسم البياني رقم 18). وقد سجل هذا التحسن بصفة ملموسة لدى الإناث اللواتي ارتفع لديهن هذا المعدل، خلال نفس الفترة من 46% إلى 85,9%، مقابل 71% و94,1% على التوالي بالنسبة للذكور.

الجدول رقم 6

تطور نسب التعلم للسكان المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة حسب وسط الإقامة والجنس (بـ %)

		2004	2008	2012	2014 (*)
الحضري	الذكور	92,4	93,8	96,0	97,4
	الإناث	83,7	88,1	92,5	94,3
	المجموع	**88,0**	**90,9**	**94,2**	**95,9**
القروي	الذكور	69,0	76,6	83,0	89,4
	الإناث	33,6	48,5	63,9	73,6
	المجموع	**51,1**	**62,7**	**73,8**	**81,6**
المجموع	الذكور	81,6	85,8	89,9	94,1
	الإناث	60,4	69,9	79,6	85,9
	المجموع	**70,9**	**77,9**	**84,8**	**90,0**

المصادر: البحث الوطني حول التشغيل والإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
(*) المعطيات المؤقتة للإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز في 2014.

الرسم البياني رقم 18

تطور معدل التعلم للسكان المتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة (%)

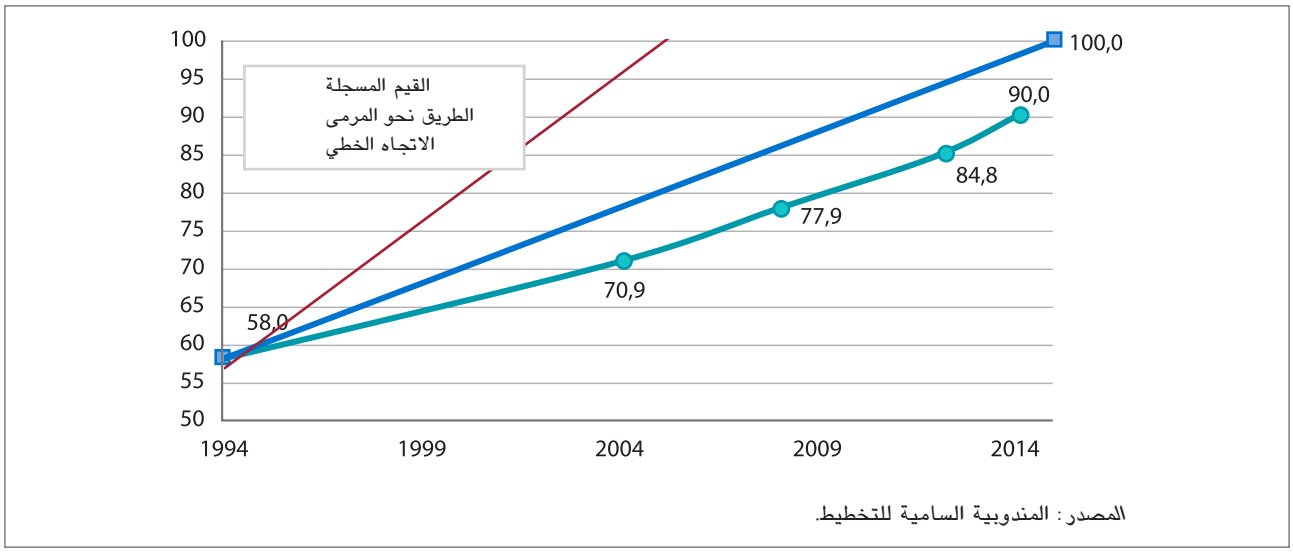

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

2. الإكراهات

• يبقى التعليم الأولي الحلقة الضعيفة للنظام التربوي. ويشكل عجز التعليم الأولي حاليا، عاملا قويا لتعزيز فوارق الولوج والنجاح، خصوصا بين المناطق الحضرية من جهة، والمناطق شبه الحضرية والوسط القروي من جهة أخرى. وتعرف هذه الأخيرة عجزا كبيرا في مجال التعليم الأولي أو أنها لا تتوفرعلى الشروط التي تستجيب للمعايير المتطلبة لمثل هذا النوع من التعليم؛

• هناك عدد كبير من الأطفال المنتمين للفئة العمرية 6-15 سنة خارج المدرسة لأسباب مختلفة، إما أنهم لم يلجوا إليها أبدا، أو غادروها مبكرا؛

• تظل نسبة الانتقال من التعليم الابتدائي نحو الإعدادي أو نحو التكوين المهني ضعيفة.

3. الإستراتيجية المعتمدة

تعتمد الأولويات على أربع اختيارات استراتيجية وهي:

1. دعم التمدرس بإعطاء الأولوية للإنصاف وتكافؤ الفرص من خلال تفعيل إجراءات ملموسة وفعالة ترمي إلى تعميم التمدرس باعتماد مقاربات مختلفة تأخذ بعين الاعتبار، الخصوصيات الجهوية والإقليمية والجماعية وحل إشكاليات الهدر المدرسي.

2. تحسين جودة التعلم من خلال تحسين جودة التعليم بالتركيز على الكفاءات الضرورية واكتساب المعارف الأساسية التي تساهم في تنمية استقلالية المتعلم وفي إلمامه بمفاهيم ومناهج التفكير والتعبير والتواصل.

3. تطوير النظام التربوي وذلك من خلال تنمية قدرات الريادة وتحسين فعالية ونجاعة النظام في التدبير المؤسساتي والإداري والمالي. ويجد هذا الهدف أهميته وأولويته في إطار مواكبة اللاتمركز وذلك من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

4. التدبير الناجع للموارد البشرية وتقوية قدراتها وكفاءاتها من خلال الاستعمال الجيد لهذه الموارد وإعادة انتشارها في إطار تقوية اللامركزية وعلى أساس التدبير المندمج والمستمر للتوازن بين العرض والطلب، في كافة المواد، دون أن ننسى تحسين ظروف العمل وذلك بالرفع من الإنتاجية وتطوير التكوين الأساسي والمستمر بهدف تحسين قدرات الفاعلين وكفاءاتهم والرفع من مؤهلاتهم.

ومن جهة أخرى، فإن الرؤية الشاملة لقطاع التربية غير النظامية تعتمد على توسيع العرض المدرسي وتحسين نجاعته الإدارية والتربوية من خلال خطة عمل على مرحلتين:

1. تدارك عدم تمدرس الأطفال؛
2. إدماج التربية غير النظامية في المهمة اليومية للنظام التعليمي، في إطار المقاربة المستقبلية واليقظة البيداغوجية، بهدف مساعدة التلاميذ المعرضين لخطر الهدر المدرسي وتقديم لهم الدعم البيداغوجي والنفساني-البيداغوجي والاجتماعي لتحسين متابعة دراستهم.

الجدول رقم 7

تطور مؤشرات الهدف الثاني

المرامي	المؤشرات	1991	2001	2014	القيمة المستهدفة في 2015
المرمى 6 توفير الوسائل لكل الأطفال، فتيات وفتيانا، التي تمكنهم من إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي في أفق سنة 2015	النسب الصافية للتمدرس بالتعليم الابتدائي (بـ %) (6-11 سنة)				
	المجموع	52,4	84,5	99,0	100
	الذكور-الوسط الحضري	77,5	94,8	99,1	
	الإناث-الوسط الحضري	71,7	91,2	97,1	
	الذكور-الوسط القروي	48,8	82,5	100,0	
	الإناث-الوسط القروي	22,5	70,4	100,0	
	نسبة التلاميذ الذين يبدأون السنة الأولى من الدراسة في التعليم الابتدائي وينهون السنة السادسة منه				
	المجموع	53,4	59,8	87,8	100
	نسبة محو الأمية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (بـ %)	(2000)	(2004)		
	المجموع	62,5	70,9	90,0	100
	الذكور	73,2	81,6	94,1	
	الإناث	51,7	60,4	85,9	
المرمى 7 تعميم تمدرس الفتيات والفتيان في التعليم الأولي في أفق سنة 2015	نسب التمدرس الصافية في التعليم الأولي 4 و5 سنوات (بـ %)				
	المجموع	40,5	53,4	53,8	100
	الذكور	55,2	65,6	59,8	
	الإناث	25,1	40,7	47,6	
المرمى 8 توفير الوسائل لكل الأطفال، فتيات وفتيانا، التي تمكنهم من إتمام سلك كامل من التعليم الثانوي الإعدادي في أفق سنة 2015	نسب التمدرس الصافية في التعليم الثانوي الإعدادي 12 و14 سنة (بـ %)				
	المجموع	17,5	28,2	61,0	100
	الذكور-الوسط الحضري	39,5	52,1	81,5	
	الإناث-الوسط الحضري	31,9	46,8	84,9	
	الذكور-الوسط القروي	3,4	10,6	36,4	
	الإناث-الوسط القروي	1,1	5,9	30,7	
المرمى 9 تقليص المعدل الإجمالي للأمية بالنصف (10 سنوات فما فوق)، مقارنة مع سنة 1990، في أفق سنة 2015	معدل الإلمام بالكتابة والقراءة في صفوف السكان الذين يبلغ عمرهم 10 سنوات فأكثر	(2000)	(2004)		
	المجموع	50,1	55,9	68,0	80
	الذكور	62,4	67,9	78,9	
	الإناث	38,1	44,2	58,1	
	الوسط الحضري	65,1	69,6	78,8	
	الوسط القروي	30,9	38,1	52,3	

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمندوبية السامية للتخطيط.

القدرة على التتبع و التقييم

	قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على جمع المعلومات	X		
جودة المعلومات الحديثة	X		
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع	X		

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

سجل المغرب تقدما مهما في مجال المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء بفضل تظافرعاملين اثنين وهما إرادة سياسية معبر عنها على أعلى مستوى من مستويات للدولة وكذا إشراك وديناميـة القوى الحية للمجتمع ومختلف الفاعلين السياسيين والجمعويين.

وتم خلال العقود الأخيرة إطلاق إصلاحات رئيسية وعميقة وبنيوية في مجال المساواة بين الجنسين، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي أو السياسي أو الاجتماعي. كما اتسمت هذه الفترة بالتزام على الصعيد العالمي، من خلال تنسيق السياسات والتشريعات الوطنية في مجال المساواة مع التوصيات المنبثقة من المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

وقد شارك المغرب، بصفته عضوا في الأمم المتحدة، في كل المراحل الهامة على مر التاريخ، مثل ظهور إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة وإعلان عمل بيجين (1995) وتوقيع إعلان الألفية والتزامه ببلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، وبالأخص الهدف الثالث منها والرامي إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء.

وخير دليل على ذلك، المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، ورفع بعض التحفظات والتبني في سنة 2012 للبروتوكول الاختياري المتعلق بهذه الاتفاقية.

وقد تميزت هذه الفترة أيضا بإنجازات مهمة لفائدة المساواة وخاصة بعد اعتماد الدستور الجديد في يوليوز 2011 الذي أسس للمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين. كماتم القيام بإصلاحات للنهوض بحقوق الإنسان ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلاد.

1. الوضعية الحالية

في مجال التعليم

التزم المغرب، في مجالي أهداف الألفية من أجل التنمية والتعليم للجميع، بـ:

- القضاء في سنة 2015، على الفوارق بين الجنسين بجميع المستويات التعليمية؛
- المساهمة في النهوض بتكافؤ الفرص بين الجنسين بصفة عامة وبالنظام التربوي على الخصوص؛
- تعميم التمدرس للفتيات بكل من الوسط القروي والحضري.

عرف مؤشر المناصفة تحسنا واضحا في جميع المستويات التعليمية، بين الموسمين الدراسيين 1990-1991 و2013-2014. وكان هذا التحسن أكثر أهمية بالوسط القروي نظرا لخدمات الدعم الاجتماعي التي تم إرساؤها وأيضا للمبادرة الملكية «مليون محفظة».

وهكذا، بالنسبة للتعليم الابتدائي، فقد بلغ مؤشر المناصفة بين الجنسين 91% في الموسم الدراسي 2013-2014 مقابل 66% في الموسم 1990-1991، أي ما يقارب المناصفة التامة بين الجنسين في فرص الولوج إلى التعليم (الرسم البياني رقم 19). وقد ارتفع هذا المؤشر بالوسط القروي، بأكثر من الضعف، إذ انتقل من 41,6% برسم الموسم الدراسي 1990-1991 إلى 89,6% في الموسم 2013-2014.

خلال نفس الفترة، انتقل مؤشر المناصفة بالتعليم الثانوي الإعدادي من 69،7% إلى 81%. وقد شهد هذا المؤشر تحسنا أكثر أهمية بالوسط القروي بانتقاله من 29,5% إلى 61,8% (انظر الجدول 8).

الجدول رقم 8

تطور مؤشر المناصفة للتعليم الابتدائي والإعدادي حسب وسط الإقامة (بـ %)

المستوى التعليمي/السنة		1991-1990	2001-2000	2008-2007	2014-2013
الابتدائي	القروي	41,6	75,6	82,5	89,6
	الحضري	86,7	92,0	92,3	92,0
	المجموع	**66,0**	**83,9**	**87,6**	**90,8**
الإعدادي	القروي	29,5	42,0	53,7	61,8
	الحضري	73,6	83,2	90,5	89,6
	المجموع	**69,7**	**75,2**	**81,1**	**80,9**

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

الرسم البياني رقم 19

تطور مؤشر المناصفة في التعليم الابتدائي (%)

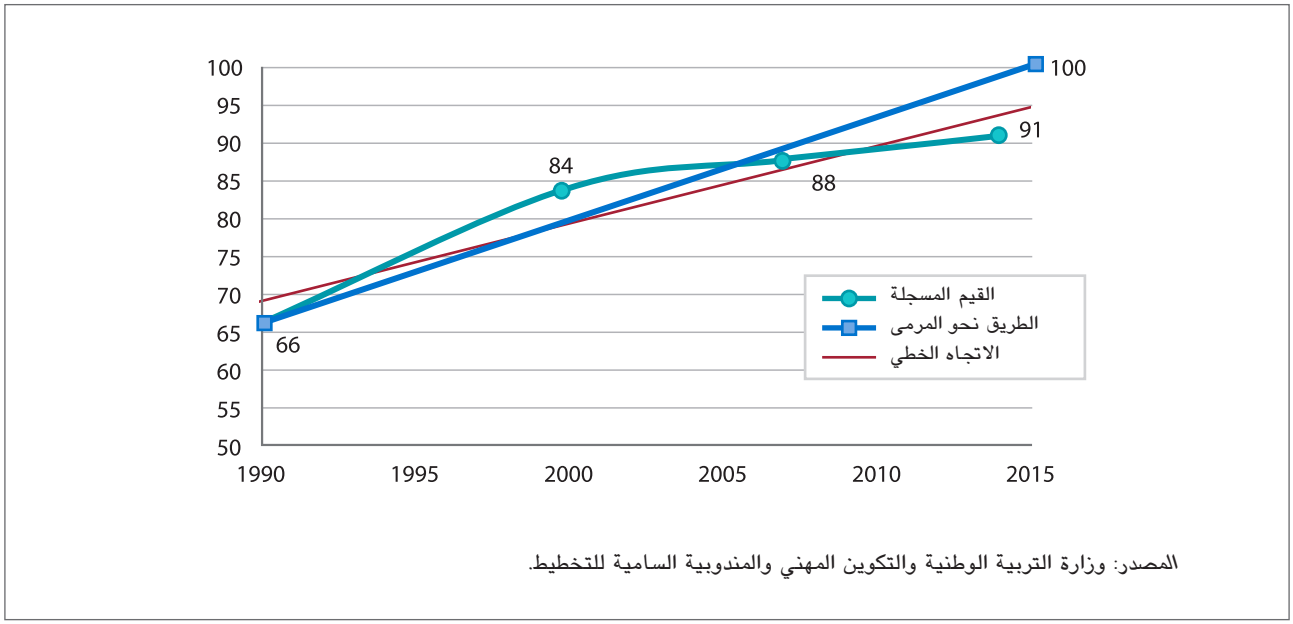

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمندوبية السامية للتخطيط.

ومن جهته، فقد عرف مؤشر المناصفة في التعليم الثانوي التأهيلي تحسنا واضحا، إذ انتقل من 65 % برسم الموسم الدراسي 1990-1991 إلى 90 % في موسم 2013-2014.

أما في ما يتعلق بالتعليم العالي، فقد انتقل مؤشر المناصفة بين الجنسين على مدى 24 سنة، من 56,6 % برسم الموسم الجامعي 1990-1991 إلى 93,3 % في موسم 2013-2014. وقد تجاوزت نسبة هذا المؤشر 100 % بمؤسسات تكوين الأطر (124,4 % في سنة 2013-2014).

في مجال التشغيل

عرفت نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي اتجاها نحو الانخفاض بين سنتي 2000 و2014، سواء على الصعيد الوطني أو حسب الوسط. حيث انتقل معدل نشاط النساء على الصعيد الوطني، من 27,9 % إلى 25,3 %، ومن 21,3 % إلى 17,8 % بالوسط الحضري، في حين كان هذا الانخفاض أقل حدة بالوسط القروي إذ مر معدل نشاط النساء القرويات من 37,5 % إلى 36,9 %.

الجدول رقم 9

تطور نسبة السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب وسط الإقامة والجنس (بـ %)

		2000	2004	2008	2012	2014
الحضري	الذكور	74,0	71,5	71,6	69,6	68,2
	الإناث	21,3	20,5	19,3	17,6	17,8
	المجموع	**47,0**	**45,5**	**44,7**	**42,8**	**42,1**
القروي	الذكور	85,4	84,2	82,0	79,7	78,7
	الإناث	37,5	38,8	37,0	35,6	36,9
	المجموع	**61,4**	**61,2**	**59,0**	**57,0**	**57,2**
المجموع	الذكور	78,8	77,0	75,9	73,6	72,4
	الإناث	27,9	28,3	26,6	24,7	25,3
	المجموع	**52,9**	**52,2**	**50,6**	**48,4**	**48,0**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

عرفت وضعية تشغيل النساء على المستوى النوعي نوعا من التدهور بين سنتي 2000 و2014. وهكذا فإن:

- معدل تأنيث الساكنة النشيطة المشتغلة استقر في27% تقريبا خلال هذه الفترة؛
- بلغ عدد النساء اللواتي يشتغلن بالقطاع الفلاحي 41,7% في سنة 2014، مقابل 35,1% سنة 2000؛
- 59,5 % من النساء يشتغلن كمساعدات عائليات خلال سنة 2014 مقابل 48,7% سنة 2000؛
- 20,6% فقط بالنسبة للنساء الأجيرات خلال سنة 2014 مقابل 22,0% سنة 2000.

وسجل معدل البطالة انخفاضا لدى النساء بين سنتي 2000 و2014، إذ بلغ 10,4% سنة 2014 مقابل 9,7% لدى الرجال، في حين بلغ على التوالي في سنة 2014، 13% مقابل 13,8%.

أما في الوسط الحضري، ورغم أن نسبة البطالة لدى النساء قد شهدت انخفاضا مهما بين سنتي 2000 و2014، منتقلة من26,7% إلى 21,9% فإنها تظل جد مرتفعة مقارنة مع نسبة الرجال (انظر الجدول 10).

الجدول رقم 10

تطور معدل البطالة لدى السكان البالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب وسط الإقامة والجنس (بـ %)

		2000	2004	2008	2012	2014
الحضري	الذكور	19,8	16,6	13,0	11,5	12,8
	الإناث	26,7	24,5	20,3	20,6	21,9
	المجموع	**21,4**	**18,4**	**14,7**	**13,4**	**14,8**
القروي	الذكور	6,5	3,9	5,1	4,9	5,5
	الإناث	1,7	1,4	1,8	1,9	1,8
	المجموع	**5,0**	**3,1**	**4,0**	**4,0**	**4,2**
المجموع	الذكور	13,8	10,7	9,5	8,7	9,7
	الإناث	13,0	11,1	9,8	9,9	10,4
	المجموع	**13,6**	**10,8**	**9,6**	**9,0**	**9,9**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ورغم انخفاض معدل البطالة لدى النساء الحاصلات على شهادات عليا بين سنتي 2000 و2014، من 39,2 % إلى 27,8 %، فإنه يظل مرتفعا بشكل واضح مقارنة بمعدل الرجال الذي انتقل من 23,9 % إلى 17,2 % (انظر الجدول 11).

الجدول رقم ١١

تطور معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا حسب الجنس (بـ %)

	2000	2004	2008	2012	2014
الذكور	23,9	22,3	14,9	14,0	17,2
الإناث	**39,2**	**35,1**	**28,2**	**27,4**	**27,8**
المجموع	28,9	26,7	19,5	18,7	21,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

بهدف الرفع من نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، قامت العديد من الوزارات والهيئات بوضع عمليات وبرامج نذكر منها على الخصوص:

- **الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة «إكرام» 2012-2016**، لاسيما في مجالها الثامن المتعلق باستقلالية النساء على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛
- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** والتي استهدفت على وجه الخصوص، النساء في حالة هشاشة وبدون موارد. وتساهم هذه المبادرة في تحسين دخل النساء ومستوى عيشهن إضافة إلى ظروف عملهن. وتعمل الأنشطة المدرة للدخل على تشجيع انخراط المرأة القروية في النسيج الاقتصادي. وتقوم هذه الأنشطة بتثمين العمل والمقاربة التشاركية، تشجع خلق التعاونيات وتساهم في إعادة إحياء بعض الأنشطة غير المهيكلة. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى النساء المنخرطات في أندية نسوية ومراكز الاستقبال تكوينا حرفيا في مجالات مختلفة (كالصناعة التقليدية، والطبخ والفندقة ومرافقات الأشخاص المسنين...) يضمن لهن الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية؛
- **استراتيجية وكالة التنمية الاجتماعية** التي ترتكز على ثلاث محاور، يتعلق الأول بتقوية كفاءات الفاعلين المحليين، فيما أن الثاني يخص الإدماج الاجتماعي عن طريق التمكين الاقتصادي (تم إنجاز 338 من أصل 498 مشروعا لفائدة النساء) والذي يتجلى في ثلاث برامج كبرى (تثمين، مواكبة ومبادرة) والمحور الأخير يهتم بدعم البرامج الاجتماعية الوطنية؛
- **صندوق الضمان «إليك»**، الذي تم إحداثه سنة 2013 والذي يهدف إلى تشجيع ومواكبة النساء رئيسات المقاولات وذلك بتسهيل ولوجهن إلى القروض لتنمية مشاريعهن؛
- **برامج التعاون الوطني** من أجل تعليم النساء ودعم التعاونيات النسائية والبرنامج الحامل لشعار «وتنمية ودعم مأسسة الإنصاف ومساواة النوع في السياسات العمومية» بشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووكالة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للنساء.

على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار

التزم المغرب بالتحقيق التدريجي للتمتع التام للنساء بحقوقهن وذلك من خلال اعتماد إصلاحات قانونية واستراتيجيات تنموية تروم التخفيف أو القضاء على الفوارق التي تكرس استمرار التمييز القائم على النوع. وقد تم تعزيز هذه الجهود باعتماد الدستور الجديد لسنة 2011 الذي يرمي إلى مأسسة مبدأ المساواة والإنصاف في التمتع بالحقوق، خاصة المدنية والسياسية منها إذ أن المادة 154 من الدستور الجديد تنص على أن «يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس الولوج المتساوي للمواطنات والمواطنين،...».

بالنسبة لحضور النساء في مناصب هيئات اتخاذ القرارات السياسية، حدد اعتماد القانون التنظيمي رقم 11-27 المؤرخ في 14 أكتوبر 2011، المتعلق بالولوج إلى مجلس النواب، نسبة 60 مقعدا (15 %) للنساء من أصل 395، سعيا إلى تحسين تمثيلية النساء في المشهد السياسي الوطني. وهكذا فقد بلغ مجموع النساء المنتخبات في انتخابات نونبر 2011، 67 نائبة برلمانية، أي ما يقارب 17 % من مجموع النواب مقابل 10,5 % سنة 2007 و 0,7 % سنة 1997.

وقد صوت مجلس النواب بالإجماع شهر نونبر سنة 2015 لفائدة الاقتراح الرامي إلى منح النساء 27 % من المقاعد في الانتخابات البلدية (لم يكن يتجاوز 12,1 % سنة 2009).

وعلاوة على التعديلات التي عرفها الميثاق الجماعي (القانون رقم 08-17) سنة 2009، والرامية إلى إحداث لجنة استشارية أطلق عليها إسم «لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص» وإعداد الجماعات للمخطط الجماعي للتنمية، والذي يتعين عليه الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع، تم تخصيص حصة 12 % للنساء بالمجالس الجماعية.

كما تم من جهة أخرى إحداث نظام تحفيزي بالنسبة للأحزاب السياسية وخلق صندوق دعم من أجل تشجيع والرفع من تمثيليتهن. وخصص هذا الصندوق لتقوية قدرات النساء في الانتخابات التشريعية والجماعية. وقد بلغت الحصيلة الأولية لمشاريع دعم تقوية قدرات النساء، في نهاية شهر دجنبر 2012، ما مجموعه 119 مشروعا. وانعكست آثاره على مستوى تغطية الدائرة الإضافية عند إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، فالمادة 4 من القانون التنظيمي رقم 02-12 الذي صدر سنة 2012 بشأن التعيينات في المناصب العليا، شجعت على تفعيل مبدأ المناصفة وتقوية مكانة المرأة في مناصب اتخاذ القرار على مستوى الإدارة.

وقد حدد هذا القانون مبادئ ومعايير المناصفة المعتمدة للتعيين في المناصب العليا على النحو الآتي:

- تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة بين مجموع المترشحين والمترشحات؛
- عدم التمييز بجميع أشكاله؛
- المناصفة بين المرأة والرجل.

بلغت نسبة التأنيث بالقطاعات الوزارية 39,4 % سنة 2013 مقابل 38,6 % سنة 2012 و37 % سنة 2010 و34 % سنة 2002 (الرسم البياني رقم 20). في حين انتقلت نسبة ولوج النساء الموظفات إلى مراكز المسؤولية، من 10 % سنة 2002 إلى 15,3% سنة 2010 ليصل إلى 16 % سنة 2013.

الرسم البياني رقم 20

تطور نسبة النساء ضمن الموظفين في الإدارة العمومية (%)

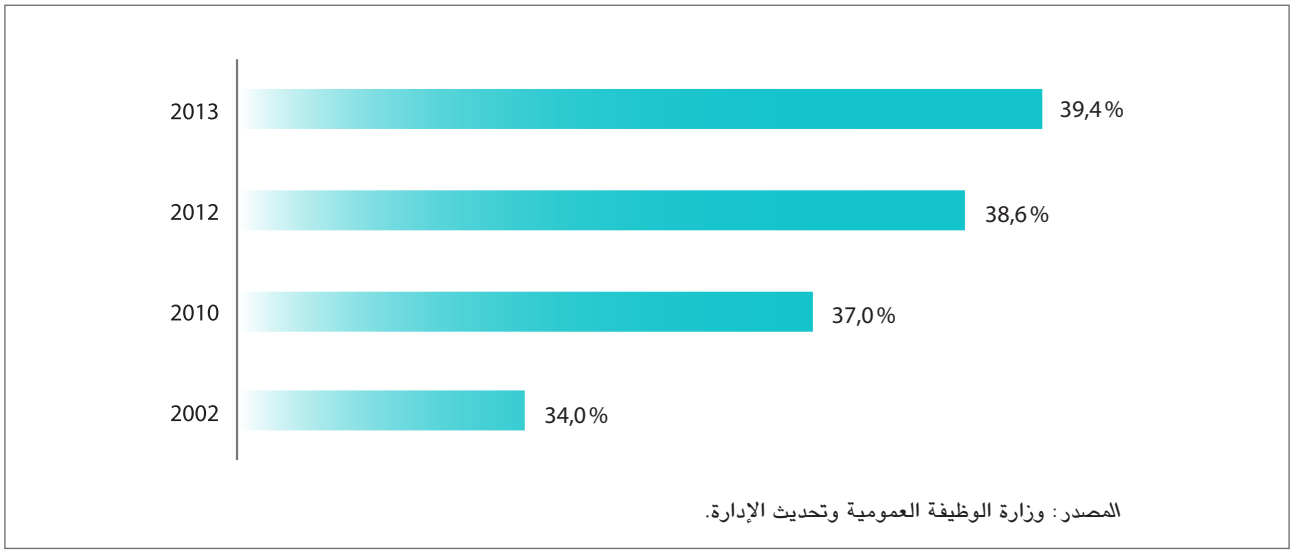

المصدر: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

على مستوى الترسانة القانونية

لقد تم تعديل العديد من القوانين، بدءا بمدونة الأسرة ثم القانون الجنائي فمدونة الشغل وقانون الجنسية ومدونة الانتخابات والميثاق الجماعي. وتم تتويج هذا المسلسل باعتماد الدستور الجديد سنة 2011 الذي ينص على أن المرأة تتمتع على قدم المساواة مع الرجل، بكل الحقوق والحريات ذات الطابع المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يلح في ديباجته على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو العرق أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة، وأي وضع شخصي، مهما كان.

ومن ناحية أخرى، فإن المادة من الدستور 30 تنص على ضرورة أن تدرج في القانون «أحكام لتعزيز فرص متساوية للنساء وللرجال إلى المناصب الانتخابية»، في حين تنص المادة 146 المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية على أن قانونا تنظيميا سيتولى تحديد «التدابير الرامية إلى ضمان مشاركة أفضل للنساء داخل المجالس الترابية».

هذا وقد تم وضع نصوص تشريعية وتنظيمية من أجل مأسسة مبادئ المساواة وحماية النساء ومكافحة أشكال التمييز وتقوية تمثيليتهن في مناصب المسؤولية. وهكذا فقد تم إحداث أو في طريق إحداث العديد من الآليات والهيئات:

• **من أجل نشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة، ويتعلق الأمر بـ:**

- اعتماد الميثاق الوطني من أجل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، سنة 2005؛
- إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (المادتان 19 و164 من الدستور الجديد) كهيئة مكلفة بتتبع وتقييم السياسات العمومية في شأن النهوض بحقوق المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدها. وقد تمت المصادقة على مشروع القانون الخاص بهذه الهيأة من طرف المجلس الحكومي في سنة 2015؛
- إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي تم تهيئ وإيداع مشروع القانون المتعلق به بالأمانة العامة للحكومة؛
- إرساء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام في يونيو 2015؛
- إحداث ومنح جائزة التميز النسائية للمرأة المغربية سنة 2014.

• **من أجل مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء، ويتعلق الأمر بـ:**

- مراجعة القانون رقم 05-14 المتعلق بشروط فتح وتسيير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ليشمل كل من دار الطالبة ومؤسسات إيواء النساء والشابات ضحايا العنف، سنة 2014؛
- مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء سنة 2014؛
- إحداث المرصد الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة في سنة 2014، وكذا مشروع إرساء مراصد جهوية للتبليغ عن حالات العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؛
- **اعتماد القانون التنظيمي رقم 11-27 المؤرخ في 14 أكتوبر 2011 المتعلق بالولوج إلى مجلس النواب** والذي يحدد نسبة 60 مقعدا (15%) للنساء؛
- الاعتماد سنة 2015 للقانون التنظيمي الجديد للقانون المالي الذي ينص على أخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي في تحديد أهداف ومؤشرات أداء مختلف القطاعات الوزارية خلال إعداد ميزانيتهم؛

• **سن القانون** رقم 10-41 في سنة 2010 الذي يحدد الشروط والمسا طر للاستفادة من خدمات صندوق التكافل العائلي (الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2012) والذي أسند تسييره لصندوق الإيداع والتدبير والذي أحدث من أجل دعم النساء المطلقات غير القادرات على تحصيل نفقتهن. وقد بلغ عدد المستفيدات 3640 خلال شهر ماي 2014 مقابل 562 فقط شهر أكتوبر 2012؛

• **سن وتفعيل المرسوم التطبيقي للقانون التنظيمي رقم 12-02 في شأن التعيينات في المناصب العليا لسنة 2012** الذي يدمج احترام المساواة بين الرجل والمرأة؛

• **قانون آخر حول العمل في البيوت** (رقم 12-19) الذي يحدد شروط عمل الخادمات في البيوت والذي تم اعتماده سنة 2013 من طرف مجلس الحكومة (لكنه لازال في طور التعديل). ويستمد هذا القانون وجوده من المادة 4 من مدونة الشغل الذي ينص على سن قانون خاص يحدد شروط تشغيل الخادمات في البيوت. ويرمي هذا القانون إلى تحديد العلاقة بين هذا النوع من الأجيرات ومشغليهن من أجل ضمان حماية اجتماعية لهن وجعلهن يستفدن من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يرمي هذا النص إلى مكافحة تشغيل الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن 15 سنة وتجريم هذا النوع من العمل؛

• **تعديل مادة 475 من القانون الجنائي** المتعلق بزواج الفتيات القاصرات ضحايا الاغتصاب. ويهدف هدا التعديل إلى إزالة حق المغتصب من الزواج من ضحيته مع ضرورة متابعته قضائيا، والرفع من عقوبات السجن من سنة إلى خمس سنوات في حالة تهريب قاصر دون علاقة جنسية.

وقد واكب تطبيق النصوص القانونية سلسلة من تدابير، منها بالأساس:

- تحسين وتفعيل نظام معلومات مؤسساتي حول العنف ضد النساء؛
- مشروع إعداد دراسة حول «الزواج المبكر» بالمغرب؛
- إنجاز بحث حول «استعمال الزمن بالنسبة للرجال والنساء»، والذي تم نشر نتائجه الأولية في شهر أكتوبر 2014 من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

2. الإكراهات

بالرغم من التدابير العديدة التي اعتمدتها الحكومة للنهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء، لازال هناك العديد من الإكراهات والتي تتجلى أساسا في:

- البطء في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد في شأن تقليص الفوارق بين الجنسين؛

- التأخير الحاصل في جعل الوضعية القانونية للمرأة المغربية ملائمة للمعايير الدولية؛
- ضعف التقائية السياسات والبرامج التنموية المتعلقة بالمساواة؛
- بطء إدماج المساواة في السياسات والبرامج التنموية؛
- التصورات الاجتماعية والقيم التقليدية التي تعيق النهوض بالمساواة بين الجنسين؛
- دور وسائل الإعلام والاتصال في نشر قيم المساواة لا يزال غير كافي أو يكاد يكون منعدما؛
- انتشار العمل غير المؤدى عنه بالنسبة لأكثر من نصف عدد النساء الناشطات المشتغلات كمساعدات عائليات مما يزيد من هشاشتهن الاقتصادية.

3. الاستراتيجيات المعتمدة

لقد تم إطلاق استراتيجيات وطنية وإصلاحات تشريعية مهمة لفائدة حقوق النساء، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- **مسلسل إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية**: في إطار النهوض باستقلالية النساء، شكلت، منذ سنة 2002، تجربة إدماج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للنساء، آلية مهمة في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، والذي مكن المغرب من اكتساب أدوات لتحليل وتتبع وتقييم السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي. واتسمت هذه التجربة، بعد 12 سنة من التطبيق، بإنجازات مهمة مثل إعداد تقارير حول ميزانية النوع الاجتماعي لمواكبة مشروع قانون المالية وإنشاء مركز التميز الخاص بهذه التجربة. كما تأتي المصادقة على القانون التنظيمي الجديد للمالية لتتويج هذا المسلسل ولمأسسة الإدماج المنهجي لبعد النوع الاجتماعي في البرمجة والتخطيط (المادتين 39 و48)؛
- **برنامج مكافحة الفقر والهشاشة والتسول (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) 2005**: إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف برامج مكافحة الفقر والهشاشة والتسول؛
- **اعتماد الإستراتيجية الوطنية من أجل المساواة والإنصاف بين الجنسين سنة 2006**، من خلال إدماج مقاربة النوع في السياسات والبرامج التنمية. وتوجه هذه الإستراتيجية عمل الحكومة والسياسات الواجب إتباعها في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتوصي ببلورة خطط عمل خاصة في مختلف القطاعات من أجل تقليص الفوارق بين الجنسين، الناتجة عن الأدوار الإجتماعية التي ترهق النساء؛
- **الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016** «**إكرام**» والتي مكنت من تناول مسألة ترسيخ المساواة بين الرجال والنساء في السياسات العمومية حسب إطار شامل من التنسيق والتتبع، ومنفتح على جميع المتدخلين.

على مستوى مكافحة العنف ضد المرأة

قام المغرب بعدة مبادرات ترتبط بمختلف الميادين وذلك بغية القضاء على العنف ضد النساء. فبالإضافة إلى الإصلاحات التي أدخلت على القانون الجنائي فقد تم القيام بعدة عمليات وخاصة:

- المصادقة في سنة 2002 على **الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء** ومخططها الإجرائي لتنفيذها في إطار شراكة بين الدولة والمجتمع المدني؛
- إعطاء الانطلاقة في سنة 2008 لبرنامج «**تمكين**»، وهو برنامج متعدد القطاعات لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تحقيق استقلالية النساء والفتيات. وهذا البرنامج الذي يتسم بالتجديد في مجال التنسيق والحكامة، يرمي إلى تنسيق والتقائية عمليات محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي باستهداف البعد الترابي. ويضم 13 قطاعا وزاريا و8 وكالات للأمم المتحدة في إطار صندوق وضع لتسريع تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية؛
- الإنجاز سنة 2009 لبحث وطني، فريد من نوعه، حول العنف ضد النساء والذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع الوزارات المعنية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- **البرنامج التحسيسي المندمج في مجال محاربة العنف ضد النساء، لسنة 2013**: ويتعلق الأمر بتوقيع اتفاقيتي شراكة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاتصال ووزارة الثقافة وترمي هذه الاتفاقيتان إلى تكريس مبادئ الإنصاف والمساواة بين الرجال والنساء؛
- تم **اتخاذ إجراءات مؤسساتية** أخرى كدعم مشاريع المجتمع المدني التي ساهمت في تحقيق المساواة وتقليص تهميش المرأة ودعم مراكز الإنصات والإرشاد القانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف وكذا تعميم وتقوية خدمات خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

الجدول رقم 12

تطور مؤشرات الهدف الثالث

المرامي	المؤشرات	1990	2012	2014	القيمة المستهدفة في 2015
المرمى 10 القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، من الآن وحتى سنة 2005 إن أمكن ذلك، وفي أسلاك التعليم في أفق 2015 على أبعد تقدير	معدل الفتيات/الفتيان في التعليم :	(1991-1990)			
	الابتدائي	66	91	91	100
	الثانوي الاعدادي	70	78	81	100
	الثانوي التأهيلي	65	92	90	100
	العالي	56	91	93	100
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء من 15 إلى 24 سنة مقارنة بالرجال	(1994) (**) 64,8	87,7	(*) 91,3	100
	نسبة النساء الأجيرات في القطاع غير الفلاحي:	(2000)			
	الوسط الحضري	26,2	24,8	24,9	
	الوسط القروي	8,3	7,3	8,2	
	المجموع	23,5	21,5	21,7	
	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (بـ%)	(1997) 0,7	(2011) 12,5	نونبر 2011 17	
المرمى 11 القضاء على الفوارق بين الرجال والنساء في مجال الولوج إلى مختلف مناصب الشغل.	معدل تأنيث الساكنة النشيطة المشتغلة حسب مختلف فروع النشاط:	(2000)			
	الفلاحة، الغابة والصيد	36,3	40,1	41,7	
	الصناعة	37,7	26,7	26,2	
	البناء والأشغال العمومية	0,7	0,7	0,8	
	الخدمات	17,2	18,5	18,9	
	معدل تأنيث الساكنة النشيطة المشتغلة حسب الوضعية في المهنة:	(2000)			
	الأجـراء	22,0	20,3	20,6	
	المستقلون	14,3	14,7	14,3	
	المُشغلون	6,6	8,0	8,8	
	المساعدات العائليات	48,7	57,0	59,5	
	المتعلمون	14,9	11,6	10,9	
	عضو في تعاونية أو شريك	7,5	12,0	11,3	
المرمى 12 بلـوغ الثلـث فـي ما يخص تمثيلية المرأة في هيئات التسيير: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي كل هيئات اتخاذ القرار	معدل النساء ضمن الوزراء (بـ%)	(1994) 5,1	(2011) 3,2	15,8
	معدل النساء ضمن المديرين في الإدارة العمومية (بـ%)	9,8	11	—
	معدل النساء ضمن الأطر العليا في الإدارة العمومية (بـ%)	(2001) 29,5	(2009) 35	(2013) 37
المرمى 13 تقليص العنف ضد النساء إلى مستوى النصف	النسبة العامة لانتشار العنف ضد النساء (%)	—	(2009) 62,8	—

المصادر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة العدل والحريات والمندوبية السامية للتخطيط.

(*) معطيات أولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. (**) معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994.

القدرة على التتبع والتقييم

	قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على جمع المعلومات	X		
جودة المعلومات الحديثة	X		
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع	X		

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

تقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة

اعتمدت وزارة الصحة منذ 2000، عدة مخططات عمل بهدف تسريع تقليص عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وذلك من خلال استهداف فترة ما قبل الولادة. وقد تجاوزت أهداف مخطط 2012-2016، الهدف الرابع للألفية إذ أنها ترمي في أفق 2016 إلى تقليص عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 لكل ألف ولادة حية، ووفيات الأطفال إلى 19 ووفيات الرضع حديثي الولادة إلى 12 لكل ألف ولادة حية.

1. الوضعية الحالية

عرف معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات في المغرب انخفاضا مهما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بانتقاله من 76 لكل ألف ولادة حية بين سنتي 1987 و1991 وإلى 47 خلال الفترة 1999-2003 ثم إلى 30,5 بين سنتي 2007 و2011 (البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية- وزارة الصحة، 2011) (الرسم البياني رقم 21). وستنتقل إلى 27,6 في الألف حسب تقديرات المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة [15].

أما نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة، فإنها انتقلت إلى 57 وفاة لكل 1000 ولادة حية بين 1987 و1991 إلى 40 خلال الفترة ما بين 1999 و2003 وإلى 28,8 لكل 1000 ولادة حية بين سنتي 2007 و2011، أي ما يمثل تراجعا بلغ على التوالي 30 % و49 %. وسوف تنتقل في سنة 2015 إلى 23,7 في الألف حسب تقديرات المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

في حين أن معدل وفيات الصغار (ما بين سنة و5 سنوات) قد انخفض على التوالي من 20 لكل 1000 ولادة حية إلى 7 ثم 1,7 وفاة، أي ما يمثل انخفاضا بلغ على التوالي 65 % و91,5 %.

وموازاة مع ذلك، فقد انخفضت وفيات المواليد أقل من شهر، منتقلة من 31 لكل 1000 ولادة حية بين 1987 و1991 إلى 21,7 في 2011 (تغير نسبي بـ 30 %)، لكنها لا تزال تمثل 71 % من وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وستصل إلى 17,6 % في سنة 2015 حسب المصدر السالف الذكر.

الرسم البياني رقم 21

تطور معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف ولادة حية)

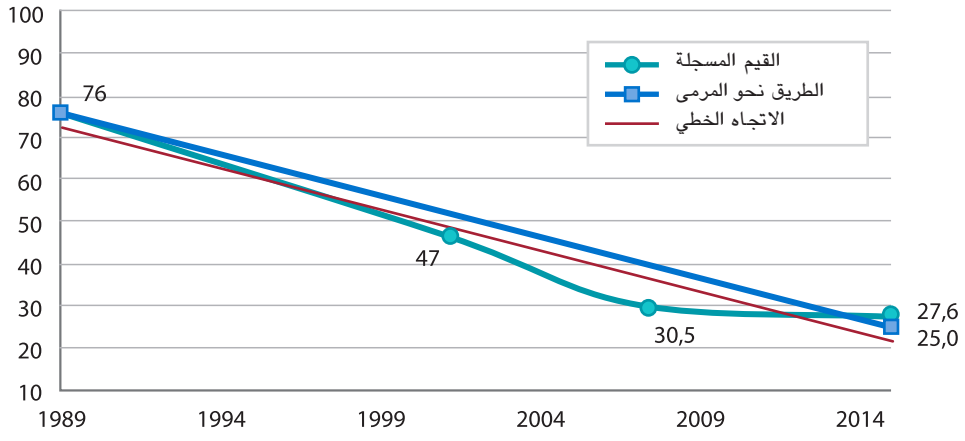

المصدر : وزارة الصحة والمندوبية السامية للتخطيط.

[15] تقديرات المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي وقسم السكان بقطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة).

وقد تم تسجيل هذه النتائج بفضل تعزيز العلاجات الصحية الأولية وتظافر العديد من البرامج والأنشطة والتي كان لها تأثير على صحة الأم والطفل. من بين هذه البرامج الوطنية، يمكننا ذكر برنامج متابعة الحمل والولادة، برنامج التخطيط العائلي وبرنامج التكفل المندمج بالطفل والبرنامج الوطني للتلقيح وبرنامج محاربة النقص في جزيئات التغذية والنهوض بتغذية الرضيع والطفل الصغير. ومن ناحية أخرى، فإن البرنامج الوطني للمناعة قد أدمج اللقاح المضاد للفيروس الدوراني لتقليص أشكال الإسهال الشديد الناتجة عن عدوى فيروس روتا واللقاح ضد المكورات الرئوية للوقاية من الالتهاب الرئوي التي تسببها المكورات الرئوية. وفي نطاق القضاء على داء الحصبة والحميراء، قام المغرب خلال سنة 2013 بحملة وطنية للتلقيح التي استهدفت الأطفال والمراهقين المتراوحة أعمارهم من 9 أشهر إلى 19 سنة.

تمكن المغرب، بفضل التغطية التلقيحية التي تجاوزت 90% لدى الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة، من القضاء منذ 1987 على مرض شلل الأطفال ومنذ 1991 على الدفتيريا (الخناق). كما يعد المغرب هو البلد الأول في الجهة الذي تمكن من القضاء على داء الكزاز بعد الولادة وفق بروتوكول المنظمة العالمية للصحة-اليونيسيف في مارس 2002.

ومن جهة أخرى، حسب البحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2011، عرفت الحالة الغذائية للأطفال تحسنا ملحوظا، كما يكشف عن ذلك تراجع انتشار التأخر الناتج عن سوء التغذية المزمن (تأخر النمو) الذي انتقل من 18,9% سنة 2004 إلى 14,9% سنة 2011 والنقص في الوزن الذي تم تقليصه من 9,3% سنة 2004 إلى 3,1% سنة 2011 بين صفوف الأطفال دون الخامسة. ويؤكد الجدول الزمني الوطني الجديد للمكملات من المغذيات الدقيقة، على القيام بإضافة ممنهجة وقائية للحديد لفائدة النساء الحوامل، والفيتامين أ للأطفال الذين يقل عمرهم عن سنتين والفيتامين د للنساء الحوامل ابتداء من الشهر السابع.

ووعيا منها بأهمية تحسين جودة العناية الصحية الأولية، اعتمدت وزارة الصحة إستراتيجية التكفل المندمج بأمراض الطفل، كمقاربة فعالة تساهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف الألفية من أجل التنمية.

2. الإكراهات

بالرغم من التقدم الذي تحقق، ما تزال هناك تفاوتات بين الجهات، وبين الوسطين الحضري والقروي وبين المستويات السوسيو-اقتصادية بالنسبة لولوج الأطفال والصغار إلى العلاج. وبالفعل، فإن الأطفال دون سن الخامسة المنحدرين من العائلات الأكثر ثراء هم الذين كانوا أقل عرضة للوفاة. فنسبة وفيات الأطفال من هذه الفئة العمرية هي مرتين ونصف أعلى لدى أطفال أسر الخمس الأكثر فقرا (37,9 لكل 1000 ولادة حية) مقارنة بأطفال الأسر الخمس الأكثر ثراء (15,2 لكل 1000 ولادة حية) ويزيد أيضا بـ 1,4 مرة في الوسط القروي عن الوسط الحضري.

وبالفعل، فإن مشاكل الولوج المادي والمالي إلى علاج الأطفال والصغار، ثم غياب قطاع منظم للتكفل بالأطفال حديثي الولادة، وكذا قلة جودة الخدمات الصحية للأطفال، كلها تشكل إكراهات رئيسية يستهدفها مخطط العمل 2012-2016. كما يمكن اعتبار العوامل الاجتماعية بدورها إكراهات أمام علاج الأطفال والصغار، والتي تتطلب تنسيقا بين عدة قطاعات.

3. الإستراتيجية المعتمدة

اعتمدت وزارة الصحة خطة عمل لتسريع تقليص وفيات الأطفال والصغار بالنسبة للفترة 2012-2016 تستهدف فترة ما قبل الولادة. وتقوم خطة العمل هذه على التدخلات الفعالة والتي تهدف إلى ضمان الإنصاف في عرض العلاجات بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي وإلى تيسير الولوج إلى العلاج للساكنة الأكثر احتياجا، وخصوصا الساكنة القروية. وتتجاوز أهداف خطة العمل هذه، الهدف الرابع من أهداف الألفية من أجل التنمية، إذ أنها تهدف، من الآن وإلى غاية سنة 2016 إلى تقليص وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 20 وفاة لكل 1000 ولادة حية ووفيات الأطفال (أقل من سنة) إلى 19 ووفيات حديثي الولادة إلى 12 وفاة.

وخطة العمل هذه، موجهة في أكثر من نصف ما تتضمنه من تدابير إلى الأطفال حديثي الولادة كما توصي بذلك اليونيسيف والمنظمة العالمية للصحة. وهي مبنية على ست محاور للتدخل و24 إجراءا لتقليص وفيات الأطفال حديثي الولادة وتسريع وتيرة تقليص وفيات الأطفال

والصغار. وتقوم محاور التدخل على تنظيم وتقوية عرض الخدمات العلاجية من خلال تأهيل مؤسسات الولادة وتقوية مراقبة الأطفال حديثي الولادة خلال فترة ما بعد الوضع، وتحسين جودة التكفل بالمولود الجديد من خلال وضع نظام معلوماتي ملائم وتطوير البحث في مجال الصحة التي تهم الفترة ما قبل الولادة. ويشكل دعم التواصل والتعبئة الاجتماعية إجراء يواكب خطة العمل.

وأطلقت وزارة الصحة، إضافة إلى خطة العمل هذه، مجموعة من البرامج والاستراتيجيات الوطنية تستهدف بالخصوص الوسط القروي قصد تحقيق الهدف الرابع من أهداف الألفية من أجل التنمية:

- تعميم نظام المساعدة الطبية، كنظام موجه إلى الأشخاص المحتاجين اقتصاديا. ويعطي هذا النظام الحق في تكفل المستشفيات العمومية مجانا لأزيد من ثمانية ملايين مواطن. ويأتي نظام المساعدة الطبية لتعزيز التأمين الإجباري على المرض الذي أطلق منذ سنة 2005 والذي يوفر حاليا التغطية لأزيد من 34% من المغاربة؛
- الإستراتيجية الوطنية للتغذية (2011-2019) بمثابة رافعة كبرى لتحسين الحالة الصحية للسكان على مدى الحياة؛
- مخطط الصحة القروية الذي يهدف إلى تحسين استعمال الخدمات الصحية بالوسط القروي وإعادة انتشار الفريق المتنقل وإشراك الجماعة، مع وضع نظام لضبط الحالات المستعجلة المتصلة بالولادة؛ وذلك بغية ربح رهان الإنصاف؛
- البرنامج الوطني للتلقيح الرامي إلى تغطية تعادل أو تفوق 95% موزعة توزيعا متكافئا على المستوى الوطني؛
- تعميم إستراتيجية التكفل المندمج بأمراض الطفل باعتبارها مقاربة للعناية الصحية الأولية للتكفل بالطفل.

الجدول رقم 13
تطور مؤشرات الهدف الرابع

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1991-1982	2003-1994	2011-2002	القيمة المستهدفة في 2015
المرمى 14 التقليص بنسبة الثلثين من معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بين 1990 و2015	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)	المجموع	76 (#)	47 (·)	30,5 (**)	25
		الذكور	88	59	35,2	
		الإناث	80	48	25,5	
		الحضري	59	38	25,4	
		القروي	98	69	35,0	
	معدل وفيات الأطفال أقل من سنة (لكل 1000 ولادة حية)	المجموع	57 (#)	40 (*)	28,8 (**)	19
		الذكور	69	51	33,8	
		الإناث	57	37	23,5	
		الحضري	52	33	23,6	
		القروي	69	55	33,5	
	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 ولادة حية)	المجموع	31 (#)	27 (·)	21,7 (**)	10
		الذكور	39	33	28,3	
		الإناث	29	23	14,9	
		الحضري	30	24	18,3	
		القروي	36	33	24,7	
	معدل وفيات الصغار (ما بين سنة و5 سنوات) (لكل 1000 ولادة حية)	المجموع	20 (#)	7 (·)	1,7 (**)	
		الذكور	20	8	1,4	
		الإناث	24	11	2,0	
		الحضري	7	5	1,9	
		القروي	31	15	1,6	
	معدل الأطفال الذين تلقوا جميع التلقيحات اللازمة (%)	المجموع	(1992) 75,7	(2004-2003) 89,1	87,7	
		الذكور	75,5	86,8	88,7	
		الإناث	76,0	91,2	86,8	
	معدل الأطفال الملقحين ضد الحصبة (%)	المجموع	(1992) 79,8	(2004-2003) 90,4	89,3	
		الذكور	79,7	88,2	90,6	
		الإناث	79,9	91,2	88,1	
	معدل الرضاعة الطبيعية دون الاستعانة بالحليب الصناعي حتى بلوغ ستة أشهر (%)	المجموع	(1992) 51	(2004-2003) 31	27,8	

المصادر: وزارة الصحة، النظام الوطني للمعلومة الصحية (1985 و1992).
(·) 1999-2003 ؛ (#) 1987-1991 ؛ (*) 2009-2010 ؛ (**) 2007-2011.

القدرة على التتبع والتقييم

	قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على جمع المعلومات		X	
جودة المعلومات الحديثة		X	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		X	
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع		X	

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

تحسين صحة الأم

حقق المغرب خلال الفترة 1990-2015، تقدما مهما في مجال صحة الأم، وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة وشركائها أثناء تنفيذ مجموعة من مخططات العمل الرامية إلى تقليص وفيات الأمهات. وبالرغم من إمكانية بلوغ مرمى تقليص نسبة وفيات الأمهات إلى ثلاثة أرباع خلال الفترة المعنية في أفق 2015 إذا ما استمرت وتيرة الانخفاض، فإن معدل وفيات الأمهات لا يزال مرتفعا نسبيا. ويجب التركيز، خلال السنوات القادمة، وبصفة أخص، حول التغطية الصحية الشاملة وخاصة بالنسبة للنساء والشابات من جهة، وتقليص الفوارق التي لا تزال قائمة بين أوساط الإقامة والجهات والفئات السوسيو-اقتصادية من جهة أخرى.

1. الوضعية الحالية

لقد انخفض معدل وفيات الأمهات على مدى 20 سنة بحوالي 66%، إذ انتقل من 332 وفاة لكل 100.000 ولادة حية بين سنتي 1985 و1991 إلى 112 بين 2009 و2010. وإذا علمنا أن الهدف العام هو تقليص وفيات الأمهات بثلاثة أرباع خلال الفترة ما بين 1990 و2015، فإنه يتعين على المغرب الوصول إلى 83 وفاة لكل 100.000 ولادة حية في أفق 2015 (الرسم البياني رقم 22).

ويجب الإشارة الى أن الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات تكمن في النزيف (33%) والتشنج القبلي/والتشنج (18%). (الرسم البياني رقم 23).

وسجل هذا الانخفاض بالموازاة مع التطور الإيجابي الذي عرفه استعمال الخدمات الصحية المقدمة للمرأة. وهكذا، فإن معدل انتشار موانع الحمل (بالنسبة للنساء المتزوجات المتراوحة أعمارهن بين 15 و49 سنة) قد عرف ارتفاعا جليا، إذ انتقل من 42,5% سنة 1992 إلى 67,4% سنة 2011. كما بلغت نسبة النساء الحوامل في الشهر الثامن اللواتي لجأن إلى استشارة طبية قبل الولادة 77,1% بين سنتي 2007 و2011 (مقابل 32% بين 1987 و1991) في حين تم تقدير نسبة الولادات بمساعدة مهنيين مؤهلين بـ 73,6% (مقابل 31% بين 1987 و1991).

كما توجد الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية 2011-2020 هي الآن في طور التنفيذ وذلك من أجل ضمان توفر خدمات مندمجة ومقبولة ومتاحة للجميع في مجال الصحة الإنجابية، على مدى حياة السكان وكذا من أجل تمكين الأفراد من اتخاذ قراراتهم بكل مسؤولية.

الرسم البياني رقم 22

تطور معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 ولادة حية)

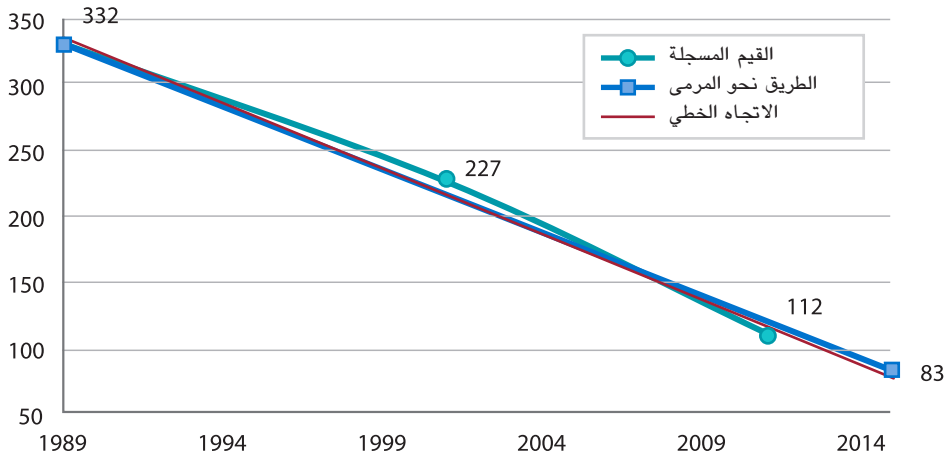

المصدر : البحث الوطني حول السكان والصحة (1987 و1992)؛ البحث الوطني حول صحة الأم والطفل (1997)؛ البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية (2003-2004)؛ البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية لسنة 2011؛ المندوبية السامية للتخطيط؛ البحث الوطني الديمغرافي لسنة 2009-2010.

الرسم البياني رقم 23

أهم أسباب وفيات الأمهات

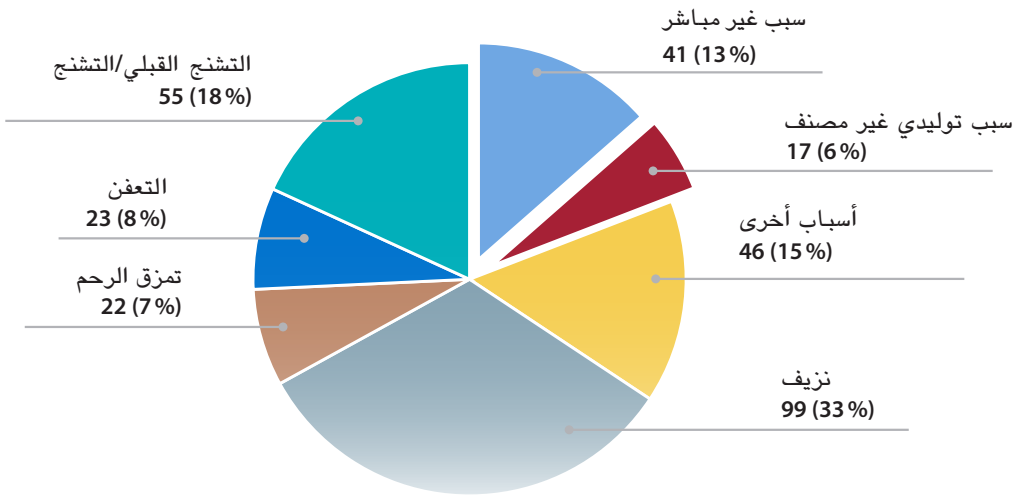

المصدر: التقرير الوطني للبحث السري حول أسباب وفيات الأمهات بالمغرب، دجنبر 2010.

وفي نفس الاتجاه، فقد تم، منذ سنة 2000، اعتماد العديد من التدابير من أجل تحقيق الهدف الخامس من أهداف الألفية من أجل التنمية، ومنها:

- الاستقلالية التامة للبرنامج الوطني للتخطيط العائلي في مجال شراء موانع الحمل منذ 2001 وفي مجال اقتناء الأدوات الطبية والتقنية، سنة 2005.
- إعداد وتعميم استعمال «الدفتر الصحي للمرأة» في سنة 2006.
- الإدماج التدريجي للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم في العلاجات الصحية الأولية في سنة 2010 ومأسسة برنامج وطني للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم في سنة 2012.
- تحويل المراكز المرجعية للتخطيط العائلي إلى مراكز مرجعية للصحة الإنجابية سنة 2012.

2. الإكراهات

رغم التقدم الذي تم تحقيقه، ما زالت هناك تفاوتات في الولوج إلى العناية الطبية أثناء التوليد، بين الجهات، وبين الوسطين الحضري والقروي وبين المستويات السوسيو-اقتصادية. وبالفعل، فإن معدل وفيات الأمهات في الوسط القروي، يضاعف من ناحية الأهمية معدل الوسط الحضري (148 مقابل 73 وفاة لكل 100.000 ولادة حية). كما أن نسب الولادة في الوسط الخاضع للمراقبة فلا تتجاوز 55 % لدى النساء القرويات. وهكذا، فلا بد من أن يتم اقتران الجهود المبذولة من أجل بلوغ هذا الهدف، بتدابير ترمي إلى تحسين العوامل الاجتماعية للصحة مع اعتماد مقاربة متعددة القطاعات في نفس الوقت. ويشكل توفر الموارد البشرية وتوزيعها وكفاءاتها، عائقا آخرا أمام تحقيق الهدف الخامس من أهداف الألفية من أجل التنمية.

3. الإستراتيجية المعتمدة

منذ سنة 2008، تم تطوير خطتين للعمل (2008-2012 و2012-2016) مع الأخذ بعين الاعتبار للتدخلات ذات الفعالية والنجاعة حول وفيات الأمهات. وتتميز خطة عمل 2012-2016 بإدماج جزء مخصص لتقليص عدد وفيات الأطفال حديثي الولادة.

كما أن أهداف خطة عمل 2012-2016 تتجاوز مرامي الهدف الخامس من أهداف الألفية من أجل التنمية، خاصة بالنسبة إلى تقليص وفيات الأمهات إلى 50 وفاة لكل 100.000 ولادة حية في أفق 2016.

ولهذا الغرض، تعتزم وزارة الصحة تحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من تغطية الولادات بالوسط الخاضع للمراقبة من 73% إلى 90% (من 55% إلى 75% بالنسبة للوسط القروي)؛
- بلوغ معدل 10% فيما يخص الولادة القيصرية؛
- رفع التغطية من 80% إلى 90% فيما يخص الاستشارة الطبية قبل الولادة؛
- بلوغ التغطية بمعدل 95% فيما يخص الاستشارة الطبية بعد الولادة؛
- الحفاظ على نسبة تعادل أو تفوق 67% فيما يتعلق بانتشار وسائل منع الحمل.

وتعتمد خطة عمل 2012-2016 من أجل تسريع تقليص وفيات الأمهات على 4 محاور للتدخل، وهي:

1. تعزيز مجانية العناية الصحية المتعلقة بالولادة وبما قبل الولادة والتي تكتسي طابع الاستعجال؛
2. تحسين جودة التكفل بالتعقيدات التي قد تصاحب الولادة؛
3. تقوية مسؤولية القرب بخصوص مراقبة الحمل والولادة؛
4. تحسين الريادة الجهوية للبرنامج.

كما اعتمدت وزارة الصحة الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية 2011-2020 التي توجد في طور التنفيذ، والتي تتجلى في تقوية وتنظيم الخدمات الموجودة من أجل اتخاذها منطلقا لتطبيق تدخلات جديدة مع السهر على أن يبلغ التنسيق حده الأقصى. وترمي الإستراتيجية كذلك إلى تغيير أسلوب منع الحمل الذي يطغى عليه تناول الهرمونات عن طريق الفم (الأقراص) مع انتشار يبلغ 48,4% (مقابل 4,2% سنة 2011 للجهاز الذي يوضع داخل الرحم) وكذا إلى الإستجابة إلى الحاجيات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة وتعزيز تنويع تشكيلة وسائل منع الحمل.

الجدول رقم 14

تطور مؤشرات الهدف الخامس

المرامي	المؤشرات	التقسيم	1991-1987	2003-1999	2011	القيمة المستهدفة في 2015
المرمى 15 التقليص بثلاثة أرباع نسبة وفيات الأمهات بين 1990 و2015	معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)	المجموع	(1991-1985) 332	(2003-1995) 227	(2010) 112 (*)	83
		الحضري	284	186	73	
		القروي	362	267	148	
	معدل الولادات التي تمت بمساعدة مهنيين مؤهلين	المجموع	31,0	63,0	73,6 (**)	
		الحضري	64,0	85,0	92,1	
		القروي	14,0	40,0	55,0	
المرمى 16 التوصل في أفق 2015 إلى الاستفادة الكاملة من خدمات الصحة الإنجابية	معدل النساء اللواتي خضعن لاستشارة طبية واحدة على الأقل قبل الوضع (بـ%)	المجموع	33,0	68,0	77,1(**)	
		الحضري	61,0	85,0	91,6	
		القروي	18,0	48,0	62,7	
	معدل الخصوبة عند المراهقات(15-19 سنة) لكل 1000	المجموع	(1994) 28,6	(2004) 19,1	32,0	
		الحضري	20,7	13,5	21,0	
		القروي	36,4	25,2	46,0	
	حاجيات التخطيط العائلي غير الملباة (بـ%)		(1992)# 19,7	(2004-2003) 10,0	10,9	
المرمى 17 السهر على ضمان صحة إنجابية يتم بموجبها اتخاذ القرارات بصفة مشتركة بين النساء والرجال	معدل العمليات القيصرية (بـ%)		(2003-1999) 5,4	(2008) 6,4	11,7 (**)	
	معدل النساء اللواتي خضعن لاستشارة طبية واحدة على الأقل بعد الوضع (بـ%)	المجموع		6,6	22,3	
		الحضري		16,3	31,1	
		القروي		3,6	13,6	
	معدل استعمال وسائل منع الحمل (بـ%)	المجموع	(1992) 42,0	(2004-2003) 63,0	67,4 (**)	
		الحضري	55,0	66,0	68,9	
		القروي	32,0	60,0	65,5	

المصادر: (*) البحث الوطني الديمغرافي للمندوبية السامية للتخطيط.
(**) البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية لسنة 2011.
(***) الصحة الإنجابية بالمغرب: العوامل الديمغرافية والاجتماعية-الثقافية 1998، مركز الأبحاث والدراسات الديمغرافية.

القدرة على التتبع والتقييم

	قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على جمع المعلومات		X	
جودة المعلومات الحديثة		X	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		X	
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع		X	

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، وحمى المستنقعات (الملاريا) وأمراض أخرى

تم تنظيم وتنسيق عملية الرد الوطني على وباء داء فقدان المناعة المكتسبة/السيدا ومرض السل وحمى المستنقعات في إطار الإستراتيجيات الوطنية لمحاربة هذه الأوبئة بإشراك القطاعات الحكومية والمجتمع المدني مع الاستفادة من دعم مختلف الشركاء وذلك، تماشيا مع الالتزامات الدولية لبلادنا.

1. الوضعية الحالية

داء فقدان المناعة المكتسبة/السيدا

1. بلغ مجموع حالات داء فقدان المناعة المكتسبة/السيدا المعلن عنها، منذ بداية ظهوره سنة 1986 إلى متم سنة 2014، 10.017 حالة، منها 5803 في مرحلة السيدا (أي 58%) و4214 حاملا للفيروس بدون أعراض داء فقدان المناعة المكتسبة.
2. النمط السائد لانتقال العدوى هو العلاقة بين جنسين مختلفين (85%).
3. حوالي 61,5% من الأشخاص المصابين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و39 سنة.
4. بلغت نسبة النساء المصابات 50%.

خلال الفترة 2010-2014، تم التبليغ عن 51% من الحالات وتشخيص 52% في مرحلة بدون أعراض (فيروس فقدان المناعة).

وتكشف المعطيات عن ضعف تفشي داء فقدان المناعة المكتسبة لدى عامة السكان (0,085% سنة 2014) (الرسم البياني رقم 24). لكن، يلاحظ مستوى وباء مركز بين الساكنة الأكثر عرضة لخطر الإصابة في بعض الجهات. وهؤلاء السكان والمحيطين بهم، يمثلون 70% من الإصابات الجديدة في حين 73% من النساء أصبن من طرف أزواجهن، حسب ما أظهرته نمذجة تأثير فيروس داء فقدان المناعة المكتسبة، والتي أنجزت في سنة 2013.

وحسب التقديرات الأخيرة، قد يكون عدد الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المسبب لداء فقدان المناعة المكتسبة هو 29 000 شخص في سنة 2014، الشيء الذي من شأنه أن يحمل نسبة الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المسبب

الرسم البياني رقم 24

تطور عدد حالات داء فقدان المناعة المكتسبة/السيدا (1986-2014)

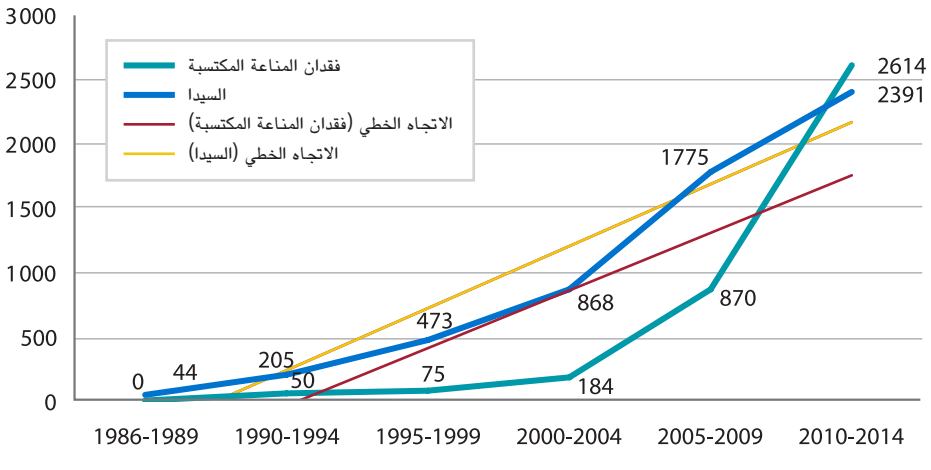

المصدر : وزارة الصحة.

لداء فقدان المناعة المكتسبة إلى 65% والذين لا يعرفون إصابتهم بالفيروس.

ويتجلى هدف الخطة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة داء السيدا 2012-2016 في «التوجه نحو بلوغ صفر إصابة جديدة بالفيروس المسبب لداء فقدان المناعة المكتسبة وصفر وفاة وصفر حالة تمييز قائمة على السيدا بالمغرب».

ويبقى الهدف العام هو تحقيق الولوج الشامل إلى خدمات الوقاية والعلاج والتكفل والدعم في مجال الفيروس المسبب لداء فقدان المناعة المكتسبة. ولهذا الغرض، ينتظر تحقيق ثلاث نتائج:

- تقليص عدد الإصابات الجديدة بـ 50%؛
- تقليص وفيات الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المسبب لداء فقدان المناعة المكتسبة إلى 60% في سنة 2016؛
- تحقيق الاستفادة المثلى من حكامة وتدبير الرد الوطني إن على الصعيد المركزي أو المحلي.وبالمثل، وفي إطار تنفيذ الخطة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012-2016، فقد تم القيام بعدة عمليات مهمة.

وقد سمحت **برامج الوقاية الموجهة للسكان الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة أو الفئات السكانية المستهدفة**، التي تم القيام بها شراكة مع المنظمات غير الحكومية، بتغطية 259 172 شخصا سنة 2014، منهم 875 56 من محترفات الجنس و065 43 من الرجال الذين لهم علاقات جنسية مع الرجال و446 3 من متعاطي المخدرات. وقد تم إنجاز خرائط للفئات السكانية المعنية سمحت بتحسين التخطيط والتنسيق بين المتدخلين. كما تم وضع دلائل وطنية لمعايير ومقاييس تدخلات القرب لدى هؤلاء السكان نفسهم وتقاسمها مع مختلف الشركاء لضمان جودة التدخلات.

وقد مكنت **برامج الوقاية** في سنة 2014، من تغطية ما يقارب 530 000 شخص الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالداء منهم أزيد من 450 000 من الشباب والنساء و226 17 من المهاجرين و890 6 سجين وسجينة و116 24 من سائقي الشاحنات والحافلات و934 22 من العمال.

وانطلق كذلك سنة 2007 **برنامج تقليص المخاطر لدى مستعملي المخدرات بالحقن**، الذي تم نقله إلى تطوان والناظور، مع توفير سلسلة من الخدمات تشمل الاستقبال والاستماع وتوزيع أدوات الحقن والعازل الطبي والعمل الاجتماعي وكذا العلاج البديل بالميتادون.

كما ينص **البرنامج الوطني للقضاء على انتقال الفيروس المسبب لداء فقدان المناعة المكتسبة من الأم إلى طفلها 2012-2016**، على تمديد المشورة واختبار فيروس فقدان المناعة في الاستشارات الطبية قبل الولادة، وخلق أقطاب وظيفية للوقاية من انتقال الفيروس المسبب لداء فقدان المناعة المكتسبة من الأم إلى طفلها، بإمكانها تأمين استمرارية العلاجات، من التشخيص إلى التكفل بالنساء الحوامل المصابات بالفيروس ومواليدهم الجدد. وهكذا، فقد بلغ عدد الاختبارات التي خضعت لها النساء الحوامل 576 136 اختبارا عند نهاية سنة 2014، مقابل 661 83 سنة 2013، كما أن تغطية النساء الحوامل المصابات بداء نقص المناعة المكتسبة بمضادات الفيروسات القهقرية انتقل من 12% سنة 2007 إلى 45% في 2013 ثم 51% في 2014.

في مجال توسيع عرض الكشف، شكلت سنوات 2012 و2013 و2014، سنوات محورية من حيث توسيع فرص الحصول على المشورة واختبار الكشف عن فيروس فقدان المناعة المكتسبة في المغرب مع 620 222 و440 583 و520 632 اختبارا على التوالي تم إنجازها مقابل 000 60 في 2011. ويجري حاليا القيام بالكشف في البنيات التابعة لوزارة الصحة، بما في ذلك المؤسسات الصحية الأساسية بالنسبة للجزء الأكبر، ولكن أيضا في 52 مركزا لتشخيص داء السل والأمراض التنفسية و34 دور للولادة و10 مستشفيات للولادة، إضافة إلى 70 مركزا للكشف السري التابعين للمنظمات غير الحكومية. ويظل الهدف من ذلك هو تحقيق مليون اختبار سنة 2016 مع استهداف السكان الأكثر عرضة للإصابة بالداء أو في المقام الأول.

أما فيما يخص **التغطية بالعلاج بالمضادات للفيروسات القهقرية**، فيتوفر المغرب ومنذ سنة 1997، على إستراتيجية وطنية للتكفل بالإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسبة، يتم بانتظام مراجعتها وتكييفها مع التوصيات الدولية، كما يتم التكفل بجميع الأشخاص الذين يعيشون بفيروس فقدان المناعة المكتسبة والذين يحتاجون إلى علاج بمضادات الفيروسات القهقرية، في 17 مراكز مرجعية جهوية، منها 4 مراكز استشفائية جامعية.

وقد تجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون مع فيروس فقدان المناعة المكتسبة والذين يتم تتبعهم في المراكز المرجعية 9.000 شخصا، منهم 7.498 يخضعون للعلاج بمضادات الفيروسات القهقرية، مقابل 6.464 في سنة 2013 و4.047 في سنة 2011. وهكذا، فقد بلغت نسبة تغطية الأشخاص الذين يعيشون مع الفيروس 26,1%، إذا ما قمنا بمقارنة عدد الأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة المكتسبة الخاضعين للعلاج بمضادات الفيروسات القهقرية مع مجموع العدد التقديري للأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة المكتسبة (أي 000 29 شخص سنة 2014) (الرسم البياني رقم 25).

الرسم البياني رقم 25

تطور معدل التغطية بالعلاج المضاد للفيروسات القهقرية (2004-2014)

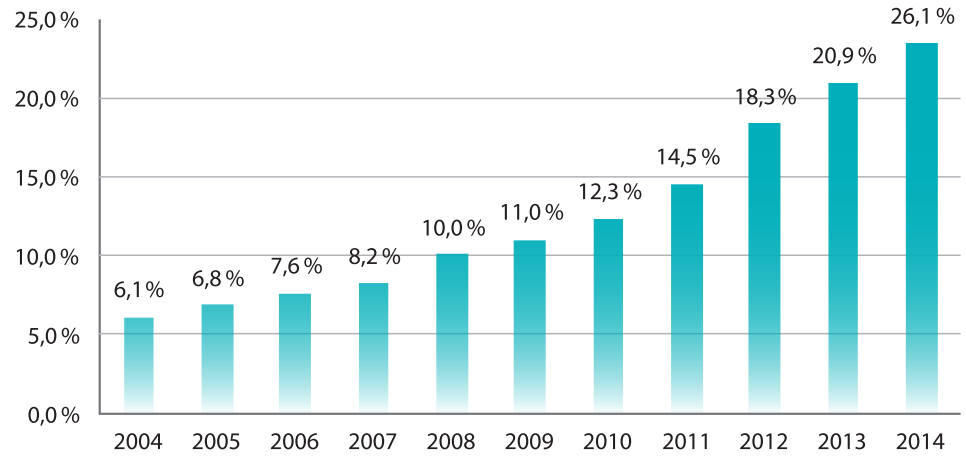

المصدر : وزارة الصحة.

وبهدف تحديد نقاط الضعف في سلسلة التكفل من الكشف إلى الولوج إلى الرعاية ثم الاستبقاء تحت العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية، تم في سنة 2014، إنجاز ممارسة تحليلية لفيروس نقص المناعة المكتسبة تحت شعار «اختبار-علاج-استبقاء» بدعم من منظمة الصحة العالمية والتي مكنت من التصدي لمشكل الأشخاص المبعدين عن التتبع والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة المكتسبة واللذين يتغيبون عن نظام الرعاية الصحية بعد خضوعهم للتشخيص.

ومن نفس المنطلق، فإن السياسة الجديدة للدواء لوزارة الصحة، خاصة إعداد نظام جديد لتحديد أسعار الأدوية واستمرار الإعفاء الضريبي للأدوية الباهضة الثمن، عادت بالنفع على إستراتيجية أثمان مضادات الفيروسات القهقرية التي بدأتها سنة 2000 وزارة الصحة وجمعية محاربة السيدا والتي تعززت بدعم منظمة الصحة العالمية في سنة 2007.

أما في ما يتعلق **بلامركزية الرد الوطني على فيروس فقدان المناعة المكتسبة**، فإن الخطة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012-2016، قد تم تحويلها إلى خطط إستراتيجية جهوية على صعيد 12 جهة. وهكذا، تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لتنسيق الرد، كما تم إعادة إحياء اللجان الجهوية لمحاربة داء السيدا وإحداث لجان أخرى.

في مجال **حقوق الإنسان**، تم إعداد إستراتيجية حول حقوق الإنسان وفيروس فقدان المناعة المكتسبة بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتم عرضها على جميع الشركاء في شهر ماي 2014. وهكذا، تم إعداد إستراتيجية تواصل خاصة لمحاربة وصم وتمييز السكان المعنيين والأشخاص الذين يعيشون بفيروس فقدان المناعة المكتسبة، والتي سيتم تنفيذها في سنة 2015.

كما تم إعداد تقييم لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إطار الرد الوطني على فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وتم إعداد ورش لتكوين الفاعلين في ميدان محاربة داء السيدا بخصوص حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

حمى المستنقعات

انطلق البرنامج الوطني لمحاربة الملاريا في المغرب سنة 1965، ومنذ ذلك الحين، اتجهت الوضعية الوبائية للملاريا المحلية الأصل إيجابيا نحو تقليص مهم للوفيات بالمناطق المتضررة. وهكذا، انتقل عدد الحالات المحلية الأصل من 30 893 في سنة 1963 إلى 780 فقط بحلول سنة 1990. ومع ذلك، لم تتم السيطرة على الوضعية الوبائية للملاريا المحلية الأصل المتجلية إلا في أواخر التسعينات من القرن الماضي مع تسجيل 68 حالة سنة 1998 (الرسم البياني رقم 26).

الرسم البياني رقم 26

التطور السنوي لحالات الملاريا (2013-1997)

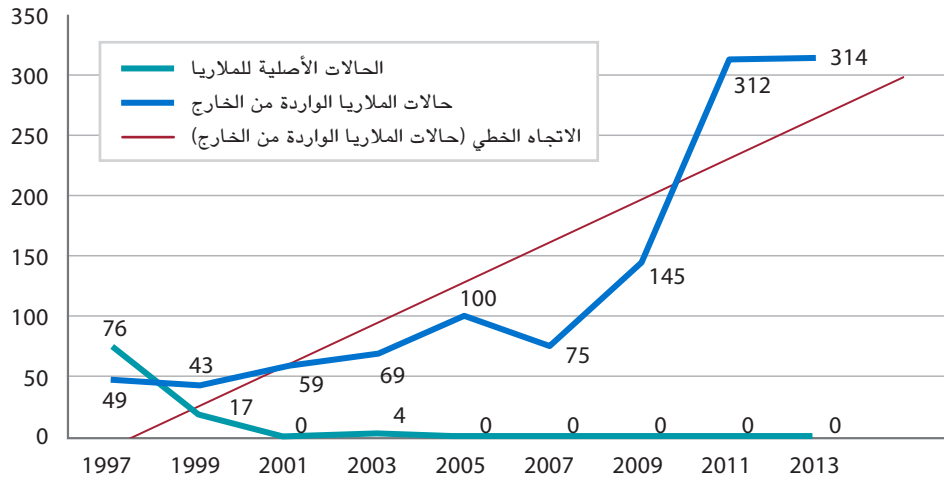

المصدر : وزارة الصحة.

ودعما لهذا الاتجاه، تم اعتماد إستراتيجية للقضاء على الملاريا المحلية الأصل سنة 1999 والتي مكنت من القضاء على آخر بؤرة لانتقال العدوى بشفشاون سنة 2002 وآخر حالة إصابة بالملاريا المحلية الأصل تم اكتشافها سنة 2004. ومنذ ذلك الحين، لم يتم تسجيل بالمغرب أي بؤرة نشيطة أو حالة محلية الأصل بالمغرب.

إن هذه النتيجة التي انبثقت من الجهود المبذولة خلال العقود الأربعة التي استغرقتها محاربة هذا الوباء، مكنت المغرب من الحصول على شهادة من منظمة الصحة العالمية في شهر ماي 2010 على كونه بلد خال من الملاريا الأصلية. وبالتالي، فقد تم فعليا تحقيق هدف القضاء على الملاريا المحلية الأصل والذي يندرج في إطار الهدف السادس من أهداف الألفية من أجل التنمية.

غير أن خطر إدخالها وظهورها من جديد ليس مستبعدا نظرا لسببين:

1. الإعلان عن حالات واردة من الخارج والتي يرتفع عددها باستمرار بسبب تزايد الأسفار الدولية وتدفق المهاجرين من الدول الموبوءة، من جهة؛
2. ومن جهة أخرى، استمرار عوامل خطر الوباء والضعف في مواجهته ولاسيما علاقة بالظروف الايكولوجية المواتية لظهور وتكاثر البعوض الناقل للوباء.

داء السل

لقد تم دائما اعتبار محاربة داء السل من بين التدابير الصحية ذات الأولوية في جميع السياسات الصحية التي تنفذها وزارة الصحة. وقد ساعد هذا على إحراز تقدم كبير في مجال محاربة داء السل من خلال الإبقاء منذ سنة 1995 على معدل معاينة ونسبة نجاح العلاج يفوق 85%. وقد مكنت هذه الجهود أيضا في سنة 2010، من تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية من حيث تقليص معدل الوفيات بسبب السل إلى النصف مقارنة مع السنة المرجعية 1990. وهكذا، تم تقليص معدلات انتشار مرض السل من 210 لكل 100 000 نسمة في سنة 1995 إلى 105 لكل 100 000 نسمة في سنة 2010، وانتقل معدل الوفيات إلى 6,2 لكل 100 000 نسمة في سنة 2010.

في سنة 2014، بلغ معدل انتشار داء السل 82 حالة لكل 100.000 نسمة (الرسم البياني رقم 27). ومن أصل 27.745 حالة جديدة للإصابة بهذا الداء، 46,2% خارج الرئة مقابل 43,2% من السل الرئوي ذي الانتشار المجهري السلبي. وتمثل الفئة العمرية 15-44 سنة ثلثي الحالات الجديدة المسجلة.

حسب النوع، يعتبر الرجال أكثر إصابة بالداء من النساء بنسبة 59% مقابل 41%. أما حسب الجهات، فتضم

الرسم البياني رقم 27

تطور معدل تأثير مرض السل (بالنسبة 100.000 نسمة)

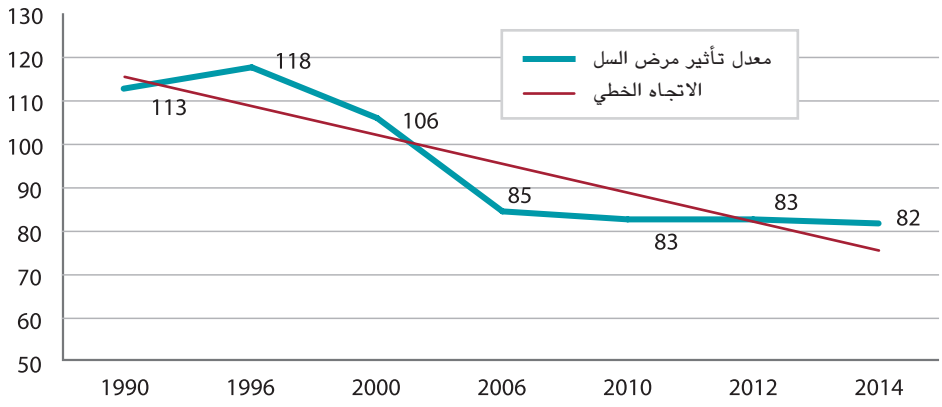

المصدر : وزارة الصحة.

5 جهات 59% من الحالات المسجلة، وتفوق معدلات الانتشار بها المعدل الوطني. وتتألف الجهات الخمس من جهات الدار البيضاء الكبرى وطنجة-تطوان والرباط-سلا-زمور-زعير والغرب-الشراردة-بني حسن وفاس-بولمان. وتعرف هذه الجهات نسبا مرتفعة للتمدن كما ترتكز بها الأنشطة الاقتصادية والمصالح الصحية المتطورة. كما تتعرض هذه الجهات بشكل أكبر لظاهرة الهجرة.

إن تحليل نتائج تطور علاج الحالات الجديدة لسنة 2013 بين أن معدل نجاح العلاج بلغ 89,5% و7,6% من الحالات هي خارج نطاق المتابعة و0,5% كحالات فشل العلاج. وبلغ معدل الوفيات بين صفوف المصابين بالداء خلال العلاج 5%.

2. الإكراهات

داء فقدان المناعة المكتسبة

بالرغم من الجهود المبذولة، فإن المغرب واعي بنقط الضعف والمعيقات التي تواجه تنفيذ برامج الوقاية، ومنها على الخصوص، الوقاية المشتركة لدى الفئات السكانية المعنية والأكثر عرضة لخطر الإصابة، وهذا يعود إلى صعوبات التي الوصول إلى تلك الفئات السكانية وتقدير حجمها وكذا بسبب ضعف الولوج الشامل للعلاج بمضادات الفيروسات القهقرية والناتج عن ضعف التشخيص المبكر، إضافة إلى التشخيص في مرحلة متأخرة للمرض وضعف تغطية النساء الحوامل بأدوية العلاج المضادة من أجل الوقاية من انتقال الفيروس المسبب لداء فقدان المناعة من الأم إلى طفلها وأخيرا إلى وصم وتمييز الفئات السكانية الرئيسية والأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المسبب لداء فقدان المناعة.

حمى المستنقعات

من بين الإكراهات والصعوبات التي تم تحديدها في محاربة الملاريا، نورد ما يلي :

- نقص في الموارد البشرية المسؤولة عن التأطير والتتبع على مستوى المؤسسات الجهوية؛
- قلة المستخدمين في المناطق القروية والمناطق الصعبة الولوج؛
- ضعف التعاون في ما بين القطاعات لتفعيل تدابير المراقبة والوقاية من دخول الملاريا من جديد.

داء السل

لا يزال تراجع تأثير السل بعيدا عن تحقيق الهدف الذي حدده البرنامج الوطني لمحاربة داء السل الذي يرمي إلى معدل انخفاض يصل إلى 6% في السنوات القادمة لتحقيق القضاء على المرض في الآجال المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية، وهي حالة واحدة لكل 100 000 نسمة في أفق 2050.

ويدل تحليل الانتشار الوبائي للسل وديناميته على التأثير القوي للمسببات الأخرى على الإصابة بهذا المرض. وفي الواقع، وبما أن داء السل يتمركز بشكل قوي بالأحياء الهامشية التي تحيط بكبريات المدن، فإنه لا يمكن إنكار صلاته بالسكن غير اللائق وارتفاع الكثافة السكانية والاختلاط وسوء التغذية والهشاشة والفقر.

3. الإستراتيجية المعتمدة

فيروس داء فقدان المناعة المكتسبة

يتم حاليا تنفيذ مجموعة من الإجراءات من أجل تحسين وتعزيز نظام التكفل بالأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المسبب لداء فقدان المناعة، ومنها:

- خطة تمديد خدمات التكفل بالمرضى وخطة دعم الموارد البشرية، والتي تشمل تنمية الكفاءات وتفويض المهام؛
- تنفيذ توصيات عملية تحليل فيروس داء فقدان المناعة المكتسبة المسبب لمرض السيدا «الاختبار-العلاج-الإبقاء» وتنظيم أفضل لسلسلة العلاج؛
- تحسين التمويل لتأمين استدامة العلاجات من خلال إشراك أكبر للدولة وتعبئة موارد إضافية وخاصة لدى الصندوق الدولي لمكافحة السيدا وداء السل والملاريا إلى جانب التكفل بالأشخاص الذين يعيشون بفيروس داء فقدان المناعة المكتسبة في إطار التأمين الإجباري على المرض ونظام المساعدة الطبية؛
- تفعيل وتتبع إستراتيجية حقوق الإنسان المرتبطة بفيروس داء فقدان المناعة المكتسبة المسبب لمرض السيدا وإعداد إستراتيجية لمحاربة الوسم بالعار والتمييز؛
- إعادة توجيه التعامل مع هذا الوباء على ضوء التقييم والمراجعة في منتصف المرحلة للإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا للفترة 2012-2016 والجارية حاليا منذ فبراير 2015.

الملاريا (حمى المستنقعات)

الإستراتيجية المعتمدة في سنة 2011 لمرحلة ما بعد القضاء على الملاريا الأصلية

سيتم أخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار من طرف بلدنا في إطار استمرارية تعزيز مكتسبات الهدف السادس من أهداف الألفية من أجل التنمية حتى ما بعد 2015. وترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق:

هدفين عامين، وهما:

- الوقاية من إدخال الملاريا من جديد إلى البلد؛
- تجنب الوفيات الناتجة عن حمى المستنقعات الوافدة من الخارج.

وأهداف خاصة:

- التكفل في وقت مبكر بالحالات الوافدة من الخارج؛
- تقوية تحسيس وإرشاد المسافرين إلى البلدان التي تستوطنها الملاريا؛
- استهداف الأنشطة المتعلقة بالكشف؛
- القيام بالمراقبة العلمية للحشرات ومحاربة نقلها للعدوى على مستوى المناطق المعرضة للخطر؛
- إعطاء دينامية جديدة للتعاون بين القطاعات والمشاركة الجماعاتية في إطار التدبير المندمج لمحاربة نقل العدوى؛
- تقوية قدرات المعنيين بتدبير برنامج محاربة الملاريا؛
- تقوية مراقبة وتقييم مختلف عمليات البرنامج.

يجب الإشارة إلى أنه سيستمر إتباع الإستراتيجية المعتمدة والمنفذة منذ سنة 2011 من طرف وزارة الصحة من أجل الحفاظ على القضاء على الملاريا محلية الأصل وبالتالي اجتناب إعادة ظهور الملاريا، إلى ما بعد 2015. وترتكز هذه الإستراتيجية على 4 محاور:

- المحور 1: **التشخيص والتكفل المبكر بحالات الملاريا المستوردة.**
- المحور 2: **الوقاية من إعادة إدخال الملاريا من جديد إلى بلدنا** من خلال تقوية أنشطة المراقبة في المناطق المعرضة للخطورة والوقاية من الملاريا المجلوبة عن طريق إرشاد المسافرين إلى البلدان التي تستوطنها الملاريا.
- المحور 3: **إجراءات الدعم** وتهم:
  - التكوين الأساسي والتكوين المستمر لتأهيل الأطر؛
  - تعاون فيما بين القطاعات؛
  - أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال.
- المحور 4: التتبع والتقييم:
  - مراقبة؛
  - تقييم.

داء السل

يتم تنظيم محاربة داء السل بالمغرب في إطار البرنامج الوطني لمحاربة داء السل الذي يرجع تاريخه إلى عدة عقود. وقد قام البرنامج بتفعيل إستراتيجية مكافحة داء السل التي أوصت بها المنظمة العالمية للصحة والذي تعني الإشراف المباشر للعلاج. منذ سنة 1991 وكذا استراتيجية إيقاف داء السل سنة 2006. ومن أجل الحد بشكل كبير من خطر الوفاة من جراء داء السل، قامت وزارة الصحة بإعداد المخطط الوطني لتسريع تقليص انتشار داء السل، 2013-2016، والذي أعطيت انطلاقته في أكتوبر 2013. وقد سطر هذا المخطط لنفسه أهدافا طموحة من حيث تحسين الكشف وعلاجات داء السل، ومن حيث إدارة البرنامج الوطني لمحاربة داء السل.

كما أن تنفيذ التدخلات الرئيسية لهذه الخطة الوطنية يستهدف المناطق ذات حمولة عالية من داء السل وخاصة الأحياء الهامشية داخل وحول المدن الكبرى والسكان المعرضين لدرجات مخاطر عالية من داء السل وبالذات الأشخاص الذين لهم اتصال بالمصابين والأشخاص الذين يعيشون بفيروس داء فقدان المناعة المكتسبة والسجناء.

الهدف العام

يتمثل في تحقيق نسبة سنوية لتقليص انتشار داء السل بنسبة 6% في أفق 2016 من أجل تحقيق هدف القضاء على داء السل بحلول عام 2050.

أهداف خاصة

- الرفع من نسبة الكشف عن حالات السل في مستوى يفوق 95% في أفق 2016؛
- الرفع من نسبة نجاح علاج داء السل المجهري الإيجابي في مستوى يفوق 90% في أفق 2016؛
- التأثير على عوامل الضعف في مواجهة المرض لدى السكان المستهدفين؛
- تأمين الحكامة الجيدة لمحاربة داء السل وتحسين التدبير والتنسيق على جميع المستويات.

الجدول رقم 15

تطور مؤشرات الهدف السادس

المرامي	المؤشرات		1990	1995	2000	2005	2010	2014	2015
المرمى 18 من الآن وحتى إلى سنة 2015، إيقاف انتشار فقدان المناعة المكتسبة/السيدا والعمل على عكس الاتجاه.	1. معدل حمل فيروس فقدان المناعة المكتسبة بالنسبة للنساء الحوامل (%)		—	(1994) 0,03	(1999) 0,07	0,06	(2009) 0,17	0,15	
	2. معدل حمل الفيروس في صفوف محترفات الجنس ابتداء منذ سنة 2001				(2001) 2,30	2,04	(2009) 2,38	(2012) 2,02	
	3. نسبة استعمال موانع الحمل لدى النساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة		(1992) 42	(1997) 58	—	(2004-2003) 63	(2011) 67,4	—	
	4. معدل استعمال العازل الطبي كوسيلة لمنع الحمل (%)		(1992) 2	(1997) 3	—	(2004-2003) 3	(2011) 1,6	—	
المرمى 19 من الآن وحتى سنة 2015، القضاء على الملاريا وأمراض كبرى أخرى والعمل على عكس الاتجاه.	معدل الإصابة بالملاريا (حمى المستنقعات) الأصلية (بالنسبة لـ 100 000 نسمة)	الرجال	7,0	1,2	0,02	(2006) 0	0	0	
		النساء	5,0	1,4	0,02	0	0	0	
		المجموع	6,2	1,3	0,02	0	0	0	
	تأثير الملاريا (حمى المستنقعات) الواردة من الخارج (عدد الحالات الجديدة)		(1992) 54	33	56	(2006) 83	(2008) 142	(2013) 314	
المرمى 20 من الآن وحتى سنة 2015 التحكم في مرض السل والعمل على عكس الاتجاه الحالي	نسبة تأثير مرض السل (لكل 100000 نسمة)		113	(1996) 118	106	(2006) 85	83	82	

المصدر: وزارة الصحة.

القدرة على التتبع والتقييم

	قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على جمع المعلومات	X		
جودة المعلومات الحديثة	X		
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		X	
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع	X		

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	**متوسطة**	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

ضمان بيئة مستدامة

لقد جعل المغرب من حماية البيئة والنهوض بمبادئ التنمية المستدامة أولوية وطنية وتم تأكيد هذه الإرادة على أعلى مستوى من مستويات الدولة.

وبالفعل، فقد دعا صاحب الجلالة، خلال خطاب العرش بتاريخ 30 يوليو 2009، إلى وضع **ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة**، لحماية المجالات والمحميات والموارد الطبيعية. كما دعا كذلك الحكومة، خلال خطاب العرش ليوم 30 يوليو 2010، إلى بلورة التوجهات الكبرى المنبثقة عن الحوار والمشاورات الموسعة حول الميثاق، في خطة عمل مندمجة ذات أهداف دقيقة يمكن تحقيقها في جميع أنشطة القطاعات. وموازاة مع ذلك، حثت الحكومة على صياغة هذه الخطة في شكل قانون إطار من شأنه أن يكون مرجعية حقيقية للسياسات العمومية للبلاد في هذا المجال.

وهكذا، تم إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، في إطار مقاربة تشاركية شملت جميع مكونات المجتمع المغربي على الصعيدين الوطني والمحلي، ليتم اعتماده من طرف المجلس الوطني للبيئة في سنة 2011.

من أجل تفعيله، تم اعتماد **قانون إطار رقم 12-99** خلال الربع الأول من سنة 2014 يحدد الأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وكذا التزامات جميع الأطراف المتدخلة أي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين.

وقد أعطى الدستور الجديد دفعة جديدة لهذه العملية بضمانه لحق المواطنين في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة.

وعلى **الصعيد القانوني**، تم اعتماد العديد من القوانين التي ترمي إلى حماية البيئة ونهج التنمية المستدامة، كما تم اعتماد النصوص التطبيقية لهذه القوانين، ومنها قانون الماء والقانون المتعلق بحماية البيئة وقانون دراسة التأثيرات على البيئة وقانون محاربة تلوث الهواء والقانون المتعلق بتدبير النفايات والقانون حول الأكياس البلاستيكية والقانون حول المناطق المحمية والقانون حول الطاقات المتجددة وقانون حماية وتنمية الساحل والمرسوم حول محاربة التلوث البحري. وهناك نصوص أخرى في طور المصادقة منها مثلا مشروع القانون الخاص بالحماية البيئية للأتربة.

وعلى **الصعيد المؤسساتي**، تم تحقيق تقدم مهم من خلال تعيين قطاع حكومي مكلف بالبيئة ووضع المجلس الوطني للبيئة (1995) والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (2010) والوكالة المغربية للطاقة الشمسية (2010) وشركة الاستثمار في الطاقة، إلى جانب توسيع مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل المجال البيئي. كما يوجد مشروع قانون خلق الوكالة الوطنية لتقنين الطاقة قيد الدرس.

وعلى الصعيد **الدولي والثنائي**، صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية حول البيئة، منها:

- بروتوكول مونتريال حول المواد التي تفقر طبقة الأزون في سنة 1992، واتفاقية فيينا وتعديلات لندن وكوبنهاكن سنة 1995؛
- الاتفاقية حول التغييرات المناخية في سنة 1995 وبروتوكول كيوتو في سنة 2002؛
- اتفاقية بال في شأن نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود في سنة 1995؛
- اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة؛
- البروتوكول حول وقاية البحر الأبيض المتوسط من التلوث في سنة 1999؛
- الاتفاقية حول التنوع البيولوجي وبروتوكول ناكويا[16]؛
- الاتفاقية حول مكافحة التصحر؛
- الاتفاقية حول الحق في البحر؛
- الاتفاقية حول المحافظة على الأنواع المهاجرة والمنتمية إلى الحيوانات البرية؛
- الاتفاقية حول التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددين بالانقراض؛
- اتفاقية برشلونة لحماية الوسط البحري وساحل البحر الأبيض المتوسط.

[16] الاتفاق الدولي لتنظيم الولوج إلى الموارد الوراثية والتقسيم العادل والمنصف للامتيازات الناجمة عن استغلالها والتي تم اعتمادها في شهر أكتوبر 2010 خلال مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار حول التنوع البيولوجي بناكويا (اليابان).

1. الوضعية الحالية

تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتدارك التأخر الحاصل في التحكم في تدبير البيئة وتأهيل الأوساط الطبيعية والاستعمال الرشيد للموارد البيئية وتثمينها مع الاستجابة لمتطلبات التنمية السوسيو-اقتصادية وتحسين إطار عيش المواطنين.

الحفاظ على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي

في هذا المجال تتعلق التدابير بما يلي:

- **تأمين المجال الغابوي**: همت عمليات التحديد العقاري 98 % من المساحات الغابوية في حين أن التحفيظ شمل 1,8 مليون هكتار عند نهاية سنة 2014 مقابل 18.000 هكتار قبل سنة 2005.
- **إعادة تكوين المنظومات الغابوية**: انتقلت وتيرة التشجير من 20.000 هكتار سنة 1992 إلى أزيد من 40.000 هكتار في السنة خلال السنوات الأخيرة، مع إعطاء الأولوية للأنواع المحلية كشجرة العرعار والبلوط الفليني وشجرة أرز الأطلس.
- **حماية الغابة وتدبير المخاطر المناخية**: تم إعداد مخطط مديري للوقاية ومحاربة حرائق الغابات منذ سنة 2001 الذي مكن تفعيله من التقليص بصفة كبيرة للمساحة المتوسطة المتضررة من الحرائق من 14 هكتارا (1960-1995) إلى 9 هكتارات (1996-2006) ثم إلى 4 هكتارات حاليا..
- **محاربة التعرية** : انتقلت وتيرة المساحات التي تتم معالجتها من 10.000 إلى 30.000 هكتارا، لتبلغ الحصيلة للمساحة المعالجة على مدى العشر سنوات الأخيرة 200.000 هكتارا. وقد انتقلت عمليات محاربة التصحر من 440 إلى 660 هكتارا في السنة. كما تم تثبيت 39.000 هكتارا من الكثبان في 18 إقليما ووضع 7 أحزمة خضراء بالأقاليم الجنوبية.
- **إعداد وتفعيل المخطط المديري للمناطق المحمية** الذي مكن من تحديد ما يفوق عن 150 موقعا ذي فائدة بيولوجية وإيكولوجية، تغطي مجموع الأنظمة الإيكولوجية، على مساحة تفوق 2,5 مليون من الهكتارات تم تزويدها بمخططات التهيئة وإعادة التأهيل حسب الأولويات.
- **التصنيف بواسطة مراسيم** لعشر منتزهات وطنية تبلغ مساحتها الإجمالية 750.000 هكتارا.
- **إحداث ثلاث محميات ضمن الشبكة الدولية لمحميات المحيطات الحيوية لليونسكو** (شجر الأركان وواحات الجنوب والريف الغربي).
- **تسجيل 24 منطقة رطبة في قائمة رامسار**[17]
- **إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان** في سنة 2010 من أجل وضع نظام وقائي لأخطار وتأثير التغيرات المناخية على منطقة تدخلها ومحيطها ومن أجل ترشيد تدبير الموارد المائية وتثمينها وكذلك محاربة التصحر وزحف الرمال.

مناطق الواحات

تغطي الواحات 15 % من مجموع مساحة البلاد ويتمركز حولها 5,3 % من السكان. وتتسم هذه المناطق بحساسية قصوى، لكونها تتعرض مباشرة لآثار التغيرات المناخية. وقد أظهر التشخيص أن هذه المناطق تشكل آخر حاجز يقي من زحف الرمال، غير أنها تخضع إلى إكراهات طبيعية (مناخ صحراوي، فقر التربة والتعرية) والتي تزداد سوءا بفعل الضغط الكبير الذي يمارسه الإنسان على مواردها الطبيعية (الرعي الزائد والإفراط في استغلال الحطب إضافة إلى توسع الأراضي الفلاحية والتدبير السيء للمياه).

وهكذا، فقد تم اتخاذ تدابير استهدفت استبدال فلاحة الواحات بفلاحة طبيعية وتنمية فلاحة بيولوجية، ووضع آليات لتشجيع سياحة الواحات، واقتصاد الماء وحماية النظم الإيكولوجية وكذا استثمار الطابع الهندسي والتراث المحلي.

ويرمي برنامج واحات تافيلالت إلى حماية هذه الواحات وجعلها تستفيد من تنمية مستدامة، مع أخذ التغيرات المناخية بالاعتبار وإشراك الجماعات والساكنة المحلية، وتعزيز قدرات الفاعلين، ثم ربط التدابير بتلك التي انطلقت في إطار التنمية البشرية. وقد همت هذه التدابير، خلق فرص الشغل بوضع أنشطة مدرة للدخل، وبالأخص في مجال تثمين المنتجات المحلية (الثمور وزيت الزيتون...)، ترشيد وتثمين الموارد المائية، تدبير النفايات الصلبة وتنمية الطاقة المتجددة.

[17] يتعلق الأمر بالمعاهدة الدولية التي تم اعتمادها سنة 1972 برامسار بإيران حول المحافظة والتدبير المستدام للمناطق الرطبة، وترمي المعاهدة إلى تحديد المناطق الرطبة التي تكتسي أهمية وتسجيلها على هذه القائمة والمحافظة عليها.

التزويد بالماء الصالح للشرب

تم تعميم الولوج بالوسط الحضري منذ سنة 1995، وبلغ معدل تزويد ما يقارب 94 % من ساكنة المدن في سنة 2013 بواسطة الربط بالشبكة و6 % منهم بواسطة الحنفيات العمومية. أما في الوسط القروي، فمنذ انطلاق برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)[18] فقد انتقل معدل الولوج للماء الصالح للشرب من 14 % سنة 1994 إلى 85 % سنة 2007 ليصل إلى94,5 % في نهاية سنة 2014 (الرسم البياني رقم 28).

وارتفع العدد الإجمالي للسكان المستفيدين من 3,4 مليون في سنة 1995 إلى 12,6 مليون شخص في سنة 2012. وبلغ إجمالي الاستثمارات في الفترة 1995-2012 ما يقرب من 13,5 مليار درهم (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة).

للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة، لتتم مراجعته في سنة 2008، بهدف تحسين وتيرة تنفيذه، من خلال تحقيق الاستفادة على النحو الأمثل من آليات التمويل وتغطية التكاليف. وقدرت الاحتياجات الاستثمارية الإجمالية للبرنامج الوطني للتطهير السائل في 43 مليار درهم لتزويد 330 مدينة ومركزا حضريا لصالح ساكنة يبلغ عددها 10 مليون نسمة.

وقد مكن البرنامج، منذ إطلاقه في سنة 2006، من تحقيق عدة مشاريع، بالتشاور والتشارك مع الفاعلين المعنيين، وبالأخص المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، وذلك من خلال صندوق التطهير السائل وتصفية المياه العادمة المحدث بالقانون المالي لسنة 2007. وهكذا، وإلى غاية 2014، بلغت التمويلات التي خصصتها الدولة، عن طريق هذا الصندوق، 4 مليار درهم.

الرسم البياني رقم 28

نسبة السكان الذين تم ربطهم بالشبكة أو الذين بإمكانهم الولوج إلى مصدر للتزود بالماء الصالح للشرب (%)

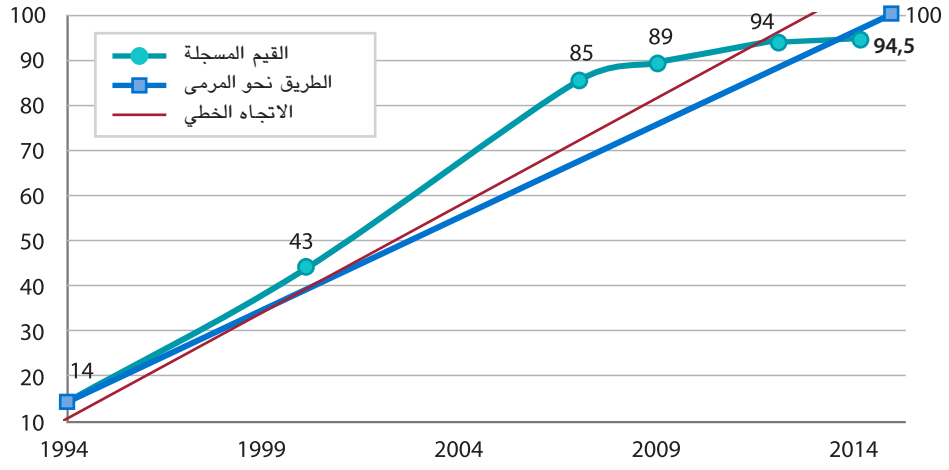

المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

الولوج إلى التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الحضرية

من أجل تدارك التأخر المسجل في مجال التطهير السائل وتحديث هذا القطاع، تم في سنة 2006، إعداد برنامج وطني

وانتقلت نسبة الأسر الحضرية التي تتوفر على الولوج إلى شبكة صرف المياه العادمة، من 74,2 % سنة 1994 إلى 79,4 % سنة 2004 لتصل إلى 88,5 % سنة 2014، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير (الرسم البياني رقم 29). وإذا أضفنا نسبة الأسر التي تتوفر على حفر جوفية، فإن نسبة الولوج الى طريقة محسنة للصرف الصحي انتقلت من 90,0 % سنة 2004 إلى 97,3 % سنة 2014.

[18] يجب التأكيد على أن برنامج PAGER تم استبداله منذ 2004 ببرنامج الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي، حيث أصبح المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء هو المزود الرئيسي بالماء الصالح للشرب. وفي مجال الكهربة القروية، فقد انتقل معدل الولوج من 18 % سنة 1996 إلى 98,95 % في متم سنة 2014 حسب أرقام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

الرسم البياني رقم 29

تطور نسبة الأسر الحضريين الذين يلجون إلى شبكة التطهير السائل (%)

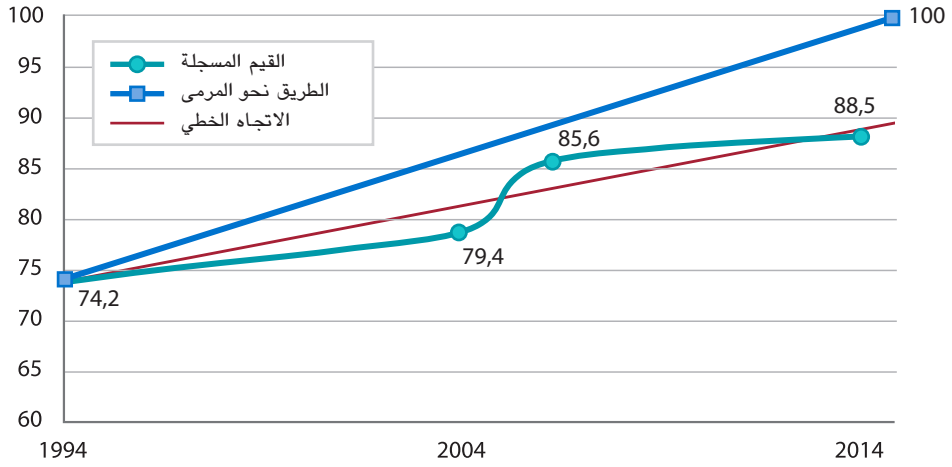

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

غير أن الوسط القروي لا يزال يعاني من تأخر كبير في هذا المجال إذ أن نسبة الأسر التي لها إمكانية الولوج إلى شبكة تصريف المياه العادمة لم تتجاوز 1,7 % سنة 2004 لتصل إلى 2,8 % سنة 2014. وانتقلت نسبة الأسر القروية التي تتوفر على طريقة محسنة للصرف الصحي (مع حفر جوفية) من 38,1 % سنة 2004 إلى 53,3 % سنة 2014.

تدبير النفايات الصلبة المنزلية

في سنة 2013، كان جمع النفايات الصلبة الحضرية يغطي 74 % من النفايات المخلفة ولا يتم إيداع سوى 35 % من مجموع هذه المخلفات بالمطارح الصحية، مقابل 10 % سنة 2008. ومن أجل تطوير هذا القطاع، عمل المغرب على إصدار القانون رقم 00-28 في شأن تدبير النفايات الصلبة كما تم وضع البرنامج الوطني للنفايات المنزلية سنة 2007. وبعد مراجعته سنة 2012، فقد مكن هذا البرنامج من:

- الرفع من معدل جمع النفايات بصفة مهنية إلى 80,5 % مقابل 44 % قبل سنة 2008؛
- زيادة معدل وضع النفايات في المطارح المراقبة ليصل إلى 37 %من النفايات المنزلية المنتجة مقابل 10 % قبل سنة 2008؛
- إنجاز 16 مطرحا مراقبا (فاس ووجدة والجديدة والصويرة والرباط وبركان وفكيك وكليميم والحسيمة وأكادير والناظور والداخلة والمحمدية والعيون وإيفران وخريبكة) مقابل مطرحين مراقبين قبل سنة 2008؛
- إعادة تأهيل 26 مطرحا غير مراقب.

مكافحة تلوث الهواء

يولي المغرب عناية متزايدة لمشاكل تلوث الهواء والناتج عن الأنشطة الصناعية وحركة المرور بالنظر إلى تأثيره المباشر والخطير على صحة المواطنين وخصوصا منهم الأطفال.

وقد تم تعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي من خلال المصادقة على القانون المتعلق بمكافحة تلوث الهواء (2003) والمرسوم التطبيقي المرتبط به والذي يحدد معايير جودة الهواء وطرق مراقبته (2009) وكذا إحداث اللجنة الوطنية لتتبع ومراقبة جودة الهواء.

كما تم خلق 4 لجان جهوية لتتبع ومراقبة جودة الهواء (جهة مراكش-تانسيفت-الحوز وجهة الرباط-سلا-زمور-زعير وجهة سوس-ماسة-درعة وجهة الغرب-الشراردة-بني حسن). وبالإضافة إلى ذلك، يتم حاليا إعداد القيم

القصوى لانبعاثات بعض الفروع الصناعية، لا سيما بالنسبة لمصانع تدويب الحديد والمركبات الحرارية ومعامل الإسمنت وصناعة الفوسفاط وصناعة السيارات ومعامل السكر والطوب والزيوت.

وقد شمل برنامج إعداد خرائط انبعاثات الغازات في الهواء في المدن الكبرى للمملكة 4 جهات (الدار البيضاء الكبرى وتادلة-أزيلال-فاس-بولمان والغرب-الشراردة-بني حسن)، إضافة إلى 13 مدينة (آسفي والجديدة اليوسفية وطنجة وتطوان والرباط وسلا وتمارة ومراكش والصويرة وبنسليمان وخريبكة وسطات). وتتكون الشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء في سنة 2014 من 29 محطة ثابتة.

السكن اللائق

من القضاء على مجموع مدن الصفيح بالمراكز الحضرية، تم في سنة 2004، إحداث برنامج «مدن بدون صفيح» الذي يهم 388.400 أسرة (أرقام يتم تحيينها وفق ما يتم إنجازه في البرنامج) موزعة على 85 مدينة، والتي يتمركز معظمها على المحور الأطلسي «الدار البيضاء-القنيطرة». وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بحوالي 32 مليار درهم، منها 10ملايير درهم كمساهمة من الدولة، أي 31 % والباقي موزع بين مداخيل موازنة برامج الفاعلين في إنتاج السكن (54 %) ومساهمات الأسر المستفيدة (15 %).

ومع نهاية شهر غشت 2014، تم إعلان 52 مدينة ومركز بدون صفيح، أي 61 % من مجموع المدن المعنية وشهد 1.300.000 من السكان تحسنا في ظروف سكنهم. وهكذا، فقد انتقلت نسبة سكان الوسط الحضري القاطنين في دور الصفيح والسكن غير اللائق من 9,2 % في سنة 1994 إلى 5,6 % سنة 2014 (حسب نتائج الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى، سنة 2014).

مكافحة التغيرات المناخية

بالرغم من ضعف حصته في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة)، فقد انضم المغرب في وقت مبكر جدا إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في التخفيف من انبعاثات هذه الغازات والتكيف مع آثارها. وهكذا، احتضن المغرب في سنة 2001 في مراكش مؤتمر الأمم المتحدة السابع حول التغيرات المناخية الذي قام بتفعيل بروتوكول كيوتو الذي صادق عليه المغرب في سنة 2002. وكان من بين الدول الأولى التي أحدثت هيئة وطنية معينة من أجل آليات التنمية النظيفة. كما أن المغرب قد ساند اتفاق كوبنهاكن من خلال تبليغ كتابة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، في يناير 2010 بقائمة تدابير ملائمة على الصعيد الوطني للتخفيف من الإنبعاثات في أفق 2020.

في مجال الاستثمار، قام المغرب بإعداد مخطط الاستثمار الأخضر الذي تم تقديمه خلال القمة المنعقدة حول التغيرات المناخية في شهر شتنبر 2014 بنيويورك، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي مكن من تحديد مجموعة من مشاريع في سبع قطاعات وهي، الماء والطاقة (الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية) والغابة والفلاحة والتعمير والنقل وتدبير النفايات الصلبة. وهي مجموعة من حوالي ثلاثين مشروعا، باستثمار في حدود 25 مليار دولار أمريكي على مدى 15 سنة، ستمكن من حشد تمويل إضافي من القطاع الخاص، وكذلك تقديم مجموعة واسعة من الفرص لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي إطار مساهمته في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة تغير المناخ، قدم المغرب ترشحه لتنظيم الدورة 22 لمؤتمر الأطراف حول الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ والتي سيحتضنها في دجنبر 2016.

2. الإكراهات

بالرغم من أهمية الإجراءات التي وضعت والتدابير التي اتخذت والجهود التي بذلت، هناك الكثير من الإكراهات والتحديات التي لا تزال قائمة، وبالتحديد:

- غياب أو عدم كفاية الإطار التنظيمي المتعلق ببعض المجالات والجوانب البيئية (التربة، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، التخلص من أوحال محطات تصفية معالجة المياه العادمة، الخ)؛
- عدم التطبيق الكافي للنصوص المتعلقة بالمحافظة على البيئة وتثمينها ؛

- الضغوط المختلفة التي تمارس على الموارد الطبيعية من حيث الكم والجودة، من جراء الأنشطة البشرية المختلفة (النفايات المنزلية والصناعية، والاستغلال المفرط، الخ)؛
- الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية التي يصعب التنبؤ بها؛
- أهمية الاستثمارات اللازمة لزيادة وتيرة تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية ومعالجة بعض أشكال التدهور (تعميم وضمان استمرارية الحصول على مياه الشرب، تطهير السائل، وتدبير النفايات الصلبة، التخفيف من آثار تغير المناخ وآثاره، وما إلى ذلك)؛
- قلة وكلفة العقار لاقتناء الأراضي من قبل الجماعات لإنجاز المشاريع للمحافظة على البيئة (التطهير السائل، وتدبير النفايات الصلبة، إلخ)؛
- غياب التوعية والتحسيس وعدم كفاية إشراك بعض الفاعلين والمجتمع المدني في مجال الحفاظ على البيئة؛
- الحاجيات لتقوية قدرات الفاعلين على الصعيدين الوطني والمحلي في شأن قضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- الحاجيات لنقل التكنولوجيا النظيفة في إطار التعاون بين الشمال والجنوب.

3. الإستراتيجية المعتمدة

الحفاظ على الموارد المائية

لمواجهة العديد من التحديات في هذا المجال، تم إعداد **مخطط وطني للماء سنة 2014** من أجل،هج سياسة تدبير الطلب وتثمين الموارد. وتشمل هذه السياسة أيضا تطوير العرض من خلال تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك تجميع مياه الأمطار وتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة. كما تقوم هذه السياسة أيضا على استصلاح المناطق الملوثة، والحفاظ على الموارد والوسط الطبيعي والمناطق الهشة (طبقات المياه الجوفية والمناطق الرطبة والواحات والبحيرات الطبيعية والساحل). في هذا الإطار، قام المغرب بإطلاق مشروع كبير لدعم التزود بالماء الصالح للشرب بأكادير عبر تحلية مياه البحر.

تعميم الولوج إلى التطهير السائل

في الوسط الحضري، تم إعداد المخطط الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة سنة 2006، وتمت مراجعته سنة 2008، ويهدف إلى:

- بلوغ معدل ربط إجمالي بشبكة التطهير بالوسط الحضري بنسبة 100 % في أفق 2030.
- تقليص التلوث المنزلي بـ 50 % سنة 2016 ثم 60 % سنة 2020 ونسبة 100 % في 2030.

أما في الوسط القروي، وسعيا إلى تدارك التأخر المسجل والذي يعزى إلى بنية السكن وتشتته، تم إعداد مشروع وطني للتطهير القروي لتزويد 32.000 من الدواوير التي تضمها 1300 جماعة.

تطوير تدبير النفايات الصلبة

من المتوقع:

- بلوغ نسبة جمع النفايات تم تحديدها في 85 % سنة 2016، ثم 90 % سنة 2020؛
- إنشاء مراكز من أجل تثمين ومعالجة النفايات المنزلية وما يماثلها، لفائدة مجموع المراكز الحضرية (100 %) سنة 2020؛
- إعادة تأهيل وإغلاق جميع المطارح غير المراقبة بحلول سنة 2020؛
- تنظيم وإنعاش مسلك «الفرز - إعادة التدوير - التثمين» من أجل بلوغ معدل 20 % من استعادة النفايات المخلفة.

وبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 40 مليار درهم.

الحفاظ على الغابة والتنوع البيولوجي

تكتسي الغابة أهمية قصوى من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية وفي تحقيق تنمية مستدامة للمغرب. ومن أجل تعزيز هذه الوظائف والحفاظ والتدبير المستدام للغابات، تم تهييء عدة مشاريع، منها إعادة تكوين الغطاء الغابوي على مساحة 200.000 هكتار في أفق سنة 2020، سوف يستفيد منها 8 ملايين نسمة (50 % من الساكنة القروية)، وتهيئة أحواض السدود من أجل مكافحة التعرية المائية والمحافظة على خصوبة التربة وعلى النظم الفلاحية والرعوية الإيكولوجية عند أعالي السدود وأيضا، تعزيز البنيات التحتية السوسيو-اقتصادية الأساسية وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل.

في مجال الطاقة

تحدد الإستراتيجية الوطنية للطاقة الأهداف التالية:

- بلوغ 42% من السعة الكهربائية المنشأة للطاقات المتجددة، منها 2000 ميجاوات طاقة شمسية و2000 ميجاوات طاقة ريحية و2000 ميجاوات طاقة مائية؛
- تحقيق النجاعة الطاقية لتقليص استهلاك الطاقة بـ 12% في أفق 2020 و15% في أفق 2030 مقارنة مع التطور الحاصل خصوصا في قطاعات البناء والصناعة والنقل ؛

وقد تم فعلا إطلاق نـور 1 أول مركب للطاقة الشمسية بورزازات تبلغ سعته 500 ميجاوات منذ سنة 2013 في حين توجد عملية انتقاء المستثمرين لنور 2 ونور 3 في مرحلة متقدمة. وحدد موعد انطلاق تزويد الكهرباء من هذا المركب أواخر سنة 2015.

ومن ناحية أخرى، سيتبع المرحلة الأولى من التأهيل البيئي وتحسين إطار عيش المواطنين التي تتم عبر برامج خاصة، مرحلة ثانية تتجلى في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي هي في طور الإنهاء والمصادقة عليها بهدف ترجمة التزامات المغرب في مجال التنمية المستدامة.

الجدول رقم 16

تطور مؤشرات الهدف السابع

المرامي	المؤشرات	1995	2000	2006	2009	2012	2015
المرمى 21 إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والحرص على المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال القيام بعكس الاتجاه القائم والمتمثل في هدر الموارد البيئة	نسبة المناطق الغابوية (%)	12,7	12,7	12,7	12,7	12,7	
	المساحات السنوية المتوسطة التي يتم تجديدها (التي يتم تشجيرها وتجديدها) (بالهكتار)	20.000	20.000	29.651	39.160	(2011) 42.469	
	مساحات المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي (هكتار): منتزهات وطنية	(1994) 193.380	(2001) 545.000	606.000	(2008) 808.700		
المرمى 22 الحد من انبعاث الغازات المضرة بالصحة وبالبيئة	انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون بملايين الأطنان	(1994) 48,0	(2000) 63,4	(2004) 75,0	(2010) 65,2	71,6	
	انبعاث المواد التي تفقر طبقة الأوزون (بالأطنان)	(1996) 814	564	(2001) 435			
	الناتج الداخلي الخام لكل وحدة طاقية مستهلكة (تعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي لكل كيلوغرام مقابل النفط)	(1990) 10,2	(2001) 9,9	5,1	(2008) 6,0		
المرمى 23 خفض النسب المئوية، بين 1990 و2015، للساكنة التي لا تلجأ بصفة دائمة إلى التزود بالماء الصالح للشرب ونظام الصرف الصحي الجيد	نسبة السكان الذين تم ربطهم بالشبكة أو الذين بإمكانهم الولوج إلى مصدر للتزود بالماء الصالح للشرب • الوسط الحضري • الوسط القروي	(1994) 81 14,0	 88 43,0	(2007) 100 85,0	 100 89,0	(2014) 100 94,5	
	نسبة الأسر الحضرية التي تلج إلى التطهير السائل	(1994) 74,2		(2004) 79,4	(2006) 85,6	(2014) 88,5	
المرمى 24 القضاء على كل أشكال السكن التي لا تستجيب لمعايير السلامة في الوسط الحضري، من الآن وحتى سنة 2020	نسبة الساكنة الحضرية التي تسكن في دور الصفيح وفي السكن غير اللائق	(1994) 9,2		(2004) 8,2		(2014) 5,6	
	نسبة الأسر الحضرية التي تمتلك سكنها أو التي هي في طريق التملك (بـ%)	(1994) 48,5		(2004) 56,8		(2014) 62,7	

المصادر: الوزارة المكلفة بالبيئة، الوزارة المكلفة بالماء، وزارة الداخلية والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية السامية للمياه والغابات.

القدرة على التتبع والتقييم

	قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على جمع المعلومات	X		
جودة المعلومات الحديثة	X		
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على تحليل المعلومات الإحصائية	X		
القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في آليات إعداد سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	X		
آليات التقييم والتتبع	X		

لمحة عن الوضعية

هل سيتحقق الهدف في أفق 2015 ؟		
من المحتمل	من الممكن	من المستبعد

حالة البيئة المواتية			
قوية	متوسطة	ضعيفة لكنها تتحسن	ضعيفة

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

1. الدعم العمومي للتنمية

بلغ مجموع الدعم العمومي للتنمية على الصعيد الدولي 125,6 مليار دولار أمريكي سنة 2012، أي أنه عرف انخفاضا بنسبة 4 % مقارنة مع سنة 2011. ولكنه في سنة 2013، ارتفع بنسبة 6,1 % من حيث القيمة الحقيقية مقارنة مع سنة 2012، وذلك بعد سنتين من الانخفاض. وبلغ الدعم العمومي الصافي للتنمية لأعضاء مجموعة الدول المنتمية للجنة دعم التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 134,8 مليار دولار، ما يمثل 0,3 % من الناتج الداخلي الخام المتراكم للدول المتقدمة، بعيدا عن الهدف لبلوغ 0,7 %.

وقد ازدادت المبالغ المخصصة للدعم العمومي للتنمية من طرف 17 دولة من أصل 28 التي تشكل أعضاء لجنة دعم التنمية، في حين أن 11 دولة سجلت انخفاضا. في 2013، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا أكبر المانحين من حيث الحجم، واستمر كل من الدنمارك ولوكسمبورغ والنرويج والسويد في تجاوز مرمى المساعدة العمومية للتنمية للأمم المتحدة المحدد في 0,7 % من الناتج الداخلي الخام، في حين بلغت المملكة المتحدة هذا الهدف.

2. تمويل القطاعات الاجتماعية بالمغرب

تخصص الدولة أكثر من نصف ميزانيتها العامة لتمويل القطاعات الاجتماعية أي 54,4 % في سنة 2014 مقابل 36 % في سنة 1994. فالتربية والصحة، قطاعين أساسيين لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية والمقحمين مباشرة في تحقيق أربعة أهداف، قد شهدا في السنوات الأخيرة، ارتفاعا هاما في الميزانية المرصودة لهما. وهكذا، ازدادت حصة ميزانية هذين القطاعين بـ 48 % و61 % على التوالي على مدى الفترة الممتدة بين 2008 و2015، مع معدل نمو سنوي متوسط بلغ 5,7 % و7 %.

الجدول رقم 17

تطور ميزانية القطاعات الاجتماعية بالنسبة للميزانية العامة للدولة وللناتج الداخلي الخام

	1994	2001	2008	2012	2014
بـ % من الميزانية العامة	36,3	47,4	53,0	55,2	54,4
بـ % من الناتج الداخلي الخام	8,6	12,0	12,3	16,2	15,6

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط.

ويسمح هذا الجهد المالي المتواصل بمتابعة مختلف البرامج الرامية إلى تحسين صحة الأم والطفل، ومكافحة الأمراض، وتحسين معدلات التمدرس، ومحاربة الأمية والهدر المدرسي.

أما في مجال محاربة الفقر، فقد تم سنة 2014، تخصيص ميزانية بلغ مجموعها 2,54 مليار درهم، لتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتخصيص 5,55 مليار درهم (إلى غاية 19 شتنبر 2014)، برسم صندوق دعم التماسك الاجتماعي الرامي إلى تعزيز التدابير الاجتماعية لفائدة السكان الأكثر فقرا. وفي سنة 2015، استفاد كل من صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق التماسك الاجتماعي من اعتمادات تبلغ على التوالي 3,1 مليار درهم و3,8 مليار درهم. كما تم تخصيص 1,3 مليار درهم لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

صندوق المقاصة

اتجه تحمل الدعم نحو الارتفاع مؤثرا بذلك بشدة على التوازن المالي وعلى الحسابات العمومية. وارتفع تحمل الدعم من 2002 إلى 2012، من 4 مليار درهم إلى 56,3 مليار درهم، أي من 0,9 % إلى 6,8 % من الناتج الداخلي الخام. وفي سنة 2013، بلغ 44,4 مليار درهم ممثلا بذلك 5,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وبلغ المبلغ الإجمالي للعبء المالي للمقاصة على مدى الفترة ما بين 2009 و2013، ما مجموعه 194,8 مليار درهم، تتوزع بين 162,2 مليار درهم أي 83,3 % للمواد النفطية و19,5 مليار درهم، أي 10 % لدعم السكر و13,1 مليار درهم، أي 6,7 % للدقيق.

وقد فرض تحمل الدعم نفسه كنفقة غير قابلة للخفض والتحكم فيها والتي يصعب على الحكومة التأثير عليها وتوقعها وتعبئة

الموارد اللازمة لمواجهتها. وقد أضحى هذا العبء، منذ بضع سنين، إشكالية أساسية لتوازن المالية العامة بما أنها تشكل ثقلا كبيرا على عجز الميزانية، وبالتالي فإنها تقلص هوامش تمويل الاستثمار العام وتبطئ المشاريع الهيكلية للبلاد.

وأمام هذه الوضعية الصعبة، اتخذت الحكومة في سنة 2013، قرارين هامين للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار النفط في السوق المحلي: وهي المقايسة الجزئية لأسعار البنزين والغزوال وزيت الفيول الصناعي على الأسعار العالمية وإبرام عقد لتغطية المخاطر. وتم من ناحية أخرى تم إبرام معاهدات لدعم قطاع النقل.

اتخذت الحكومة، في سنة 2014، قرار رفع دعم عن البنزين وزيت الفيول الصناعي، على أن يبدأ خفض الدعم عن وقود الغزوال حسب جدول زمني. وتمكن هذه التدابير بطبيعة الحال من احتواء تحمل الدعم في حدود الاعتمادات المالية المقررة في ميزانية الدولة، غير أنها بعيدة عن إيجاد حل دائم لإشكالية الدعم لأن فاتورته تظل ثقيلة جدا، مما تهدد فرص نمو سليم ومستدام.

الجدول رقم 18

تطور حصة الإعانات الممنوحة لصندوق المقاصة بالنسبة لميزانية الدولة وللناتج الداخلي الإجمالي

	1994	2001	2008	2012	2014
بـ% من الميزانية العامة	3,5	5,9	12,5	21,5	12
بـ% من الناتج الداخلي الخام	1,0	1,5	2,9	6,8	3,5

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لقد حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ أن أعطى صاحب الجلالة محمد السادس انطلاقها في سنة 2005، نتائج إيجابية، إن على الصعيد الكمي أو النوعي، مما يدل على وجاهة وصواب نهجها. وبالفعل، فقد منح إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نفسا جديدا لديناميكية التنمية وعملية محاربة الفقر. وتمت صياغة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل تعزيز عمل الدولة والجماعات المحلية وترتكز على استهداف المناطق والفئات الأكثر حرمانا، وكذا على مشاركة السكان من أجل تملك أفضل وجدوى أمثل للمشاريع والتدخلات. فهي تعتمد المقاربة التعاقدية والتشاركية مع النسيج الجمعوي والفاعلين في مجال التنمية المحلية والقرب.

ومكن البرنامج الأولوي لسنة 2005 من الانطلاق الفعلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع إرساء هيئات الحكامة وبدىء المقاربة الإستراتيجية والتشاركية وإطلاق الإجراءات القصيرة المدى للتنمية البشرية وذات التأثير القوي وخصوصا محاربة الهدر المدرسي، ودعم الصحة وتحسين إطار عيش السكان.

تم خلال الفترة ما بين 2005 و2010، إطلاق 38 341 مشروعا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منها 12 868 مشروعا همت محاربة الفقر بالوسط القروي، في حين تمت برمجة 6 388 مشروعا خاصا بالتجهيزات الاجتماعية الأساسية في إطار برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري.

وقد شجع التأثير الإيجابي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على إطلاق المرحلة الثانية التي تمتد من سنة 2011 إلى سنة 2015، بغلاف مالي يبلغ 17 مليار درهم من أجل توسيع المناطق المستهدفة، تمثل مساهمة الميزانية العامة للدولة، 9,4 مليار أي 55,3 %. ويبين الجدول الآتي توزيع الغلاف المالي حسب السنوات ومصادر التمويل:

الجدول رقم 19

تطور الميزانية المخصصة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمرحلة الثانية (بملايين الدراهم)

المصدر/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
الميزانية العامة للدولة	1.680	1.780	1.880	1.980	2.080	9.400
الجماعات المحلية	1.100	1.105	1.145	1.130	1.120	5.600
المؤسسات العمومية	200	200	200	200	200	1.000
التعاون الدولي	200	200	200	200	200	1.000
المجموع	**3.180**	**3.285**	**3.425**	**3.510**	**3.600**	**17.000**

المصدر: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

3. التزام المغرب بالتعاون جنوب-جنوب وبالتعاون الثلاثي الأطراف

يشكل التعاون جنوب-جنوب إرادة سياسية بالنسبة للمغرب، وتم تضمينه بالدستور الجديد الذي صودق عليه في الثاني من يوليو 2011 والذي يؤكد التزام المغرب بـ «تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، لاسيما دول جنوب الصحراء والساحل» و«تعزيز التعاون جنوب-جنوب». وبفضل الخبرة الرائدة وحضور استراتيجي في العديد من القطاعات الاقتصادية، يجد المغرب نفسه في موقع جيد للعب دور قيادي في المنطقة وخارجها.

وهكذا، فقد تم في سنة 1986، إحداث الوكالة المغربية للتعاون الدولي والتي تشكل أداة تتسم بالمرونة والفعالية لتنفيذ سياسة التعاون التي سطرتها الحكومة المغربية في إطار التعاون جنوب-جنوب. وقد أسندت لها مهمة تفعيل هذه السياسة في شكليها الثنائي والثلاثي مع وضع العنصر البشري في صميم إستراتيجيتها التنموية.

ويرتكز تدخل الوكالة على أربعة محاور، وهي: تكوين الأطر، التعاون التقني، التعاون الاقتصادي والمالي والعمل الإنساني.

أ - تكوين الأطر

أعطت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة دفعة جديدة وقوية للتعاون الثنائي، خصوصا في مجال تكوين الأطر الأجانب في المؤسسات العمومية المغربية للتعليم العالي. وقد اتخذت هذه الإجراءات في السنوات الأخيرة، أبعادا مهمة. وأصبحت بذلك المملكة وجهة مفضلة لعدد متزايد من الطلاب الأجانب، ولا سيما الأفارقة منهم، ممن يرغبون في متابعة دراستهم العليا ودراسات التخصص.

وقد شهد عدد البلدان المستفيدة من المنح المغربية، ارتفاعا قويا منذ سنة 2000 ليصل إلى 96 بلدا سنة 2013 رغم أن 83 بلدا فقط هم من تقدموا بترشيحاتهم. ومنذ إنشاء الوكالة الوطنية للتعاون الدولي، بلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين والمستفيدين من المنحة التي يقدمها لهم المغرب، 16.600 طالبا، يتوزعون حسب المناطق الجغرافية (إفريقيا جنوب الصحراء: 11.200، الدول العربية: 4.648، أمريكا الجنوبية ودول الكارايبي: 186 وأوروبا: 80). وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية للتعاون الدولي، فقد بلغ العدد الإجمالي للخريجين بالمغرب 15.173.

ب - التعاون التقني وتنمية الكفاءات

يتخذ التعاون التقني شكلا ثنائيا، من خلال الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول، أو طابعا ثلاثيا يشرك المغرب مع دول مانحة أو منظمات دولية أو جهات مانحة متعددة الأطراف.

ويوفر التعاون الثلاثي عدة امتيازات تمكن، من خلال مشاركة الجهات المانحة الدولية، من جعل دول الجنوب تستفيد من الخبرات الفنية المغربية التي تحظى بالتقدير في إفريقيا.

وقد يتخذ العرض المغربي للتعاون عدة أشكال، ومنها: التكوين الطويل والمتوسط والقصير المدة، أو التكوين بعين المكان، في أرض البلدان المستفيدة، أو دورات تكوينية بالمغرب، أو تداريب لتقوية المهارات، أو زيارات دراسية، أو إيفاد خبراء، أو إنجاز برامج مشتركة، إلخ.

وتعتبر المساعدة التقنية التي يوفرها المغرب، وسيلة لتنمية الخبرة الفنية والقدرات المغربية في العديد من المجالات التي تحظى فيها هذه الخبرة بالاعتراف والتقدير على الصعيد الإقليمي والقاري والعالمي.

ويسجل المغرب اليوم، طلبا أجنبيا قويا، وبالأخص من إفريقيا، قصد الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المهنيون المغاربة في مجالات الصحة والفلاحة والماء الصالح للشرب والصيد البحري والبنيات التحتية والقضاء، إلخ. وهكذا، تم منذ 2001، تنظيم أزيد من 600 تدريبا وزيارة إعلامية، اتخذت شكل دورات تكوينية لمدة قصيرة ومتوسطة همت ما يقارب من عشرين مجالا إداريا وتقنيا ومهنيا.

ومن ناحية أخرى، يلقى المغرب منذ عدة سنوات، اهتماما خاصا من الدول الإفريقية قصد إيفاد بعثات مغربية، ولا سيما في مجال إنجاز الدراسات التقنية وتصميم البنيات التحتية وكذا في المجالات الإنتاجية والاجتماعية وقطاع الخدمات. وهكذا، تم منذ 2001، القيام بما يفوق 250 بعثة خبراء. وبالنظر إلى عدد الطلبات المسجلة، لا تزال هنالك إمكانيات كبيرة مفتوحة أمام المغرب في هذا المجال.

أما في مجال التعاون الثلاثي، ومنذ سنة 2000، تابع أزيد من 900 إطار إفريقي دورات تدريبية بالمغرب في قطاعات ذات الأولوية وبالأخص تلك التي تهم الماء الصالح للشرب والملاحة التجارية وتقنيات الفضاء والجمارك وصيانة الطرق والصحة وذلك بإشراك المغرب مع دول مانحة و/أو منظمات دولية.

ج ـ التعاون الاقتصادي والمالي وتقوية القدرات

يشكل التعاون الاقتصادي والتجاري أحد دعائم إستراتيجية العمل الخارجي للمغرب اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء بالخصوص. وهكذا، قام المغرب بتطوير تعاون متنوع مع شركائه الأفارقة وإطلاق سلسلة من المبادرات لصالح تلك البلدان، والأقل تقدما منها بوجه خاص. وفي سنة 2000، ألغى المغرب ديون البعض من تلك البلدان وأطلق مبادرة الولوج إلى السوق المغربية مع الإعفاء من الرسوم الجمركية وعدم التقيد بالحصص، لفائدة بعض البلدان الإفريقية الأقل تقدما، وتم تبليغ هذه المبادرة إلى منظمة العالمية للتجارة سنة 2001.

وقد تعززت جهود السلطات العمومية بفعل مشاركة القطاع الخاص المغربي الذي تلقى التشجيع للاستثمار في البلدان الإفريقية الأقل تقدما بفضل إطار قانوني مناسب للشراكة بين المغرب وإفريقيا. وبالفعل، فقد كان المغرب، برسم سنة 2010، المستثمر الإفريقي الثاني على الصعيد القاري بغلاف مالي قدره 582 مليون درهم، أي ما يقارب 91% من الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج. وقد تم إنجاز 56% من تلك الاستثمارات في المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، تهم بالأساس قطاعات المعادن والاتصالات والمالية والبناء والأشغال العمومية. وقد بلغت الاستثمارات المغربية المنجزة في إفريقيا خلال الخمس سنوات الفارطة أكثر من 1,7 مليار درهم، بالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة. وتشهد الاستثمارات المغربية التي ينجزها القطاع الخاص تنوعا قطاعيا وتخص أساسا القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (الخدمات المالية، المواصلات السلكية واللاسلكية، الطاقة، المعادن، البناء والأشغال العمومية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والكهربة...).

وقد قامت الحكومة المغربية، من جهة أخرى، برسم السنة المالية 2011، بتفعيل إجراءات لفائدة المستثمرين المغاربة في إفريقيا تتمثل في رفع سقف الاستثمارات المرخص بها في إفريقيا من 4 ملايين إلى 13 مليون دولار، وذلك بهدف التشجيع على إشراك القطاع الخاص المغربي في مسلسل بناء الاقتصاديات الإفريقية. إضافة إلى ذلك، أعرب المغرب في عدة مناسبات، عن استعداده للعمل من أجل إرساء شراكة نوعية ومتجددة مع دول الجنوب في إطار التعاون الجهوي وفي ما بين الجهات، وخاصة مع الدول الأقل نموا المكونة من جزر صغرى، طبقا لإستراتيجيات جزر «باربادوس» وجزر «موريس».

وتنشط الوكالة المغربية للتعاون الدولي أكثر فأكثر في مجال التعاون والاقتصادي والمالي مع بلدان القارة الإفريقية وأمريكا الوسطى والجنوبية وجزر الكاريبي وبلدان جزر جنوب استراليا. وفي هذا الإطار، تستفيد عدة بلدان من مساعدة مالية مخصصة لإنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في مجالات التعليم والصحة والفلاحة.

واتسمت سنتي 2014 و2015 بالزيارة الملكية إلى بعض البلدان الإفريقية والتي توجت بتوقيع المئات من الاتفاقيات الثنائية بين المغرب وبعض البلدان الإفريقية، وخصوصا دول مالي، كوت ديفوار، الغابون، غينيا كوناكري، السنغال وغينيا بيساو، في عدة مجالات للتعاون مثل الفلاحة، تربية المائيات، تربية المواشي، الغابة والصيد البحري، القطاع الجوي، الصناعة، التعدين، النفط، الغاز، الكهرباء، النقل، السياحة، العقار، البنيات التحتية، الماء، الصحة، التربية، التعليم التقني، التكوين المهني والتنمية البشرية.

وهكذا، منذ اعتلائه العرش، قام صاحب الجلالة الملك محمد السادس بـ 8 جولات قادته إلى 17 بلدا إفريقيا، وترجمت هذه الزيارات بتوقيع قرابة 500 اتفاقيات ومعاهدات شراكة.

د ـ الأعمال الإنسانية

أنجز المغرب كذلك عدة عمليات للمساعدة الإنسانية لفائدة البلدان ضحايا الكوارث الطبيعية والتي تشكل حصة لا يستهان بها من تدخلات الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والتي انتقلت ميزانيتها من 8.848.200 درهم سنة 2001 (أي ما يعادل 1.040.964,70 دولار أمريكي) إلى 81.523.536 درهم (أي ما يعادل 9.591.004,24 دولار أمريكي) سنة 2006.

ويشكل العمل الإنساني دائما رافعة للتضامن الفعال للمغرب مع البلدان الإفريقية الذي جسدته لأكثر من 25 سنة مضت، عمليات استعجالية تتكون عموما من هبات على شكل أدوية ومواد غذائية وتجهيزات. وعلى سبيل المثال، تم سنة 2008 تخصيص مبلغ 23 مليون درهم لهذا الجانب، استفادت منه بلدان إفريقية وأخرى من أمريكا اللاتينية وجنوب غرب آسيا، تعرضت في غالبيتها لكوارث طبيعية.

الجدول رقم 20

تطور مؤشرات الهدف الثامن

المرامي	المؤشرات	1990	2000	2009	2012	2014	2015
المرمى 25 تتبع إقامة نظام تجاري ومالي منفتح متعدد الأطراف قائم على قواعد متوقعة وغير تمييزية	معدل صافي الإعانات العمومية للتنمية في الدخل الوطني الخام للدول المانحة (بـ %)		0,22	(2008) 0,30	0,29		
	نسبة الإعانات العمومية للتنمية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية (بـ %)	(1996-1990) 18,6	(2001-1997) 14,8				
المرمى 26 المعالجة الشاملة لمشكل مديونية البلدان النامية واتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لضمان قدرتها على مواجهة المديونية	نسبة خدمة الدين الخارجي بالمقارنة مع صادرات السلع والخدمات	15,0	5,7	1,4			
	نسبة الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة في إطار تخفيف عبء الديون						
المرمى 27 إعداد وتنفيذ إستراتيجيات، بتعاون مع الدول النامية، تخول للشباب إيجاد فرص الشغل الملائمة والنافعة لهم بالتعاون مع الدول النامية	معدل البطالة (15-24 سنة) * المجموع الذكور الإناث	— — —	19,6 21,1 15,8	17,9 18,5 16,2	18,6 18,4 19,2	20,0 20,3 15,3	
المرمى 28 توفير الأدوية الأساسية بأسعار مقبولة للبلدان النامية، بالتعاون مع الفاعلين في مجال الصناعة الصيدلانية	حصة نفقات الأسر المخصصة للأدوية في مجموع النفقات على الصحة (%)	(1998-1997) 60,0	(2001) 59,1	(2006) 45,6	—		
المرمى 29 العمل على استفادة الجميع من التكنولوجيا الحديثة، خاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بشراكة مع القطاع الخاص	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة **	(2000) 50,5	(2009) 108,9	(2012) 110,8	(2013) 89,0	75,0	
	عدد المنخرطين في شبكات الأنترنيت لكل 1000 نسمة **	(2000) 1,2	(2009) 33,6	(2011) 99,0	—	294,5	
	معدل الأسر التي تتوفر على حاسوب شخصي **	(2004) 11,0	(2007) 17,2	—	—	—	
	عدد المنخرطين في شبكات الهاتف النقال لكل 1000 نسمة **	(2000) 104,0	(2009) 804,4	(2011) 1 135,7	—	1 300,0	

المصدر: (*) المندوبية السامية للتخطيط و(**) مرصد تكنولوجيات الإعلام.

ملحق : ملخص نتائج المشاورات الوطنية التي تم القيام بها في سنتي 2013 و2014 حول أولويات التنمية لما بعد سنة 2015

المواضيع	التطلعات التي عبر عنها المشاركون	الإجراءات المقترحة
التعليم : تعليم للجميع وذو جودة	يتطلع المغاربة لضمان تعليم للجميع وذي جودة مبني على أساس المساواة والمناصفة.	– تعميم التعليم الأولي والتمدرس بالمناطق النائية. – تحسين التأطير التربوي والتكوين وتأهيل المدرسين. –تحسين البنيات التحتية المدرسية غير الملائمة والتي تفتقر إلى الشروط الصحية الضرورية، وخصوصا بالوسط القروي. –تحسين جودة التعليم: محاربة الاكتظاظ بالأقسام والأقسام ذات مستويات متعددة. – مكافحة الهدر المدرسي. –تشجيع الاستثمارات الرامية إلى جعل المدارس فضاءات أكثر جاذبية (مساحات خضراء، الولوج إلى الماء والتطهير، إلخ.).
الصحة : الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة	الرهان الأساسي بالنسبة للمغاربة يكمن في تعميم الخدمات الصحية ذات جودة (بما فيها الولوجية).	– تقليص وفيات الأطفال وتحسين صحة النساء. – إنتاج أدوية جنيسة. – تعزيز الوقاية والتكفل. – تعزيز تكوين ذي جودة لمهنيي الصحة وللطاقم الطبي وشبه الطبي. –تحسين جودة الخدمات الصحية (الاستقبال، البنيات التحتية الصحية). – تعميم التغطية في مجال الحماية الاجتماعية. – تقديم الدعم فيما يخص فيروس داء فقدان المناعة المكتسبة.
محاربة الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي	تحقيق التوازن في مجال التنمية بين المكونات المجالية وتعزيز الاستثمارات في المناطق شبه الحضرية وفك العزلة عن العالم القروي.	–النهوض بالعالم القروي، من خلال تشجيع فلاحة واقتصاد تضامنيين من جهة، ثم تصالح الساكنة مع وسطها، من جهة ثانية. –اعتماد مقاربة ترابية بتشجيع الإنتاج. –إنعاش السياحة البيئية وتنمية القدرات في مجال تسويق المنتوجات المحلية. –التنسيق في السياسات العمومية على أساس الشراكة والإقتصاد التضامني. –التصدي لعدم المساواة في الولوج إلى العلاج والنقص الحاصل في التمويل وكذا في الموارد البشرية في ما يخص المجال الصحي. –تشجيع ولوج الساكنة إلى البنيات التحتية الأساسية (طرق قروية، التطهير...) وإلى الحركية. – القضاء على السكن غير اللائق. – تعزيز مراكز وبنيات القرب. – إنشاء بنيات تحتية سوسيو-ثقافية.

المواضيع	التطلعات التي عبر عنها المشاركون	الإجراءات المقترحة
النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء وتشجيع استقلالية النساء	يتطلع المغاربة إلى مغرب تتمتع فيه النساء بأمن أكبر وحرية أوسع للخروج والعمل. كما أن الولوج إلى الشغل من شأنه الرفع من استقلالية النساء.	– القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء. –تحسين المساواة والإستمرارية والنجاح في ولوج الفتيات إلى الشعب العلمية والتقنية والمهنية. –إدماج البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في كل عمل تنموي اقتصادي واجتماعي وبيئي. –السهر على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات كالتعليم والشغل ... –محاربة هشاشة الشغل والشغل الناقص لدى للنساء وكذا مكافحة جميع أنواع التمييز ضد المرأة. – تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.
النهوض بالتشغيل وبالأخص لفائدة الشباب		– إدماج الشباب في سوق الشغل. –النهوض بالتكوين والتأهيل المهني للشباب في مهن المستقبل الجديدة. – النهوض بمشاركة الشباب في الحياة السياسية. – دعم القطاع الخاص. –إنعاش الاستثمارات وتيسير ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل. – إنعاش التكوين المهني. – محاربة تشغيل الأطفال، وبالأخص في الوسط القروي.
التكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأشخاص في وضعية هشة والحرص على إدماجهم		–وضع سياسات صحية ملائمة للأشخاص في وضعية هشة (الأشخاص المسنين، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة). –القيام بتمييز إيجابي لولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم. –ولوج الفئات الأكثر هشاشة من السكان وخاصة القرويين منهم إلى التعليم والتربية. –تعميم التغطية الاجتماعية والصحية لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية هشة. – تأمين الشيخوخة بوضع أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي. –التكفل بالأشخاص المسنين وأطفال الشوارع والأشخاص ذوي الإعاقة. – مواكبة المرضى العقليين.
الحكامة ودولة القانون: وجود طبقة سياسية مسؤولة هي الضامن لاحترام الحقوق والمؤسسات	– ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة. – ضمان احترام وتطبيق القوانين. – إتاحة مشاركة أوسع في صنع القرار.	–ضرورة تعزيز كفاءات الفاعلين كسلطة تجاه المسؤولين السياسيين، وذلك بتوفير المراقبة والحكامة الجيدة للمؤسسات، والوسائل الضرورية مقرونة بـ «دعم الشفافية» وإرساء مبدأ مساءلة صناع القرار السياسي. –التدبير الجماعي للمرافق العمومية الأساسية وتبسيط المساطر الإدارية والقانونية. –التدبير الجماعي للمرافق العمومية الأساسية وتبسيط المساطر الإدارية والقانونية.
المغاربة يدعون إلى الرجوع إلى قيم المواطنة	– النهوض بقيم المواطنة. – العودة إلى القيم «التقليدية» المتعلقة بالإنصاف والتضامن واحترام ومساعدة المحتاجين. يُنظر إلى الأسرة كعنصر حاسم في اندماج اجتماعي هادئ.	– تنشيط المجتمع المدني وتعزيز قدراته. –المشاركة في الحياة السياسية والجمعوية، لتشجيع مواطنة فعالة وعلاقات اجتماعية هادئة. – النهوض بالجانب الثقافي.

المواضيع	التطلعات التي عبر عنها المشاركون	الإجراءات المقترحة
بيئة مستدامة: إن احترام البيئة هو قبل كل شيء، تصرف حضاري	ضرورة حماية البيئة وجودة الحياة والمحافظة على التراث الطبيعي.	-تحسين العيش الكريم للساكنة من خلال تكثيف المساحات الخضراء، وتهيئة محيط عيش الساكنة. -تحسين التطهير، وجمع النفايات وإعادة تدويرها. -محاربة التغيرات المناخية عن طريق تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وملاءمة الاستراتيجيات القطاعية مع آثار هذه التغيرات. - المحافظة على التراث التاريخي والمعماري للجهات (القصور والقصبات، المدن العتيقة، ايكودار...). - إدماج البعد النوع الإجتماعي في مجال البيئة. - محاربة التصحر والمحافظة على التراث الغابوي ومناطق الواحات. - المحافظة على الموارد المائية. - المحافظة على التنوع البيولوجي. - عكس اتجاه تدهور الموارد المائية والغابوية والأتربة. - تشجيع فلاحة مستدامة. - تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والحث على النجاعة الطاقية. - إنعاش تنمية خضراء. -نشر التربية البيئية، من خلال تشجيع «مدارس إيكولوجية» بالخصوص.
حقوق الإنسان: يريد المغاربة حقوقا متساوية للجميع، وبدون فوارق	- احترام وتحقيق حقوق الإنسان التي يتضمنها الدستور وكذا الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب. -تخص هذه الحقوق حرية التعبير، والحق في سكن كريم وعمل لائق، وفي الأمن، وفي حرية تنقل الأشخاص والممتلكات، وفي عدم الطرد التعسفي للاجئين، وفي الولوج إلى المعلومة والسلم، وفي الصحة، وفي بيئة سليمة، وإلى العدالة، وإلى الترفيه، وفي الإنصاف وتكافؤ الفرص.	-تشجيع ولوج الأشخاص المسنين، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم والخدمات الصحية. -تطوير مؤشرات وأدوات تتبع التنفيذ الفعلي للاتفاقيات الدولية. -محاربة الرشوة والمحسوبية من خلال إرساء نظام للمراقبة ووضع آليات العقاب. - الولوج إلى سوق الشغل والتعليم والصحة. - تعزيز تكافؤ المواطنين في الفرص والوضعية. - تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. - محاربة الإقصاء الاجتماعي.
تمويل التنمية يتماشى مع التعاون جنوب-جنوب وتعزيز دور الأمم المتحدة	-ينبغي أن تلعب الأمم المتحدة دورا أكثر أهمية على الصعيد الدولي في حل النزاعات واحترام الحقوق الأساسية وحماية اللاجئين وحركية الأشخاص وتعبئة الموارد من أجل التنمية والتنسيق. -ضرورة إشراك أوسع لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ووضع آليات الشفافية والمساءلة (أو تعزيزها في حالة وجودها) وإنعاش الولوج إلى النظام الاقتصادي من خلال تشجيع أبناك مخصصة في تمويل المقاولات الصغرى مثلا.	-اقتراح ربط تمويل التنمية بالاحترام الفعلي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان النساء. -سيمكن تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون جنوب-جنوب، من تبادل الخبرات واستثمار خبرات الدول.
السلم والأمن: إن التعايش السلمي والسلام الدولي كفيلان بضمان أمن الأشخاص والمجتمعات	-إن المغاربة واعون بأن الأمن يهم بصفة مباشرة، جميع الأشخاص وكل الجماعات. - يُعْتبر الأمن بمثابة تحدي رئيسي لما بعد 2015، بسبب الفقر والبطالة والإرهاب...	-فتح حوار بناء بين جميع الشركاء على الصعيدين الجهوي والعالمي مبني على التعاون في إطار سياسات أمنية تضامنية، من أجل تدخل أنجع في مناطق النزاع. -تعزيز دور وقدرة منظمة الأمم المتحدة، بتنسيق مع المجتمع المدني والحكومات، قصد بلورة نظرة مشتركة ترمي إلى بناء علاقات بين الشعوب، دون نسيان ضمان الأمن والسلامة للأقليات.